النوع والسياسات العامة

الخطة الوطنية للرعاية الاجتماعية :
بين الدولة والمرأة
إصلاح جاد وبني جونسون
وريتا جقمان

الاستثمار في نصف السكان :
مراجعة نقدية لخطة البنك الدولي
"المساعدات الطارئة للمناطق المحتلة"
آيلين كتّاب وسائد جاسر
ومجدي المالكي وسهى هندية

المجتمع والنوع في فلسطين :
نقد لوثائق الوكالات الدولية
حول سياساتها العامة
ليزا تراكي

النوع والسياسات العامة
أوراق عمل
رقم (٢)

برنامج دراسات المرأة
جامعة بيرزيت
تموز ١٩٩٦

حقوق الطبع محفوظة لدى المؤلفين

تم انجاز العمل المتضمن في هذا المنشور بدعم من مركز البحوث للتنمية الدولية (كندا)

برنامج دراسات المرأة – جامعة بيرزيت ، فلسطين

هاتف : ٩٩٨٢٠٠٠ – ٢ – (٩٧٢) أو ٩٩٨٢٩٥٩ – ٢ – (٩٧٢)
فاكس: ٩٩٥٧٦٥٦ – ٢ – (٩٧٢) أو ٩٩٨٢٩٥٩ – ٢ – (٩٧٢)

النوع والسياسات العامة

الصفحة

مقدمة ٣

الخطة الوطنية للرعاية الاجتماعية : ٧
بين الدولة والمرأة
اصلاح جاد وبني جونسون
وريتا جقمان

الاستثمار في نصف السكان : ٢١
مراجعة نقدية لخطة البنك الدولي
"المساعدات الطارئة للمناطق المحتلة"
آيلين كتّاب وسائد جاسر
ومجدي المالكي وسهى هندية

المجتمع والنوع في فلسطين : ٣٧
نقد لوثائق الوكالات الدولية
حول سياساتها العامة
ليزا تراكي

برنامج دراسات المرأة
جامعة بيرزيت
تموز ١٩٩٦

تقديم

إثر التوقيع على اتفاقات أوسلو، أصبح مشروع بناء الدولة في فلسطين محور اهتمام وعمل مجموعة متسعة باستمرار من المؤسسات التي تضع سياسات عامة على المستوى الكلي. وتشمل هذه المؤسسات مؤسسات دولية، ومتعددة الأطراف، وجهات حكومية في بلدان منفردة. إن الصعوبة التي يواجهها الأكاديميون والعاملون في حقل التنمية من الفلسطينيين في الإمساك بكافة التبعات العديدة التي ستترتب على هذه الاجندات المختلفة، لا تعود الى مجرد حداثة هذا المشروع، بل وإلى العدد الكبير للأطراف ذات العلاقة بهذه العملية، والى تنوعها الهائل أيضاً. ومن هذه الناحية، فإن المقالات التي يحويها هذا المجلد هي محاولة أولية لمعالجة الوضع المشار إليه، حيث تمثل نظرة نقدية تمهيدية من جانب أكاديميين فلسطينيين، ومن جانب عاملين تنمويين، إلى مختلف الأجندات التنموية التي يجري الترويج لها، أو التي يجري تنفيذها، على يد مجموعة من راسمي السياسات العامة ومن الفاعلين في مجال التنمية في الإطار القائم راهناً. إن جدول الأعمال التنموية هذه والتي تخضع لمسألة نقديّة في المقالات المنشورة لها أهمية حاسمة في صياغة المستقبل الفلسطيني. ويسلط كاتبو المقالات الضوء على أسئلة مفتاحيه بشأن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين من خلال تحليل هذه الاجندات والسياسات العامة المقترحة منطلقين في ذلك من منظور النوع الاجتماعي.

هذا المجلد هو الثاني في سلسلة أوراق العمل حول "النوع الاجتماعي والمجتمع" التي يصدرها برنامج دراسات المرأة في جامعة بيرزيت. وتهدف أوراق العمل هذه إلى إثارة حالة من الجدل والنقاش حول القضايا الأساسية في دراسة العلاقات المرتبطة بالنوع الإجتماعي في المجتمعين العربي والفلسطيني. كما يهدف برنامج دراسات المرأة عبر ما يصدره من أوراق إلى المساهمة في الجدل الدائر حول السبل الأمثل لتطوير استراتيجيات وسياسات وممارسات عملية بغية بناء مجتمع فلسطيني ديمقراطي يتكون من أفراد متساوين، يتمتعون بحقوق سياسية واجتماعية واقتصادية مُصانة.

وتصدر سلسلة أوراق العمل هذه في إطار مشروع البحث الجماعي الجاري في برنامج دراسات المرأة تحت عنوان "**النساء الفلسطينيات في المجتمع**"، والذي يشارك فيه مجموعة من الباحثات والباحثين المحليين إضافة إلى الباحثات العاملات في البرنامج. ويهدف مشروع البحث إلى إنتاج سلسلة من التقييمات والدراسات المنطلقة من منظور النوع، عن الأدبيات والأبحاث التي تتناول المجتمع الفلسطيني في الفترة فيما بعد عام ١٩٦٧. ويتركز النظر في هذه الأدبيات في أربعة مجالات رئيسية تم اعتبارها ذات أولوية بالنسبة للنساء: الإقتصاد، والتعليم، ومجال الإستحقات والرعاية الإجتماعية، ومجال الثقافة والمجتمع. إن الإقرار بالنوع كجزء لا يتجزّأ من أي تنظيم إجتماعي، وإقراره تالياً كوحدة ضرورية للتحليل، قد فتح آفاقاً جديدة وهامة أمام البحث العلمي، وأمام إمكانيات صياغة سياسات عامة، ناجعة ومنصفة لمختلف الفئات الإجتماعية. ويأمل برنامج دراسات المرأة إلى أن يساهم بدوره في عملية البحث العلمي، وفي صياغة السياسات العامة في فلسطين، إنطلاقاً من مقولة النوع الإجتماعي.

تدرس المقالات الثلاثة المنشورة في هذا المجلد وثائق رسم السياسات العامة التي صدرت مؤخراً عن منظمة التحرير الفلسطينية، وعن المنظمات الدولية الناشطة في فلسطين. ففي بعض هذه الوثائق تكاد تكون النساء مرئيات، فيما تجري معاملة الرجال والنساء في وثائق أخرى بشكل غير متماثل سواء كان ذلك فيما يخص حقوقهم في المجتمع أو فيما يخص المكانة المعطاة لهم في السياسات التي تقوم السلطة الفلسطينية ببلورتها. كما أن الافتراضات غير المثبتة حول النساء الفلسطينيات وحول المجتمع الفلسطيني والتي تتخلل العديد من هذه الوثائق، تحدّ بصورة كبيرة الوصول إلى رؤية شاملة وديناميّة للعمليات الاجتماعية الجارية في المجتمع الفلسطيني، ولإمكانيات التنمية المستدامة، والإنصاف المرتبط بالنوع، والعدالة الاجتماعية فيه. ومن خلال إجراء تحليل نقدي لهذه الوثائق، تتوصل أوراق العمل المنشورة إلى تقديم مجموعة من التوصيات الرامية إلى صياغة سياسات عامة أكثر إنصافاً لمختلف الفئات الاجتماعية. كما تهدف التوصيات إلى تقديم منهاج أكثر وعياً بقضايا النوع الاجتماعي لتؤخذ بعين الاعتبار عندما تقوم السلطة برسم سياساتها العامة.

في مقالة "**الخطة الوطنية للرعاية الاجتماعية: بين الدولة والمرأة**" التي أعدها يوسف الصايغ، تقوم الباحثات ريتا جقمان وإصلاح جاد وبيني جونسون، بتبيان الاهتمام الشحيح الذي أولاه راسمي السياسات حتى الان لمسألة الرعاية الاجتماعية لا وبل للسياسات الاجتماعية ككل، رغم حاجة الفلسطينيين الملحة للرعاية والحماية الاجتماعيتين. وتثير المقالة أسئلة نقدية حول الإشكال التي يجري بها التذهن المفاهيمي لكل من الاستحقاقات الاجتماعية، وحقوق المواطنة، في السياسات التي تعمل السلطة الفلسطينية على بلورتها. كما تطال الأسئلة الأشكال الملموسة والمحددة لهاتين المسألتين في وثائق السلطة. وبهذا الصدد تُبرز الكاتبات ما تحمله وثيقة "الرعاية الوطنية والترويح" الصادرة عن منظمة التحرير الفلسطينية، من ملامح نظام متحيّز وغير متكافئ من حيث قضايا النوع، تتأسس فيه الاستحقاقات الاجتماعية على العمل المأجور بشكل رئيسي، فيما لا يجري الإعتراف والإقرار بمساهمات النساء المجتمعية. وتخلص الكاتبات إلى التأكيد على أن السبيل الوحيد لتحقيق وتأمين الإنصاف الاجتماعي، وكذلك الإنصاف المرتبط بالنوع، في المجتمع الفلسطيني، هو صياغة وبلورة فهم أوسع وأكثر شمولية للاستحقاقات الاجتماعية كحقٍ من حقوق المواطنة.

وعلى نفس النسق، فإن مقالة "**الإستثمار في نصف السكان: مراجعة نقدية لخطة البنك الدولي، المساعدات الطارئة للمناطق المحتلة**" تصور وبدقّة غيابًا شبه كلي للنساء عن هذه الوثيقة، وبالتالي تغييبهن كمكونات في هذا البرنامج الرئيسي الهام لإعادة بناء الإقتصاد الوطني الفلسطيني. ويحلل كتاب الوثيقة، وهم آيلين كُتّاب وسائد جاسر ومجدي المالكي وسهى هندية، المقترحات التي يتقدم بها البنك الدولي لتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، من زاوية انعكاساتها على مكانة المرأة في المجتمع الفلسطيني، وعلى أدوارها المتعددة في المستقبل. وتؤكد الوثيقة بهذا الخصوص أن غياب التذهن المفاهيمي الصحيح للنوع، وللعلاقات المرتبطة بالنوع الاجتماعي، وبخاصةٍ النشاطات الإقتصادية والأدوار المتعددة للنساء، لا بد وأن يحيل النساء إلى هوامش وحواشي عملية التنمية الاقتصادية. وتشير المقالة أيضاً إلى أن هذا التهميش للنساء يترافق مع نظرة برنامج البنك الدولي إلى قطاع المنظمات غير الحكومية بوصفه قطاعاً هامشياً، تكمن مسؤليته في تحسين حالة اللامساواة المرتبطة بالنوع الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني، علماً بأن وثيقة البنك لا تشدد على هذه اللامساواة ولا تحددها بدرجة كافية، بل تكتفي بافتراض وجودها ليس إلاّ.

وأخيراً، تتناول ليزا تراكي في مقالها الطرق المختلفة التي يجري عبرها التذهن المفاهيمي لمسألة النوع الإجتماعي في وثائق رسم السياسات العامة التي تستهدف النساء الفلسطينيات على وجه الخصوص. وتطرح تراكي مسألة الافتراضات التي تتضمنها هذه الوثائق حول المجتمع الفلسطيني، وتتفحص البنى الفكرية التي تقوم عليها الافتراضات الأخرى الواردة في نفس الوثائق. وتبين مقالة "**المجتمع والنوع في فلسطين**" أن التحليل الكلي للمجتمع الفلسطيني لا يسمح بتناول قضايا مثل اللامساواة الاجتماعية والتحول الإجتماعي بصورة مناسبة. وتظهر المقالة أيضاً كيف يجري تصوير المجتمع الفلسطيني وكأنه مجتمعٌ يفتقر إلى الديناميات الداخلية للتغيير. ولدى تفحصها لوثائق السياسات العامة التي يشكل النوع في المجتمع الفلسطيني محور اهتمامها، تحدد ليزا تراكي المشكلة التي تقع فيها هذه الوثائق بأنها مشكلة مفاهيمية، حيث تعتمد أطر نظرية معيارية واستشراقية حول المجتمع العربي وحول النساء العربيات إلى جانب أطر الـ WID, WAD, GAD. وما ينجم عن هذا التزاوج هو فهم إشكاليّ ومرتبط لدور النوع في المجتمع الفلسطيني، مما يقود إلى إعطاء توصيات مناقضة وغير ملائمة للتغيير الواجب إحداثه.

إن إهمال القضايا الإجتماعية والسياسات الإجتماعية، كما تلاحظ المقالات الثلاثة بطرق مختلفة، لا يأتي على حساب النساء وحدهن، بل وعلى حساب الفلسطينيين ككل، وهم الذين كانوا عانوا الكثير نتيجةً لغياب نظام التأمين الإجتماعي، ونتيجة لعدم كفاية الخدمات الإجتماعية المقدمة، فضلاً عن الإذلال الذي تعرضوا له بسبب تلبية احتياجاتهم الملحّة عن طريق العمل الخيري والصدقات بدلاً من ان يعتبر ذلك استحقاقاً إجتماعياً لهم. وأما التعريفات الضيقة لكل من "النشاط الإقتصادي" و "الاسهمات الإنتاجية في المجتمع"، وكذلك الإمكانات المحدودة للحصول على التدريب وعلى فرص العمل المناسبين، فهي تهمش النساء، مثلما أن لها اسقاطاتها وانعكاساتها على العاملين في القطاعات غير الرسمية، لتتحول بذلك إلى قيودٍ على التنمية الصحيّة والمنصفة للإقتصاد الفلسطيني. وإجمالاً، فإن وضع النساء الفلسطينيات والمجتمع الفلسطيني في إطار مقولة "المجتمع التقليدي" التي لا تخضع لإعتبارات الزمن، يؤدي إلى رسم سياسات عامة تتجاهل الواقع متعدد الأوجه الذي يعيشه الفلسطينيون يومياً، فلا تساعد نتيجة لذلك في تحقيق التطلعات الفلسطينية.

وأكثر من شيء آخر، فإن الدراسات المنشورة في هذا المجلد هي محاولات أولية لطرح مقاربات تعني بالإعتبارات المرتبطة بالنوع الإجتماعي، أمام حقل رسم السياسات العامة، وذلك بهدف المبادرة بفتح حلقات من النقاش الواسع مع راسمي السياسات في المنظمات الدولية، وداخل الحركة النسوية الفلسطينية والمنظمات الفلسطينية غير الحكومية، كما مع الباحثين/ات والعلماء محلياً وخارجياً. فالمشترك بين كافة الوثائق، فيما عدا واحدة منها، والتي أخضعت للمراجعة في هذا المجلد هو أنها لم تكن موضع نقاش ومحط تقييم عامين.

إننا نرحب بأية ملاحظات أو انتقادات توجّه للمقالات المنشورة في هذا الجزء من أوراق العمل، ذلك أن هدفها الرئيسي هو وضع مكونات السياسات العامة وأكثرها أهميّة على جدول أعمال النقاش العام ومشاركةٍ واسعةٍ للجمهور العريض في هذا الجدل.

الخطة الوطنية للرعاية الاجتماعية : بين الدولة والمرأة[1]

اصلاح جاد وبيني جونسون وريتا جقمان

بدأ برنامج دراسات المرأة في جامعة بيرزيت في أيلول ١٩٩٤ ببرنامج بحث طموح ، يستهدف تقييم ومراجعة ما كتب من مراجع مختلفة سواء أكانت كتباً ، أم أبحاث ، أم تقارير عن المجتمع الفلسطيني، وتحديد وضعية "النوع الاجتماعي" في هذه الأعمال. والمراجعة تغطي الأدبيات في أربعة قطاعات محددة هي: التعليم الاقتصاد، والمجتمع ، والثقافة وسياسة الاستحقاقات والدعم الاجتماعي. و لتحري الدقة فيما يتم تقييمه، وأيضاً لضخامة ما هو مكتوب، خاصة أن المراجعة تتم لكل ما كتب بعد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في ١٩٦٧، تم الاكتفاء بهذه القطاعات الأربعة .

هذا وتتم المراجعة على يد طاقم برنامج دراسات المرأة في جامعة بيرزيت ، وأيضاً على يد بعض المختصين – كلٍ في مجاله – وتتم قراءة الأعمال المختلفة ومناقشتها ونقدها بشكل جماعي وهو الشيء الذي يعتز به البرنامج نظراً لما في ذلك من إغناء لكل مجال بوجهات نظر مختلفة .

وقد ارتأى برنامج دراسات المرأة أن يقوم بنشر بعض التقييمات التي تتم قبل نشر التقرير النهائي لبعض الوثائق سواء لأهمية الوثيقة موضع التقييم ، أو للبدء بنقاش موضوعي جاد حول القطاعات المختلفة موضوع البحث ليكون ذلك دافعا لجدل أوسع بين متخذي القرارات في السلطة الوطنية الفلسطينية أو خارجها، أو بين المؤسسات والأفراد الناشطين في المجتمع بشكل عام أيضاً ، أو الذين يساهمون في رسم السياسات العامة للأنشطة المختلفة ، للمساهمة في النقاش الجاري في المجتمع حول رسم السياسات عموماً .

وانطلاقاً من هذا الفهم تم العمل على عرض وتقييم وثيقة "الرعاية الاجتماعية والترويح" المنشورة في القسم الثاني، الفصل الثاني عشر فيما يعرف باسم "البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات ١٩٩٤ – ٢٠٠٠ " التي صدرت من تونس في تموز ١٩٩٣ . وقد أعدت هذه الخطة بإشراف د.يوسف الصايغ ، الإنمائي الفلسطيني الشهير بطلب من منظمة التحرير الفلسطينية .

ونظراً لأهمية هذه الخطة وما تحويه من تصور عام لمستقبل قطاعات مختلفة ستمس بحياة كل المواطنين بما فيهم النساء وذلك في حالة تبنيها كما هي من قبل السلطة الوطنية – فقد ارتأى فريق البحث أهمية البحث والتعليق على هذه الخطة – بهدف فتح نقاشٍ جدي حول فحواها. فمن اللافت للنظر انه في وسط الكم الكبير للدراسات والندوات والأوراق البحثية عن القضايا السياسية والاقتصادية للمرحلة الانتقالية – بعد وصول السلطة الفلسطينية – نجد انه يتم تجاهل بحث السياسات الاجتماعية التي يجب إتباعها لرفاهية الشعب الفلسطيني ولتخيف المعاناة التي مرت بها عديد من الشرائح الاجتماعية المختلفة . فبينما نجد اهتمام واضح بقضايا تتعلق بالتعليم والصحة – وهي بالمناسبة ليست القطاعات الأكثر تخلفا في المجتمع الفلسطيني – نجد

---

١ هذه الورقة كتبت باللغة العربية وليست ترجمة عن ورقة للمؤلفات في اللغة الإنجليزية بعنوان:
Rita Giacaman, Islah Jad, Penny Johnson, "For the Public Good? PLO and Social Policy," Gender and Society Working Papers, No,2, Women's Studies Program, Birzeit University, 1995.

أن قضايا السياسات الاجتماعية لم تأخذ نفس الحيز من الاهتمام والبحث بالرغم من تعلقها بقضايا أساسية تمس حياة العديدين مثل الضمان الاجتماعي والدخل ، ضمانات الشيخوخة ، الخدمات الاجتماعية ، مشاريع الإسكان العامة ، البطالة والضمانات الوظيفية المختلفة .

وبدلا نجد أن الاهتمام مركز على سلسلة من الأوراق السياسية المختلفة والتي نرى أن أهمها تلك التي أصدرها البنك الدولي بعنوان " الاستثمار في السلام " وفيها نجد تركيزا واضحا على مشاريع اقتصادية قصيرة الأمد بهدف امتصاص البطالة الواسعة في صفوف الشعب وأيضا كوسيلة لتأمين الدعم الكافي للعملية السلمية وتوسيع رقعة الشرعية للسلطة الفلسطينية . ومن الواضح أن الاهتمام الأكبر منصب على تشجيع الاستثمارات الخاصة وتوسيع سوق العمل وخاصة العمل السريع قصير الأمد .

ومن الضروري هنا التحذير من آثار هذا التوجه قصير النظر . فبالرغم من أهمية الاستراتيجيات الاقتصادية (العمل والاستثمار) وأيضا السياسية ، إلا أن العنصر الثالث المكمل لهذين العنصرين وهو السياسة الاجتماعية غائب وهو الشيء الذي يؤثر بشكل سلبي على عملية التخطيط الواعي المتكامل . فالتركيز على استراتيجيات السوق عادة ما تخلق مشاكل وانقسامات جديدة في المجتمع . وبدون سياسة اجتماعية تعالج آثار هذه السياسات على الشرائح الاجتماعية المتضررة منها فمن الصعب تحقيق الأمن والرفاه للفرد والمجتمع وأيضا للدولة . وهذا ينطبق أكثر على الشعب الفلسطيني الذي عانى من صراعات واحتلال وأيضا من مستوى رعاية اجتماعية فقيرة ومتدنية بالإضافة لمعاناته على المستويات الاقتصادية والسياسية الأخرى .

وستتم معالجة ما ورد في وثيقة "الرعاية الإجتماعية والترويح" بدءاً باستعراض منهجية مجموعة البحث في تناول الوثيقة واستعراض الإطار النظري المستخدم بما فيه من مفاهيم تحليلية حديثة ، وأهمية استخدام مفاهيم جديدة لتحليل واقع الرجل والمرأة في المجتمعات العربية بشكل عام والمجتمع الفلسطيني بشكل خاص ، ثم فحص الواقع الذي يتم تطبيق المفاهيم السابقة عليه . بعد ذلك سيتم تناول ما ورد في الوثيقة تفصيليا ليتم تغطية جوانب تتعلق بمنهج الكاتب في تناول السياسات الاجتماعية مروراً برؤيته لدور الدولة في رسم هذه السياسات ، وكذلك دور المنظمات الأهلية وغير الحكومية الفاعلة في هذا المجال . بالإضافة لتحديد القطاعات المستهدفة بالدعم الاجتماعي من خلال السياسات المقترحة ورؤية الكاتب لبعد النوع الاجتماعي في هذه السياسات .

منهجية فريق البحث والإطار النظري المستخدم

انطلق فريق البحث في حصر الفاعلين في رسم السياسة الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني ومحاولة تحديد الإطار النظري المستخدم – إن وجد هذا الإطار صريحاً أو ضمنياً– لرسم هذه السياسة . ونظراً لخصوصية الوضع الفلسطيني الذي غابت فيه سلطة وطنية تبلور سياسة اجتماعية واضحة ، تعدد الفاعلون والراسمون لهذه السياسة مثل : سلطة الاحتلال الإسرائيلي ، ومنظمات الإغاثة الدولية، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وكل ما يتبعها من تنظيمات وأجهزة ولجان الزكاة الإسلامية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية وشبكات القرابة ولجان القرى أو المدن .

ولتحديد الإطار النظري المستخدم في الوثائق كان على فريق البحث أن يبلور إطاراً نظرياً نقدياً يتم على أساسه تقييم الوثائق المختلفة . وهنا لا ندعي أنه تم بلورة إطار محدد بعينه ، ولكن تم البدء بتبني مفاهيم

أساسية وفرضيات عامة ، ويبقى بلورة إطار محدد هدف من أهداف مشروع البحث نأمل في بلورته في ورقة نظرية منفصلة في نهاية المشروع أو في التقرير النهائي عنه.

ومن المفاهيم الأساسية المستخدمة هنا مفهوم "النوع الاجتماعي" كوحدة للتحليل بنفس الشرعية التي تستخدم بها مفاهيم سوسيولوجية أخرى ، كالطبقة أو القومية كوحدة تحليل أساسية في تناول فئات المستفيدين من السياسات الاجتماعية أو في أي تحليل آخر . والسبب في ذلك يعود لعدم رؤية التمييز الممارس ضد بعض المجموعات الإجتماعية المختلفة – وخاصة النساء – وذلك لسيادة فرضيات تعمم سريعا دون أن تثير تساؤلات حولها مثل أن النساء يعتمدن في الأساس على أزواجهن وعائلاتهن للرعاية الاجتماعية وليس على الدولة ، كذلك كبار السن رعايتهم تقع على عاتق العائلة وليس بالضرورة على السلطات العامة . وهو ما يشوه مفهوم السياسة الاجتماعية نفسه ، فكيف تبنى سياسة على تجاهل مجموعات اجتماعية كاملة وتجاهل احتياجاتها بدلاً من تلبيتها وهو هدف أي سياسة عامة حكيمة .

وكذلك عدم استخدام مفهوم " النوع الإجتماعي" كوحدة للتحليل لا يساعد على فهم أسباب الفقر ، وبالتالي الأسباب التي تستدعي رسم سياسة لإزالته .إذ تشير معظم الأدبيات الخاصة بفهم أسباب الفقر في العالم الثالث إلى أن النساء يعتبرن من أفقر الفقراء في معظم الأماكن .

كذلك وحيث أن المجتمع الفلسطيني يعيش حالياً مرحلة بناء سلطته الوطنية التي تسعى لتأسيس دولة وطنية يكون من مهامها رسم سياسات ستؤثر بشكل مباشر على النظام الاجتماعي الحالي الذي تُهمَّش فيه النساء ويخرجهن من إطار الفاعلية الاقتصادية ، والاجتماعية وأيضاً السياسية فمن الهام استخدام المفاهيم الملائمة التي تظهر هذا القطاع الكبير على خارطة السياسات الاجتماعية التي ترسم .

وهو الشيء الذي يجعل المرأة الفلسطينية في موقع تستفيد فيه من كل التجارب النسوية السابقة في العالم، والتي وصلت بعد طريق طويل لاستدراك أهميه فحص وتحليل دور الدولة كأحد أهم العوامل المؤثرة على العلاقات الاجتماعية في مجتمع ما ، وهو ما جعل كثيراً من الدارسين للمرأة وأيضاً الحركات النسوية يركز بشكل كبير على أنواع الدول المختلفه لكي تحدد بالتالي أنواع السياسات الاجتماعية التي تطبقها وتفحص تبعاً لذلك آثارها على وضعية المرأة .

فحص مفهوم دور الدولة:

ماذا نعني بالدولة ؟ إن مفهوم الدولة لا يدل على معنى واحد ، ولكنه يختلف حسب طبيعة الدولة . فهناك دولة تؤسس سياسات اجتماعية واسعة عن طريق التحكم في الاقتصاد ، وهو ما يلقي على الدولة دور تأكيد المساواة والعدالة الاجتماعية والرفاه عن طريق الاعتراف بحقوق اجتماعية واسعة لكل المواطنين ، وهو ما يمثله أيضاً نموذج دولة الرعاية في الدنمارك وفنلندا والنرويج والسويد . وهذا النموذج "التدخلي Interventionist" يؤدي خدمات عامة متعددة وضماناً اجتماعياً للجميع على أساس الحاجة وليس على أساس علاقات سوق العمل (من يعمل يستحق) .

كما يوجد نموذج آخر للدولة يقوم على بلورة سياسات مؤقتة – حسب الحاجة الطارئة – وتوجه السياسات الاجتماعية بشكل عام للفقراء الذين يدفعون عن عملهم عادةً مقابل تلقيهم هذه الخدمات ، كفقراء أو هامشيين. وهذا النموذج يحافظ عادة على الوضع القائم ويتدخل حين تواجه السوق أو العائلة مصاعب ملحة وهو سائد في الولايات المتحدة وبريطانيا وبعض الديكتاتوريات في أمريكا اللاتينية.

نموذج آخر للدولة يعتمد على سياسة اجتماعية تقوم على الدور الذي يؤديه الفرد في العمل والإنتاج ويستند أيضاً على الدور التقليدي للعائلة في الرعاية الاجتماعية ، كما تقدم خدمات اجتماعية مختلفة للطبقات المختلفة في المجتمع وهو يطبق أيضاً نظام تعويضات بسيطاً، وهو النموذج السائد في فرنسا وبلجيكا وألمانيا واليابان .

أما النموذج الأخير فهو الذي يسمح بتدخل وسيطرة كاملة للدولة على السوق الاقتصادي وتستبدله ببيروقراطية الدولة، وهنا ترسم وتدار السياسات الاجتماعية بشكل مركزي . وتهدف لتضييق الفجوة في توزيع الأجور والدخل والثروة، وتقدم فيه برامج وخدمات اجتماعية واسعة ومتعددة وشاملة كحق لكل المواطنين وهو النموذج الذي ساد في الدول الاشتراكية .

هذا بالإضافة لنماذج مختلفة أخرى لدول في العالم الثالث حيث يتشعب ويتعقد الدور الذي ممكن أن تقوم به الدولة . فقد تقوم الدولة بشكل واضح بدعم مجموعات دينية أو عرقية أو مجموعات اجتماعية معينة وهو ما يزيد الدور التمييزي الذي تقوم به الدولة[٢] . أما في العالم العربي فلدينا نماذج مختلفة ولكن الجدير بالدراسة فيها نماذج الدولة التي طبقت سياسات – من أعلى – استهدفت إدخال تغيرات عميقة اقتصادياً واجتماعياً لإدخال بعض التغييرات على بعض مجالات الحياه الاجتماعية التي تأثرت في بناها بالفقر أو بالثقافة السائدة كما تم مثلاً في مصر والعراق واليمن الجنوبي وهو ما يخرج عن نطاق هذه الورقة.

فحص مفهوم السلطة الفلسطينية:

قد يكون من السابق لأوانه تحديد طبيعة "نموذج الدولة الفلسطينية" طالما أنها لم تتبلور بعد ، ولكن إذا أخذنا السلطة الفلسطينية الحالية – كسلطة انتقالية للوصول لبناء نموذج الدولة القادمة – وحاولنا استكشاف طبيعة النموذج الذي تريد بناءه ، سنجد العديد من الصعوبات منها :-

١) أن السلطة ما زالت تمثل فراغاً تتصارع قوى اجتماعية – سياسية مختلفة على ملئه.

٢) أن السلطة الوطنية ليست هي العنصر الوحيد الذي يرسم السياسات الاجتماعية – الاقتصادية بعد ، بل هناك مؤسسات المساندة والدعم الدولية التي تسعى لإعادة دمج المنطقة بالسوق العالمي ، كذلك المنظمات غير الحكومية ، التي احتلت مساحة كبيرة على صعيد رسم السياسات الاجتماعية – الاقتصادية في ظل غياب السلطة الوطنية طوال سنوات الإحتلال ، وأيضاً قوى اجتماعية محافظة وأصولية ، بالإضافة بالطبع لدور دولة الاحتلال الإسرائيلي التي تطبق سياساتها علناً على مدينة القدس العربية باعتبارها جزءاً من دولة إسرائيل ، بالإضافة للدور الذي يتراوح في شدة تأثيره على بقية المناطق الفلسطينية .

---

٢ هذا التصنيف لنوع الدولة مستمد من التحليل والتصنيف الذي قدمته Gillian Walker في ورشة عمل نظمها برنامج دراسات المرأة في جامعة بيرزيت بتاريخ ٩٤/١١/٢٥، بعنوان "المرأة الفلسطينية في المجتمع: وضع المرأة في البحوث: توجهات جديدة".

٣) أنه لم يتبلور بعد إطار قانوني واضح أو عقد اجتماعي متفق عليه يحدد طبيعة العلاقة بين السلطة والمواطنين ، وحتى مفهوم المواطنة أو من هو المواطن لم يتم تحديده بعد .

٤) إن السلطة الفلسطينية الحالية ما زالت تعتمد اقتصادياً على إسرائيل والدول المانحة نظراً لنقص الموارد المحلية وتبعثرها وهو ما ينتقص من سيادتها ومن سلطتها التشريعية. كل هذه العوامل تؤدي لإثارة تساؤلات بخصوص طبيعة الدور الذي ستقوم به السلطة الفلسطينية على مستوى السياسات الاجتماعية ومنها :-

أ) هل يقتصر دور السلطة الوطنية على ممارسة السيطرة والقهر - كما حدث في نموذج الدول التي حررت من السيطرة الاستعمارية - ويلقي على عاتق الحكومات المانحة والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية دور من خلال بلورة سياسة اجتماعية عامة ، وتقديم الخدمات الاجتماعية فقط ، أم سيكون للسلطة دور فاعل في تحديد حقوق الأفراد الاجتماعية ؟.

ب) هل ستبنى السياسات الاجتماعية والبرامج المختلفة على مفاهيم أساسية مثل حقوق المواطنين واستحقاقاتهم وهو الموضوع الذي يثير نقاشاً حامياً في المجتمع الفلسطيني في الفترة الأخيرة - أم ستستمر السياسة الحالية التي تعتمد على مفهوم العمل الخيري بتقديم بعض الخدمات لبعض المحتاجين ؟

جـ) هل الاستحقاقات الاجتماعية ستقدم إلى مجموعات أم لأفراد ؟ وهل مجموعات اجتماعية محددة ستتلقى استحقاقات خاصة مثل المعتقلين واللاجئين وعائلات الشهداء ؟ وما هي تبعات إعطاء استحقاقات للأفراد أو الجماعات على المرأة وأيضاً ما أثر تفضيل مجموعات معينة على المرأة ؟

د) هل ستربط الاستحقاقات بمفهوم الإنتاجية في سوق العمل وما أثر ذلك على النساء؟ إذ من المعروف أن عدداً كبيراً من النساء يعملن خارج سوق العمل الرسمي. وكيف ستحدد مساهمة الفرد للمجتمع والاقتصاد وأيضاً المجموعات ؟ هل ستحدد حسب دور الفرد أو المجموعة في العمل والإنتاج ؟ وهنا ستكون مشكلة مثلاً بالنسبة لمجموعات كاللاجئين أو السجناء السياسيين الذين يشعرون بقوة بضرورة أخذ استحقاقات حتى وإن كان لا يوجد لهم دور مباشر في العمل والإنتاج نظرا لما قدموه من تضحيات في معرض النضال الوطني.

هـ) كذلك كيف سيحدد مفهوم العمل والإنتاج، هل دور المرأة الإنجابي في إعادة إنتاج المجتمع سيتم الاعتراف به كعمل أم كجزء من "الواجبات" المنزلية للمرأة ؟ بمعنى آخر هل سيتم الاعتراف بمساهمة المرأة أم سيبقى هذا الدور داخل الأسرة كجزء من الحياة "الطبيعية" لها ؟ وهنا كيف ستؤثر كل المفاهيم السابقة على مفهوم الضمان الاجتماعي والاستحقاقات المختلفة ؟

و) كذلك كيف سيكون الوضع بالنسبة للمنظمات غير الحكومية في ظل التشريعات التي ستحكم علاقتها بالدولة، وكيف سيحدد بالتالي دورها ؟ وكيف سيؤثر هذا الدور والصراع على القوة بين الدولة وهذه المنظمات على قضايا النوع الاجتماعي، إذ من المعروف أن الكثير من هذه المنظمات تقدم خدمات متعددة للمرأة ، فكيف ستؤثر العلاقة المشار لها سابقاً على هذا الدور؟

ز) ما هي المجموعات أو الفئات التي تبلور السياسات والبرامج الاقتصادية - الاجتماعية المختلفة وما هي المصالح التي يعكسونها ؟ وكيف يتأثرون بضغوطات الدول المانحة وأخطارها؟ أسئلة عديدة من الصعب إيجاد أجوبة محددة عليها الآن ، ولكن من خلال قراءتنا لوثيقة "الخطة الوطنية" قد نصل لبعض المؤشرات التي تساعد على فهم المرتكزات الأساسية التي ستقوم عليها السياسة الاجتماعية التي تقترحها الوثيقة والتي نستعرضها كما يلي:

أولاً: دقة البيانات.

ورد في الوثيقة كثير من الإحصاءات والأرقام التي بنيت عليها توجهات دون تحديد مصدر هذه الإحصاءات والأرقام. ونعلم أن استعمال الإحصاءات في الحالة الفلسطينية موضوع حساس ، نظراً لاستخدام السلطات الإسرائيلية منهج السيطرة على البيانات منذ بدء الاحتلال . وهو الشيء الذي منع إمكانية التخطيط بشكل علمي ودقيق لإنهاض أي قطاع فلسطيني تنموياً وحتى الآن، والأمر بدأ يتغير مع تأسيس مركز الإحصاء الفلسطيني. والوضع هو أنه توجد عموماً إحصاءات رسمية إسرائيلية وأخرى مجتزأة من مصدر فلسطيني وأخرى من مؤسسات دولية وهكذا . لذا فالتطرق لأرقام وإحصاءات وبيانات دون معرفة المصدر وتدقيقه يعتبر معضلة ، وبشكل عام توجد تناقضات كثيرة في الأرقام والإحصاءات التي وردت في الوثيقة مثل تقدير عدد المعاقين بأنه ١٠ آلاف ، بينما توجد تقديرات لمنظمات غير حكومية أخرى تقدر عددهم بـ ٦٠ إلى ٧٠ ألف معاق . كذلك تقدير عدد الأندية الرياضية في الوثيقة بـ ١٥٥ نادياً بينما توجد تقديرات أخرى مصدرها منظمات غير حكومية تشير إلى أن عددها يصل إلى ٢٠٠ ناد . أيضا تقدير نسبة المعوقين في المجتمع الفلسطيني في الوثيقة ب ٥ , ٪ بينما تقدر هذه النسبة , حسب مصادر منظمات أهلية عاملة في الحقل ب ٢٪ . كذلك تقدير عدد بيوت الإيواء للعجزة في الوثيقة ب ٩ بيوت بينما يوجد في الواقع حسب دراسات من لجان محلية ٢٠ بيتاً (ص ٢٢) . أيضا القول في الوثيقة بأنه لا يوجد أي نوع من التأمين الصحي ,غير ذلك التابع للسلطات الإسرائيلية , بينما في الواقع توجد عدة أنواع من التأمينات الصحية مطبقة من قبل مؤسسات مختلفة، وهو ما يبدو عدم المعرفة بها، كذلك يورد الكاتب اكثر من مرة تقديرات لعدد العاطلين عن العمل (ص١٨) دون ذكر ما إذا كانت هذه التقديرات تشمل النساء أيضا أم لا .

هذا في الوقت الذي توجد فيه دراسات مسحية جزئية قامت بها بعض المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، والذي يبدو انه لم يتم الأخذ بها كأحد مصادر التقدير للبيانات[٣]

---

٣ من هذه المصادر انظر:

Giacaman, R., Lock, K., and Salem, H., **Geriatrics in Perspective: A Review of Geriatric Services in the West Bank**, Birzeit University, Birzeit, 1991.

كذلك انظر: اللجنة الوطنية للتأهيل - قطاع غزة إعاقة واحتياجات التأهيل في قطاع غزة: تقرير عن دراسة في مخيمي البريج والشاطىء. غزة ١٩٩٣.

ثانياً : رؤية دور الدولة

١- لم يحدد الكاتب منذ البداية رؤية نظرية لدور الدولة في رسم السياسة الاجتماعية ولم يحدد نموذجاً معيناً يرى الاحتذاء به أو حتى بلورة نموذج جديد ، ولذا من الصعب التكهن بالرؤية التي ستبنى عليها سياسة الدولة. وهل ستُبنى على نموذج الدولة التي تقدم خدمات واسعة لكل المواطنين ، باعتبار أن الشعب الفلسطيني عانى من الاحتلال الإسرائيلي وبالتالي يستحق برنامج دعم واسع ومكثف على المستوى الاجتماعي، أم تفضيل مجموعات محددة عانت من الاحتلال بشكل خاص مثل اللاجئين والأسرى وأسر الشهداء (هنا في الواقع يضاف مفهوم آخر عن المساهمة للمجتمع لا يقوم هذه المرة على الدور الاقتصادي من خلال العمل ، ولكن يقوم على المساهمة في النضال والتضحية من اجل الوطن ، وهو ما قد يستعمل بشكل سلبي يؤدي إلى المحسوبية السياسية أو بشكل إيجابي يعترف فيه بمساهمة الجميع وينظر فيه للجميع كمواطنين متساوين) . الوثيقة لا تعطي توجهاً واضحاً ، فبينما يحدد الكاتب في ص٣ بأنه يجب تفضيل اللاجئين واسر الأسرى ، إلا أنه في تحديد القطاعات المستهدفة في الخطة التفصيلية لا يشمل هذه المجموعات. وعكس ما قد يتوقع من دعم واسع لقطاعات كبيرة من الشعب يؤكد الكاتب على أن المعيار الأهم للخطة هو مدى واقعيتها وإمكانية تنفيذها ، وهو ما يوحي بضيق ذات اليد لدى السلطة في النواحي المالية التي تمنعها من توزيع وعود براقة على فئات واسعة في المجتمع .

٢- إن الدور الأوضح للدولة - على طول الوثيقة - هو قيام الدولة بتوزيع المسؤليات والمصادر ، فهي التي تعمل على تحقيق الأهداف الأساسية للبرامج عن طريق التحكم في عملية التخطيط التي يراها كعملية تقنية متخصصة ، وليس كعملية مستمرة تستدعي مشاركة المجتمع بفئاته المختلفة بما فيها النساء . إذ يرى أن الدولة تخطط وتنفذ (ص١٦) وعلى المنظمات غير الحكومية دور المراقب . وهنا نرى أنه قد أهملت تجارب لدول أخري عملت على تطبيق سياسات من أعلى - وخاصة في العالم العربي - ولم تنجح هذه السياسات في تحقيق أهدافها نظرا للدور المهيمن للدولة ، ولإهمالها إشراك مجموعات فاعلة في المجتمع المدني في عملية التخطيط والتنفيذ .

تتطرق الوثيقة لدور الدولة في تحقيق المساواة (ص١٩) الذي ورد تحت عنوان الأهداف الأساسية للبرنامج ، وهو ما قد يعطي الانطباع بتبني مفاهيم حقوقية تطبق على المواطنين بالتساوي ، إلا أن الوثيقة تكشف بعد ذلك أن مفهوم المساواة يرتبط بالانتماء السياسي أو الجغرافي - بمعنى عدم التمييز على أسس سياسية أو جغرافية ، ولم يتم التطرق لعامل النوع أو الطبقة في معرض الحديث عن التمييز .

إن البرامج المقترح تقديمها من الدولة في إطار الدعم والرفاه الاجتماعي غير واضح أنها تقوم على مبدأ الاحتياج لكل مواطن كحق أو استحقاق له ، فتأمين الاستحقاقات (مثل الضمان الاجتماعي والتقاعد ومخصصات البطالة) مرتبطة أساساً بالعمل الإنتاجي للمستفيد في السوق الرسمي ، وينظر لها كفوائد مستحقة للفرد نظير مساهمته الاقتصادية للمجتمع ، فعند الحديث عن المخصصات للمتقاعدين ومخصصات الشيخوخة نرى أن الدعم يقدم على أساس "حق العامل - الذي قضى سنوات طويلة في العمل - في العيش بأمان وكرامة سنواته المتبقية" (ص٢٢) . وهو ما يحدد المسنين كمجموعة اجتماعية لها حقوق محددة . هذا جانب من مسار يقوم على فكرة وجود حقوق أساسية للمواطنين . ولكن هناك مسار آخر يقوم على تقديم

الرعاية الاجتماعية للمجموعات الفقيرة أو الضعيفة ، حددت في الوثيقة بالأيتام والفقراء والنساء في ظروف خاصة ومساجين وعائلات الشهداء واللاجئين والمعوقين ، بالإضافة لكبار السن الذين وضعوا في كلا المسارين . هنا نجد أن معيار الحاجة وليس الاستحقاق هو الذي استخدم لتحديد هذه المجموعات كمجموعات تعيش في "عسر شديد" أو "حالات خاصة صعبة" . إن عدم وضوح مفهوم "الحاجة أو العوز" ، يتضح من خلال الوثيقة ، ومن خلال اختلاف تحديد الفئات المحتاجة في أجزاء مختلفة من الوثيقة . هذا التقسيم العام بين الاستحقاقات القائمة على الحق وبين تقديم الرعاية القائمة على الاحتياج تمت دراسته وتحديده في عديد من أنظمة الرعاية الاجتماعية[٤] .

هذا التقسيم في جوهره يقوم على التمييز النوعي حيث إن الرعاية الاجتماعية التي تقدمها النساء أو الدور الذي يقمن به في إعادة الإنتاج الاجتماعي أو التنشئة لا يعترف به نظراً لأنه يتم خارج علاقات سوق العمل ؛ وبالتالي لا يعتبر مساهمة للمجتمع سواء أكان هذا الدور في الاقتصاد غير الرسمي أو في داخل الأسرة. ونظرا لأهمية هذه النقطة نرى ضرورة إلقاء الضوء عليها اكثر باستعراض نظام الدعم الاجتماعي القائم قبل وضع السلطة الفلسطينية الحالية لهياكلها وبرامجها .

ففي إطار نظام الدعم الاجتماعي السائد نرى أن الانتماء السياسي للأفراد يلعب دورا هاما في تحديد مطالبهم والخدمات المقدمة لهم وهو الشكل الذي تأثر بالثقافة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية . وهو بالتالي نظام غير شامل لكل الفئات المستحقة للدعم في المجتمع . وهذا النظام مازال له تأثيرا في قلب السلطة الفلسطينية والأحزاب السياسية بالرغم من نمو الجهاز البيروقراطي للسلطة . هذا النظام يعكس وجود شبكات الدعم الاجتماعي " والخدمات المتبادلة " غير الرسمية التي ساهمت وان كان بشكل غير متساوي[٥] في صمود الفلسطينين تحت الاحتلال .هذه الشبكات كانت – وبإمكانها أن تكون – خارج نطاق العائلة أو العلاقات العائلية . إلا أن هذا لا ينفي أن شبكات العائلة والقرابة تعتبر مركزية لدعم الأفراد وأيضا المجموعات كما أشار لذلك تماري وأوجلاند بالقول :

" إن البيت الفلسطيني يقوم على العائلة والتي تشكل شبكة قوية من الواجبات والامتيازات الاقتصادية والاجتماعية لافرادها[٦] .

لذا إذا أردنا بناء سياسة اجتماعية مؤثرة ومحققة للمساواة ، يجب توجيه العناية والاهتمام بشكل نقدي لشبكات الدعم العائلية بدلا من افتراض استمرار عملها بشكل متوافق في المجتمع الفلسطيني . وهي الفرضية التي يبدو

---

٤ تم الاستفادة في هذا المجال بالرغم من الاختلاف الكبير في الحالة الفلسطينية من تحليل Nancy Fraser and *Linda Gordon* في مقالتهما عن:

"Dependency Demystified: Inscriptions of Power in a Keyword of the Welfare State," **Social Politics**, Vol. 1, No. 1, Spring 1994.

٥ في معرض بحثها لشبكات دعم اجتماعي مشابهة، أشارت سعاد جوزيف – عند دراستها للمجتمع اللبناني – لوجود حقوق متعلقة بالعلاقات Relational Rights حيث يستثمر الأفراد جهودهم في بناء علاقات أو التفاوض أو إيجاد طرق "للواسطة" مع القادة المحليين لتسهيل حصولهم على حقوقهم، ونحن إن كنا لا نوافق على هذا التوجه في معرض طرحنا لمفهوم الحقوق التي يجب أن يتمتع بها الجميع إننا قمنا باستعراض تحليلها نظراً لأهميته في فهم وتحليل الواقع الفلسطيني.

6 Ugland, Ole, and Tamari, Salim, "Aspects of Social Stratification", in Heiberg and Ovensen, **Palestinian Society in Gaza, West Bank and Arab Jerusalem: A Survey of Living Conditions,** FAFO, Oslo, 1993, p. 222.

إنها وجهت رؤية البنك الدولي لدور الأسرة في المجتمع الفلسطيني كدور ماص للصدمات[٧] ، وهو ما يعني استمرارها في مص الصدمات في المستقبل بما في ذلك احتمال انخفاض الأجور المحلية . وهنا نود الإشارة لثلاث نقاط هامة تتعلق بهذا الخصوص :

اولا – انه لا يجب الافتراض أن قدرة "امتصاص الصدمات " للعائلة الفسطينية هي قدرة مطاطية لاتنفذ[٨]، فالعائلة الفلسطينية قامت حتى الآن بامتصاص العديد من الصدمات سواء أثناء حرب الخليج ، الإغلاق الإسرائيلي الحالي للمناطق المحتلة ، أو تحمل آثار الانتفاضة . كما لا ينبغي الافتراض أيضا أن هذا الوضع المستمر من الضيق والإجهاد على العائلة وأفرادها هو وضع عادي وطبيعي ولا ضير من استمراره .

ثانيا – ان هذا الضغط والضيق على العائلة له آثار سلبية كثيرة على النساء ، وهو ما أشارت له العديد من الدراسات التي فحصت آثار سياسات التعديل والضبط الهيكلي على المجتمعات المختلفة ، حيث تعمل النساء على " تبني استراتيجيات لإعاشة عائلاتهم، معتمدات على عملهن غير المدفوع الأجر لامتصاص آثار هذه السياسات"[٩] .

ثالثا – أن الدخول لشبكات هذه العلاقات ليس متاحا لجميع أفراد العائلة بشكل متساوي . ففي دراسة له في ١٩٩٣ أشار Geir Ovensen في تحليله عن اثر الإغلاق الإسرائيلي على العمالة الفلسطينية والذي أدي لتدني كبير في عدد العمال العاملين في هذا السوق ، رأى ان هذا ادى لوجود " شبكات عمل عائلية " ، والتي فيها يعوض الأعضاء العاملين في العائلة الأعضاء غير العاملين . وهنا نجد Ovensen يشير لنقطة هامة : "إن الفرضية التي تقوم عليها شبكات العمل العائلية تفترض استبعاد العائلات التي لا يوجد بها أفراد عاملين في سوق العمل وهو ما يؤدي الى استبعاد العائلات التي ترأسها نساء نظرا لقلة عددها وأيضا لضعف نشاط العمل اللاتي يقمن به النساء في سوق العمل بشكل عام وهو ما يحرمهن بالتالي من مزايا هذا "النظام الخاص للضمان الاجتماعي "[١٠] .

وإذا أخذنا المعطيات السابقة بعين الاعتبار فانه يجدر رؤية دور العائلة الفلسطينية في وضع الأزمة بدلا من الاستمرار في رؤية دورها في معطيات الأزمات المستمرة كشيء طبيعي ويجب البناء عليه ، وهو ما يعني ان على السياسات الاجتماعية في المرحلة المقبلة ان تخفف من أعباء العائلة الفلسطينية بدلا من تأبيدها.

---

٧ انظر بعثة البنك الدولي:

"An Investment in Peace: Developing The Occupied Territories", Volume 1 The Economy, World Bank, September 1993, Washington, D.C.

٨ تعبير استخدمته الاقتصادية Diane Elson عند مناقشتها الفرضيات التي تتعلق بعمل المرأة.

[9] Elson, Diane, "Form Survival Strategies to Transformation Strategies: Women's Needs and Structural Adjustment", in Beneria and Feldman, eds., **Unequal Burden: Economic Crises, Persistent Poverty and Women's Work.** Westview Press, Boulder, 1992, p. 30.

[10] Ovensen, Geir, **Responding to Change: Trends in Palestinian Household Economy,** FAFO, Oslo, 1993, p. 129.

وهو تكملة للمسح الذي قامت به نفس المؤسسة في عام ١٩٩٢.

ثالثاً : الرؤية لدور مؤسسات المجتمع المدني :

يفرد الكاتب أجزاء كبيرة من الوثيقة للتطرق لدور مؤسسات المجتمع المدني المختلفة وخاصة في مجال الرعاية الاجتماعية . ولكن بالرغم من إقرار الكاتب بأن السلطة الفلسطينية يجب أن لا تحذو حَذْوَ دول عربية مجاورة في سيطرتها على مؤسسات المجتمع المدني وخنقه ، بل يجب أن تترك المجال والحرية لهذه المؤسسات بالازدهار والنمو ، ويذكر الكاتب تحديداً النموذج اللبناني كنموذج يجب الاحتذاء به (ص١٥و١٦) إلا أنه مع ذلك نرى أن الرؤية لدور المنظمات غير الحكومية تشوبها بعض الانتقادات .

أ- أن الرؤية الأساسية لدور المنظمات غير الحكومية هي إعطاؤها دوراً تنفيذياً ومساعداً وأنها لا تستطيع أن تلعب دوراً على المستوى الوطني العام في التخطيط ، وهو ما يوحي بأن الهدف هو إقناع المنظمات غير الحكومية أنها لا تستطيع أن تقوم بدور السلطة الوطنية ، وهى النقطة التي تثير حاليا جدلا بين السلطة وبين المنظمات غير الحكومية الذي يستوجب رسم نطاق عمل كل طرف من الأطراف لكي لا تحدث تداخلات أو توترات في عملها ولكن تتجاهل الوثيقة الدور الهام الذي قامت به تلك المنظمات في عملية البناء التحتي، وتعبئة وتنظيم الشعب بهدف المقاومة والتغيير، وهو ما ساهم في إشراك الشعب في المقاومة بما له من آثار في رفع الوعي الوطني العام ، وزيادة الشعور بالمسئولية والفاعلية[١١] . وحتى هذا الدور تمت رؤيته بشكل سلبي يؤكد على فئوية وعدم حياديه هذه المنظمات وعدم إتباعها معايير مهنية أو متخصصة لتقديم الخدمات . وهو ما قد يوحي بالتقليل من دور هذه المنظمات عموما ، ان يوضع الجميع أيضاً في سلة واحدة بالرغم من وجود العديد من المنظمات النسائية والحقوقية والديمقراطية المستقلة عن الأحزاب السياسية.

ب- تركز الوثيقة على ضرورة أن "تتخصص" هذه المنظمات في تقديم البرامج المختلفة ، ورؤية التخصص هنا كأحد معايير المهنية في العمل بشكل عام وهو الشيء الذي عادة ما يحول العمل من الإناث الى الذكور . إذ إن التخصص – يعني من المنظور الفلسطيني- اختيار ذكور متخصصين في مجال عمل معين ، إذ هم النسبة الأكبر من الكوادر المهنية المؤهلة ، أما النساء فيعملن في مجال الرعاية الاجتماعية على سبيل التطوع . وهو ما يقلل أيضاً من أهمية العمل التطوعي الذي أدى دوراً كبيراً في مساعدة الشعب الفلسطيني على البقاء ، وأيضا في تنشيط المجتمع المدني الذي يراه الكاتب نفسه مهماً في التجربة الفلسطينية .

جـ- لا ينظر الكاتب للدور التطويري الذي قامت وتقوم به المنظمات غير الحكومية ليس فقط في مجال الخدمات – والذي يحصر الكاتب دورها فيه – ولكن في مجال التدريب والبحث أيضاً وهنا تحديداً لا يذكر تقريباً شيئاً عن دور المؤسسات النسوية.

---

١١ هذا الدور تم توثيقه في أكثر من مرجع. على سبيل المثال في:

Lisa Taraki, "Mass Organizations in the West Bank", in Naseer Aruri, ed., **Occupation: Israel Over Palestine.** Belmont Massachusettes, AAUG Press, 1989.

د- في الوقت الذي يطلب فيه من المنظمات غير الحكومية أن تقوم بدور فاعل في المجتمع المدني إلا أن الوثيقة ترى أن مستوى إتخاذ القرار والتخطيط يكون في يد الدولة ، وهو ما يعزل مشاركة المنظمات غير الحكومية في هذا المستوى أو في تصحيح السياسات المتبعة .إذ تسعى هذه المنظمات لان تلعب دورا في المشاركة والتأثير على رسم السياسات وليس فقط تقديم خدمات وهو الشئ الطبيعي نظرا لتمتع الفلسطينيين لأول مرة بسلطة وطنية خاصة بهم .

إنّ رؤية الوثيقة للمنظمات غير الحكومية كمجموعات متصارعة ومتناحرة دائماً لم تؤد لملاحظة الدور التنسيقي بين هذه المنظمات في مجالات متعددة مثل رعاية المعوقين ، الطفولة المبكرة ومحو الأمية ، وأيضاً دور المؤسسات النسوية وهو ما ساهم ليس فقط في تقديم خدمات لم تكن تقدم ولكن أيضاً في تحسين مستواها بشكل مستمر .

رابعاً: تحديد الجماعات المستهدفة :

إنّ الأسس التي يحدد على أساسها الكاتب الجماعات المستهدفة في الوثيقة غير واضحة فمثلاً :

١- عند ذكر المسنين كمجموعة لها حقوق ، ربط هذا بالعمل المأجور ولم يتم التفرقة هنا بين الرجال والنساء حيث إن معظم النساء لا يعملن بأجر، فهل سيكون لهن نفس الحقوق ؟ (ص٢١) فالتأكيد الذي يورده الكاتب بضرورة معاملة كبار السن بالمثل ، والأخذ بعين الاعتبار سنوات العمل الطويلة التي قدموها، لا يحدد فيه هنا مفهوم العمل .

٢- كذلك عند ذكره المعوقين كمجموعة مستهدفة لا يحدد في داخل هذه المجموعة أولويات معينة ، إذ من المعروف انه في قلب قطاع المعوقين تعاني النساء من تمييز أكبر ضدهن في البرامج والأنشطة المختلفة، والأمثلة على ذلك عديدة فبينما لا يذهب للمدرسة ٣٥٪ من الذكور المعوقين ، ٤٣٪ من الإناث المعوقات ، لا تذهبن للمدرسة ، وبينما ٤٠٪ من الإناث المعوقات لا يشاركن في أنشطة اجتماعية تبلغ نسبة الذكور الذين لا يشاركون ٣١ فيها ٪ وهكذا[١٢] .

٣- عندما يتطرق الكاتب للنساء كمجموعة اجتماعية مستهدفة ، يضعهن تحت بند "نساء في حالة عوز شديد" (ص٢٤) ويقترح أن الجمعيات النسائية تقوم برعاية هذه المجموعات من النساء وليس السلطة (ص٢٥) ، وهو ما يجعل إمكانية التعامل مع قضية مثل فقر النساء بهدف إيجاد حلول جذرية لها إمكانية ضعيفة طالما أنه لن يتم طرحها على المستوى الوطني بهدف تهيئة موارد مختلفة لحلها .

كذلك عندما يتم التطرق لاحتياجات الأمومة والطفولة (ص ٢٧-٢٨) يتم اختصارها لتصبح استحقاقات الطفل أساسا ، ويتم هنا تحديد شهرين كإجازة أمومة وهو ما يخالف توصيات منظمة الصحة العالمية بأن تكون الإجازة ٣ أشهر ولأسباب تتعلق أساساً بالكلفة الاقتصادية .

عند التطرق لاستحقاقات المرأة تقبل فرضيات بدون مناقشتها ، مثل أن تخصص استحقاقات ولادة لكل طفل جديد باعتبار أن هذا سيؤدي لتشجيع زيادة النسل , دون اخذ رأى النساء في السياسة السكانية وهل

---

١٢ انظر تقرير اللجنة الوطنية للتأهيل _ قطاع غزة. الإعاقة واحتياجات التأهيل. مرجع سبق ذكره.

يجب أن تقوم هذه السياسة على تحديد النسل أم إطلاقه ؟ ، كذلك عند الحديث عن مخصصات العائلة (ص٢٩) لم يوضح ما هي العائلة . هل هي العائلة النووية أم الممتدة ؟ وماذا مثلاً عن النساء اللاتي يعشن مع عائلات أبنائهن ؟ هل تصرف لهن مخصصات ؟ هل يعتبرن جزءاً من العائلة الممتدة أم لا تصرف لهن مخصصات باعتبار أن العائلة هي العائلة المقتصرة على الزوج والزوجة والأبناء فقط ؟

بالنسبة لقطاع الشباب وضع التركيز على الأنشطة الترويحية بدون الأخذ بعين الاعتبار التمييز الذي تعاني منه الإناث داخل هذا القطاع ، إذ يوجد نقص كبير في الأنشطة الرياضية للإناث مقارنة بالذكور . وهو الشيء الذي انتبهت له مبكرا وزارة الرياضة والشباب بفضل تفتح المسؤولين وأيضا وعي الحركة النسوية الفلسطينية ، بالرغم من عدم وروده في الوثيقة .كما أن تناول الأنشطة الترفيهية لا يستهدف منها تطوير كفاءات وقدرات فردية لبناء الإنسان السليم بقدر ما ينظر إليها كأنشطة ترفيهية تمتص تواجد الشباب في الشوارع والأحياء .

إنّ الرؤية لتحليل أدوار النوع الاجتماعي في المجتمع يشوبها بعض التناقضات . حيث تربط كما رأينا سابقاً بين تقديم بعض الخدمات ، (التقاعد والشيخوخة) وبين المساهمة في العمل المأجور، ويتم تناول المرأة واللاجئين هنا بشكل دعائي اكثر منه موضوعي ، فالمجموعات النسائية المستهدفة بالرعاية ينسبن للذكور مثل زوجات الشهداء ، وأمهات المعاقين . أما النساء اللاتي يكن المعيلات لأسرهن والمطلقات والمهجورات فلا يتم التطرق إليهن . فمثلاً عائلة العامل أو الموظف المتوفى قبل إحالته للتقاعد لا يحق لها المطالبة بمعاشه التقاعدي. ولكن تترك الوثيقة المجال للاعتقاد بأن هناك تأكيداً لفرضية أن النساء مسؤولات عن عائلاتهن ، وأن إعطاء الخدمات لمعيل الأسرة كفيل بإيصالها لكل أفراد الأسرة .

كذلك توجد ملاحظة نقدية على الأسس التي يتم عليها توزيع ميزانية الخطة ، فهنا نرى تأكيداً واضحاً على إعطاء أفضلية للمسنين ، ولا يذكر السبب أو المبرر بالرغم من معرفة أن العائلة الفلسطينية – لأسباب مختلفة – لا تترك العاجزين فيها إلى مؤسسات العجزة بسهولة ، والدليل على ذلك أنه يوجد قليل من البيوت لهذا القطاع وتدار معظمها بشكل خاص ، ومع ذلك يقترح الكاتب تخصيص جزء كبير من الميزانية (٦ مليون دولار) لتوسيع وتطوير بيوت العجزة ، وغير واضح المبرر لهذا الخيار (ص٣٣ – ٣٤) بالرغم من عدم تقبل المجتمع بسهولة وضع المسنين في مؤسسة . وإن كان من النقاط الإيجابية المهمة في هذا الجزء دعوة الكاتب لتغيير نظرة المجتمع نحو المسن بهدف تغيير توجهات المجتمع نحوه.

أما الجزء المخصص لمناقشة سياسة التأمين الصحي ، فالافتراض أن هذه الخدمة ، يجب أن تمول ذاتياً بدرجة كبيرة من قبل العاملين وأصحاب العمل بدون الاحتياج لمساعدة السلطة . فهل هذا يعني كنظام أنه قابل فقط للتطبيق على من يعمل من الرجال ، وماذا عن النساء اللواتي لا يعملن باجر وفي احتياج للخدمة؟

وأخيراً وليس آخرا وبالرغم من ورود نقاط نقدية عديدة إلا أن هذا لا يقلل من أهمية الوثيقة . فالوثيقة تثير عديد من التساؤلات المهمة التي تحتاج لبلورة إجابات عليها في القريب العاجل . فبالرغم من دقة الظروف التي يمر بها المجتمع الفلسطيني حاليا حيث لا تستطيع السلطة الفلسطينية بعد من بسط سلطتها على كافة المناطق المحتلة ، وقلة الموارد الاقتصادية بالإضافة للتوقعات العالية للشعب من السلطة نتيجة نضاله الطويل وشدة احتياجه للتمتع بحقوق اجتماعية أساسية للجميع كمواطنين ، وهي كلها عوامل تضغط في اتجاه رسم سياسات شاملة وفعالة . إلا انه في نفس الوقت ولنفس الأسباب ، نرى أنها مرحلة حرجة لوضع الأساسيات لرسم سياسات اجتماعية اكثر عدلا واكثر تحقيقا للمساواة وبشكل اعم لتحديد أسس المواطنة

الاجتماعية وتحقيق مجتمع فلسطيني ديمقراطي .وقد نرى أن البداية لذلك قد تكون عن طريق إيجاد أرضية مستمرة للالتقاء بين السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية ، بين الأكاديميين والعاملين في مجال السياسة الاجتماعية ، بين المجموعات المختلفة وبين المنظمات الدولية المؤثرة على رسم سياسات التنمية للفلسطينيين بشكل عام ، وبين المنظمات الدولية الممولة وبين السلطة وراسمي السياسات والقادة المحليين بشكل خاص. إن خلق هذا الإطار سيكون هاما لتبادل وجهات النظر حول القضايا الأساسية في مجال رسم السياسات الاجتماعية وفي رسم إطار يساعد على تحديد وتنفيذ الحقوق والاستحقاقات الاجتماعية للفلسطينيين في المرحلة الجديدة القادمة . وهنا نرى أن المنظمات والمؤسسات الدولية تستطيع أن تلعب دورا هاما في هذا المجال حيث بإمكانها أن توسع نطاق سياساتها ليشمل السياسة الاجتماعية وأيضا بإمكانها توسيع نطاق عملها الاستشاري ليشمل دائرة المدافعين والباحثين في مجال السياسة الاجتماعية . وهنا نرى انه من الهام إدخال مفهوم النوع الاجتماعي في صميم هذه الأسس . إذ أن تأسيس علاقات اجتماعية اكثر ديمقراطية بين الدولة والمواطنين لا يمكن أن تتم بمعزل عن إزالة كل أشكال التمييز التي تعاني منها المجموعات الاجتماعية المختلفة .وليس عن طريق الاهتمام اللفظي ببناء الديمقراطية والمواطنة في المجتمع الفلسطيني . حيث قليلون هم الذين ركزوا على بناء قاعدة المواطنة خاصة فيما يتعلق ببناء نظام معترف به عالميا للاستحقاقات الاجتماعية الذي يقر بالحقوق الاجتماعية للمواطنين ويعالج قضايا اللامساواة في المجتمع .

نأمل أن نكون قد وفقنا في تلخيص وعرض ونقد أهم النقاط التي حوتها وثيقة الخطة الوطنية المهمة، آملين بذلك فتح نقاش واسع وجدي حولها .

الإستثمار في نصف السكان
مراجعة نقدية لخطة البنك الدولي "المساعدة الطارئة للمناطق المحتلة"

آيلين كتّاب وسائد جاسر ومجدي المالكي وسهى هندية

فيما يواجه المجتمع الفلسطيني التحديات السياسية والإقتصادية والإجتماعية لمرحلة ما بعد التوقيع على اتفاقات اوسلو، يزداد دور المنظمات الدولية بروزاً باضطراد، وهي التي تُطلَق عليها أحياناً تسمية "المانحين". تشمل هذه المنظمات وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، ولا ينحصر دورها في مجرد تقديم المساعدات المالية بل يتعدى ذلك الى القيام بوظائف أخرى تشمل توفير المساعدات الفنية على شكل التدريب وايفاد خبراء دوليين، وكذلك صياغة الأولويات واقتراح السياسات العامة للقطاعات المختلفة، وذلك بالتعاون في الكثير من الأحيان مع الخبراء وراسمي السياسات من الفلسطينيين. ونظراً لما قد تملكه هذه السياسات والخطط من تأثير كبير على المستقبل الفلسطيني، فإنه ينبغي إخضاعها للمراجعة النقدية من قبل الجمهور ومن قبل المجموعات المعنية داخل المجتمع الفلسطيني.

وفيما يخص البنك الدولي، فهو وافدٌ جديد على فلسطين، رغم أنه مؤسسة مالية كونية لها أهمية قصوى. إن اهمية البنك الدولي تكمن في الدور الحاسم الذي بات يلعبه في تحديد الأولويات والسياسات الإقتصادية الخاصة بفلسطين، لا بصفته أحد المانحين وحسب، بل لكونه الطرف الرئيس في تخطيط وإدارة برنامج المساعدات الدولية الى فلسطين خلال المرحلة الإنتقالية، والتي تبلغ ميزانيتها ١،٢ مليار دولار. ونظراً لأن هذا البرنامج يحدد لنفسه هدفاً رئيسياً هو تعزيز عملية السلام، فإنه برنامج سياسي فضلاً عن كونه اقتصاديا وتنموياً. ففي أعقاب مؤتمر مدريد وبدء المفاوضات الثنائية الفلسطينية – الإسرائيلية، شرع البنك الدولي بالإعداد لإرسال بعثة ميدانية، قامت بزيارة المناطق المحتلة فعلاً في الفترة فيما بين كانون ثاني وشباط ١٩٩٣. وقد أصدرت البعثة فيما بعد، في أيلول من نفس العام، دراسةً من ستة أجزاء حملت عنوان "تنمية المناطق المحتلة: استثمارٌ في السلام". وقد أصدر البنك تقريراً آخر من جزئين[1] في آذار ١٩٩٤ تحت عنوان "المساعدة الطارئة للمناطق المحتلة". وهذه الوثيقة الثانية التي ضمّنها البنك توصيات تنفيذية ملموسة، أعدها استناداً الى خلاصات الدراسة الأولى، هي التي نخضعها للمراجعة النقدية في ورقتنا.

لا تحمل كلتا الوثيقتان الصادرتان عن البنك الدولي اهتماماً منهجياً بقضية المرأة الفلسطينية وبالموضوعات المتصلة بها، أي مكانة النساء الفلسطينيات، وأدوارهن الفعلية والكامنة في عملية التنمية الإقتصادية – الإجتماعية، ومصالحهن واحتياجاتهن. وفي قراءتنا لوثيقة "المساعدة الطارئة" من منظور تحليلي مرتبط بالنوع، سوف نحاول إظهار أن هذا الخلل الأساسي في الوثيقة يمنعها ويعيقها من صياغة سياسات اقتصادية ناجعة ودافعة باتجاه العدالة والإنصاف بالنسبة للمجتمع الفلسطيني ككل. إن مثل هذه السياسات مطلوبةٌ بشكل

[1] يحمل الجزء الأول عنوان "الإستثمار"، اما الجزء الثاني فعنوانه هو "المساعدة الفنية". الإستشهادات التي ستلي ستكتفي بالإشارة الى الجزء المقصود والى رقم الصفحة فقط.

ملح بغية القيام بمعالجة احتياجات المجتمع الفلسطيني الذي يسعى الى التحرر من العقبات الإقتصادية التي تكبله، مثلما يسعى الى الإستفادة القصوى من الموارد البشرية التي يملكها. فبذلك يمكن له أن يتخلص من الآثار التي خلفها الإحتلال المستديم على الحياة الإقتصادية والإجتماعية، وأن يبدأ بالسير تالياً على طريق التنمية البشرية المستدامة. إن إدماج النساء في عملية التنمية هو شرط حاسم لـ "ضمان الإنتفاع الكامل من الطاقات والإمكانات التي تملكها هذه النسبة الكبيرة جداً من سكان العالم"، وهو ما كان أكّد عليه البنك الدولي في وثائق أخرى صادرة عنه.[٢]

ما هو البنك الدولي؟

خلال نصف القرن الماضي الذي انقضى على تأسيسه، كان للبنك الدولي، ولصندوق النقد الدولي أيضاً، تأثيراً كبيراً على مجرى اقتصاديات الكثير من البلدان، وبالأخص البلدان النامية، حيث بلغت مجموع القروض التي قدمتها المؤسستان خلال أعوام ١٩٤٥-١٩٩٣، ٢٣٥ مليار دولاراً ، وذلك عبر ٣٥٠٠ قرضاً.[٣] وتُعرف المؤسستان أيضاً باسم "مؤسسات بريتن وودز"، بسبب تأسيسهما في مؤتمر دولي عُقِد في بريتون وودز بولاية نيو هامبشير الأمريكية سنة ١٩٤٤. وفور تأسيسه تولى البنك الدولي مسؤولية تمويل عملية إعادة بناء اوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ثم انتقل الى تقديم القروض التنموية الى بلدان افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

تحدد البلدان المشكّلة لعضوية البنك سياساته العامة، فيما تتوزع الأصوات على هؤلاء الأعضاء تبعاً لدرجة مساهتمهم في رأسمال البنك. ومنذ عام ١٩٩٣ تتحكم الولايات المتحدة بـ ١٧,٢٪ من الأسهم التي تملك حق التصويت، فيما تملك اليابان ٦,٦٪ من الأسهم (بينما تقتصر ملكية خمس وأربعون بلداً افريقيا، مجتمعةً، على ٤٪ تقريباً من الأسهم). ومن الناحية العملية، فإن البلدان التي يصنفها البنك كبلدان الجزء الأول (البلدان الغنية التي لا يحق لها الإقتراض من البنك) هي التي تتحكم بمصائر بلدان الجزء الثاني (وهي البلدان الفقيرة التي تتلقى القروض)، وبخاصةً بعد ان أسس البنك منذ بداية الثمانينات برنامج "قروض التكيف الهيكلي"، وهو البرنامج الذي قال البنك انه يستهدف التخفيف من حدة أزمة الديون التي ضربت العالم الثالث.

وقروض التكيف الهيكلي هي قروض مشروطة، يرتهن تقديمها بموافقة البلدان المستدينة على إحداث تغييرات في السياسات الإقتصادية التي تتبعها. وتشمل هذه التغييرات في معظم الأحيان تخفيف قبضة الدولة على الإقتصاد، وتعويم العملة، واعتماد سياسة تشجيع الصادرات، وتقييد حقوق العمال، وخفض الدعم الحكومي للسلع الأساسية، وتقليص دور القطاع العام، إضافة الى خصخصة الخدمات العامة وتقليص الإنفاق الحكومي في مجالات الخدمات الإجتماعية والتعليم والصحة. وقد أوضح نقّاد سياسات التكيف الهيكلي وآثارها المدمرة على الفقراء والشغيلة، وما نتج عنها من إزدياد في الفروق بين الأثرياء والفقراء (سواء كان ذلك على

---

[٢] World Bank, **Integrating Women Into Development**, New York, 1975.

[٣] أنظر:

Susan George and Fabrizio Sabelli, **Faith and Credit: The World Bank's Secular Empire**, Westview Press, Boulder, 1994, p. 11.

المستوى العالمي أو على مستوى كل بلد على حدة)، والأضرار التي تسببت بها للمجموعات الإجتماعية المهمشة والمستثناة، النساء منهم في المقدمة.[٤] وفي مواجهة هذا النقد، يواصل البنك الدولي التأكيد على أن اقتصاديات البلدان المتخلفة ستصبح على المدى البعيد في وضع صحي أكثر إذا ما تم السماح لقوى السوق أن تفعل بحرية ودون إعاقات من جانب الدولة. ويكمن في جذر هذا الدفاع عن سياسات التكيف الهيكلي الإفتراض بأن عوائد النمو الإقتصادي سوف تقطر شيئاً فشيئاً الى الفئات الفقيرة والمهمشة من السكان. وقد تأكد مراراً حتى يومنا هذا عدم صحة هذا الإفتراض، ذلك أن الفقر على المستوى الكوني، وإفقار النساء، هما في ازدياد.

لماذا اعتماد التحليل المرتبط بالنوع؟

رغم كثرة الإستشهاد بالمعادلة التي تسوقها الأمم المتحدة عن أن النساء في العالم يقمن بثلثي العمل مقابل حصولهن على عشر الدخل، فإن الدراسات التي تُجرى حول اقتصاديات البلدان المتخلفة تحجب هذه الحقيقة من خلال إعطائها معانٍ وتعريفات ضيقة لـ "النشاط الإقتصادي"، لا تشمل كثرة من النشاطات التي تقوم بها النساء. كما أن هذه الدراسات لا تعتمد أطراً تحليلية مناسبة، وتعوزها او تغيب عنها، المؤشرات ذات الصلة بعمل المرأة. عند دراستهما لموضوع المرأة والعمل في فلسطين، لاحظت الباحثتان إن "أية منهجية أو منطلقات بحثية (لدراسة الدور الإقتصادي للنساء) يجب أن تقر في نفس الوقت بمركزية النساء في النشاط الإقتصادي، وبأن دورهن هذا غير مرئي"[٥]. إن هذه الملاحظة تناسب غاياتنا عند دراستنا لوثيقة البنك الدولي قيد المراجعة، حيث سنقوم بذلك في ضوء إقرارنا بأن الأدوار المتعددة التي تضطلع بها النساء، كمُنْتِجات، وكمانحات للرعاية، وكمديرات لشؤون المنزل، وكأمهات، وكمنظِّمات في المجتمع المحلي، هي ذات أهمية مركزية لإستمرارية وتنمية المجتمع والإقتصاد الفلسطينيين. وبالمقابل، فإن هذه الأدوار ليست مذكورة بمجموعها في وثيقة "المساعدة الطارئة"، بل وأنها غائبة الى حد كبير عن المقترحات التي تخلص إليها الوثيقة بشأن تنمية الإقتصاد الفلسطيني. إن أداة "التحليل المرتبط بالنوع" تمكّننا من تحديد مكامن التحيز المرتبط "بالنوع" في هذه المقترحات، وتسمح لنا بالتالي بإعادة صياغة الإستراتيجيات الإقتصادية المقترحة حتى تصبح شاملة لنصف المجتمع، لا مستثنيةً له.

إن لإعادة الصياغة هذه أهمية خاصة نظراً للفجوة القائمة فيما بين الإفتراضات السكونية عن دور النساء الفلسطينيات، وبين واقعهن الفعلي في الوقت الحالي، حيث تتميز حياة النساء بالتغيير، وبقيامهن بالأدوار والمسؤوليات المتعددة، وبنضالهن المتواصل من أجل المساواة السياسية والإجتماعية والإقتصادية، وذلك من خلال الحركة النسائية الفلسطينية. إن مكانة النساء الفلسطينيات، وكذلك الأنشطة التي يقمن بها، تتأثران بلا شك بالمقاومة السياسية للإحتلال، وبالتيارات المختلفة (ماضياً وحاضراً) لأيدولوجيات التحرر والحقوق

---

[٤] أنظر:

Pamela Sparr (editor), **Mortgaging Women's Lives: Feminist Critiques of Structural Adjustment**, (Zed Press, London and New Jersey,1994)

[٥] اريكا لانج واعتماد مهنا، **دراسة عن المرأة والعمل في مخيم الشاطىء للاجئين في قطاع غزة** (القدس، الملتقى الفكري العربي، ١٩٩٢)

والعدالة الإجتماعية، كما تتأثران بالتغيرات التي تطرأ على الظروف الإقتصادية والإجتماعية العامة. وما لم تعكس البرامج التنموية هذا الواقع الخاص بالنساء، فإن النتيجة ستكون تنميةً جزئية، وتحيزاً ذكورياً، وغياباً للموضوعية.

هل الخبراء هم الذكور فقط؟

المعروف هو أن بعثتي البنك الدولي اللتين أعدتا سلسلة "تنمية المناطق المحتلة" ووثيقة "المساعدة الطارئة"، عملتا بشكل وثيق مع فرق بحث فلسطينية موازية لها. وقد قامت هذه الفرق الفلسطينية بمناقشة كافة نواحي المقترحات التي تقدم بها البنك الدولي، وشاركت أيضاً في صياغة التوصيات النهائية للوثيقتين. إن لهذه الحقيقة مستتبعات عدة، بضمنها أن وثيقة "المساعدة الطارئة" تحوي في طياتها الأولويات كما حددها الخبراء الفلسطينيون الذين اختارتهم القيادة الفلسطينية للعمل في الفرق المعاونة لبعثة البنك الدولي. وبالتالي فإن ذلك يعني أن الوثيقة تحظى بموافقة السلطة الفلسطينية. من هذه الزاوية، فإن حجم المشاركة النسائية المتدني للغاية في الفرق الفلسطينية هو أمر مثير للإزعاج والقلق، فمرأة واحدة فقط شاركت في الفريق الأساسي المكون من ١٣ عضواً، وشاركت أربع نساء في فريق البنية التحتية الذي ضم الى جانبهن ٥٣ رجلاً، فيما لم تشارك أية امرأة في فريقي الموارد البشرية والتنفيذ، المكونين من ١٨ و٣٢ عضواً على التوالي. أما الفريق الإداري الذي ضم ١٩ عضواً، فقد شاركت فيه ٨ نساء، بضمنهن من عملن بصفة سكرتيرات ومساعدات إداريات. وإذا ما أُخذنا بالحسبان بروز النساء الفلسطينيات في مجالات الصحة والتعليم والتدريب المهني، فإن الإستبعاد الكلي لأية خبيرةٍ من المشاركة في فريق الموارد البشرية، هو أمر ملفتٌ بشكل خاص. تجدر الإشارة أيضاً الى أن بعثة البنك الدولي نفسها لم تقدم نموذجاً ايجابياً ملائماً للتوازن المرتبط بالنوع، ذلك أن عدد المشاركات في البعثة المكونة من ٣٦ عضواً، كان ست نساء فقط.

وللأسف، فقد تواصل هذا التحيز الذكوري في اختيار القادة والخبراء والموظفين، عند تشكيل الجسم الفلسطيني التنفيذي للخطط التنموية. فالمجلس الإقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) لا يضم أي نساء في عضوية مجلسه أو في صفوف مدرائه الأساسيين. ورغم عدم استبعادنا سلفاً لإمكانية وجود خبراء ذكور يعطون دعمهم للتوجهات القائمة على الإنصاف المرتبط بالنوع عند رسم السياسات العامة، فإن إحتمالية اتساع نطاق هذا الدعم تبدو ضئيلة في ظل طغيان الذكور في مواقع التخطيط، وهم الذين يشكلون مؤسسات إقتصادية يطغى عليها الذكور، تكون وظيفتها تطبيق السياسات التي كان صاغها الخبراء الذكور في المقام الأول. في هذا السياق، ينبغي فحص ما إذا كانت السياسات الإقتصادية العامة التي يرسمها هؤلاء الخبراء تشمل النساء او تتجاهلهم.

إطار تحليلي محدود

تصف وثيقة "المساعدة الطارئة" في ملاحظاتها التقديمية، الخصائص الرئيسية للإقتصاد الفلسطيني، مستخدمةً التعابير التي تشدد على الأزمة:

" يعاني اقتصاد المناطق المحتلة من توترات حادة. فقد أصاب الركود مستويات الدخل على امتداد العقد الماضي، فيما ان مستويات البطالة والبطالة الجزئية هي عالية بشكل لا يمكن قبوله. أما البنية التحتية والخدمات الإجتماعية العامة، فيعملان فوق طاقتهما بشكل مريع ..." (١:١)

ثم يذهب التقرير الى التشديد على أن:

"الإختلالات البنيوية في الإقتصاد، تتبدّى في الإعتماد الكبير جداً على الخارج كأماكن للعمل، وفي درجة التصنيع المتدنية بشكلٍ غير عادي، وفي أنماط التبادل التجاري التي يهيمن عليها الإتجار مع اسرائيل. كما تتبدى الإختلالات في ارتفاع مقدار العجز التجاري، وفي النواقص الكبيرة والجدية في توفير البنية التحتية والخدمات." (١:١)

يحدد التقرير إذن بدقة بعض التشوهات البنيوية الرئيسية التي أصابت الإقتصاد الفلسطيني من جراء الإحتلال المديد اولاً، ومن جراء سلسلة الأزمات والصدمات التي تلاحقت منذ الثمانينات، ثانياً بما في ذلك الركود الإقتصادي على المستويين العالمي والإقليمي، والتباطؤ الإقتصادي في سنوات الإنتفاضة، وحرب الخليج، والإغلاقات المتكررة للحدود الإسرائيلية أمام قوة العمل الفلسطينية مؤخراً. ويلاحظ ان كلا الوثيقتين الصادرتين عن البنك نادراً ما تعزيان المستوي العالي من تبعية الضفة والقطاع لإسرائيل، الى السياسات الإسرائيلية المنهجية، رغم أن سلسلة "الإستثمار في السلام" تشير الى "الظروف غير العادية المرتبطة بالإحتلال وبالمقاطعة العربية [لإسرائيل]"[٦]، والى "البيئة الناظمة المجافية [للإقتصاد الفلسطيني]"[٧].
ينبغي إذن مراجعة خطة المساعدة الطارئة بناءً على ما تحدده هي من مشكلات إقتصادية. وفي هذا السياق نحتاج الى تفحص الأسئلة التالية: ما هي الإفتراضات التي تتبناها الخطة، والى أي درجة تنسجم هذه الإفتراضات مع الواقع الإقتصادي والإجتماعي والسياسي للضفة والقطاع؟ وهل يمكن لخطة البنك الدولي هذه أن تنجز أهدافها التي يطغى عليها الإنشداد الى تحقيق نتائج سريعة وناجعة وملموسة، تعود بالنفع على الشعب الفلسطيني، وذلك بغية تهيئة الأساس لعملية التنمية المستدامة طويلة الأمد في فلسطين؟

ونرغب أيضاً في مراجعة "خطة المساعدة الطارئة" من حيث نتائجها المحتملة على مختلف الطبقات والفئات الإجتماعية، خاصة المهمشة والمستثنية منها، بما في ذلك النساء. بيد أن تقرير البنك الدولي لا يوفر إطاراً تحليلياً مناسباً لهذا الغرض، إذ ينحصر تناوله للإقتصاد الفلسطيني في مستويي اتجاهات الإقتصاد الكلي، واقتصاد السوق الرسمي. والإشارة الوحيدة التي يوردها التقرير عن محورٍ آخر هام للنشاط الإقتصادي، يأتي في سياق مناقشته للصدمات الإقتصادية العنيفة التي تعرض لها المجتمع الفلسطيني، حيث يسجل التقرير الملاحظة التالية:

---

[٦] *World Bank, **Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace, Vol. 2: The Economy,** (September 1993, World Bank, Washington), p.2.*

[٧] المصدر السابق، صفحة ٣

" في ظل توافر قلةٍ من الأدوات التي من شأنها توفير الإستقرار على مستوى الإقتصاد الكلي، فقد اضطرت الوحدات المنزلية الى الإعتماد على مواردها الخاصة للتخفيف من حدة الصدمات. وبالتالي كان للإنتاج المنزلي وللسياسة المالية بعض الأثر الدافع نحو الإستقرار." (٣٣:٢)

خلف هذه الصياغة الجافة، يكمن واقع الوحدات المنزلية الفلسطينية التي تسعى للتكيف مع فقدان العمل والدخل، وذلك من خلال استراتيجيات إقتصادية واجتماعية تتبناها. وتشمل استراتيجيات الوحدات المنزلية هذه (ودور النساء بارز فيها) العمل الإنتاجي داخل المنزل، والتضامن والتعاضد الإجتماعي غير الرسمي، وتوظيف المدخرات، ووضع الميزانيات لضبط الصرف، وما الى ذلك. وفي المجتمع الفلسطيني تشكل "الوحدة المنزلية "، كما هي في مجتمعات أخرى، وحدةً اقتصادية-اجتماعية تلبي حاجات الأسرة بواسطة النشاطات التي تقوم بها النساء، لا على مستوى العمل المنزلي ورعاية الأطفال فحسب، بل وعلى مستوى الوظائف الإنتاجية الأخرى والتي يُنْظَرُ اليها اجتماعياً كامتدادٍ للعمل المنزلي نظراً لإنعدام عوائدها المالية. إن عمل المرأة في الوحدات الزراعية التي تملكها العائلة، والذي لا تتلقى أجراً مقابله، هو مثال بارز على هذا النوع من العمل في فلسطين. وإذا كانت الطرق المناسبة لإحتساب الوحدات المنزلية وقطاع النشاط الإقتصادي غير الرسمي في الإحصاءات الوطنية هي مشكلة عامة يدور حولها الكثير من الجدل عالمياً، فإن ما يعنينا هنا هو أن وثيقة "المساعدة الطارئة" تستبعد الوحدة المنزلية كوحدة للتحليل، في ذات الوقت الذي تقر فيه بأن هذه الوحدة هي موقع امتصاص لحدة الأزمة الإقتصادية التي تواجه الفلسطينيين. ومن المرجح أن هذه العملية تتم بكلفة بشرية عالية، سواء كان ذلك بالنسبة للعائلة ككل، او بالنسبة للنساء بشكلٍ خاص.

إن محدودية الإطار التحليلي الذي تتضمنه وثيقة البنك الدولي هي أيضاً نتاجٌ لمحدودية أهداف برنامج المساعدة الطارئة. إذ تتميز التوصيات التي يخلص اليها التقرير بطغيان الإنشداد الى تلبية "الحاجة الماسة لتحقيق منافع ملموسة للشعب الفلسطيني، وذلك بغية تدعيم زخم عملية السلام." (i:١). إن المنطلق الأساس للتقرير هو أن كلاً من الإستثمار، والمساعدة الفنية المقدمة الى الفلسطينيين، يجب توظيفهما بشكلٍ يؤدي الى خلق حالة من الإستقرار النسبي، تعزز بدورها الإتفاقات الإسرائيلية-الفلسطينية. ورغم احتواء التقرير لشذراتٍ من الأهداف التنموية بعيدة المدى، فإن ما يميز المشروعات التي يتضمنها هو تشاركها في كونها استثمارات سريعة، هدفها الأول التقليل من الضغوط الإقتصادية التي يرزح الفلسطينيون تحتها، كما هو حال برامج الأشغال العامة التي تستوعب قوة العمل الذكورية غير الماهرة. وعلى هذا المستوى، فإن التنمية البشرية المستدامة كإطار للعمل، أو كمخرجات اجتماعية محدّدة، لا تقع ضمن مفردات الخطاب الذي تعتمده وثيقة البنك الدولي.

البنية التحتية والتدريب: لمصلحة من؟

رغم تناوله لمختلف القطاعات الإقتصادية، فإن النقطتين المحوريتين لبرنامج "المساعدة الطارئة" هما التدريب اولاً، وتطوير البنية التحتية العامة ثانياً. وتؤكد وثيقة البنك الدولي على أن تحسين مستوى البنية التحتية، ووضع الأسس لتنمية القطاع الخاص، من شأنهما ان يعودا بالنفع على الجمهور الفلسطيني ككل، وبخاصةٍ

فقراء المدن. ويذهب التقرير الى القول أيضاً بأن قطاعي المرأة والشباب سيستفيدان من "مكوّن الموارد البشرية"، وذلك وفق التعبير الذي يستخدمه:

"إن الأثر الرئيسي لمكوّن (الإستثمار العام) في البرنامج سيكون تحسين الخدمات المقدمة في مجالات حيوية وأساسية عامة، كما الكهرباء والمياه والمجاري والفضلات الصلبة. وسيجري الشروع أيضاً بتحسين الطرق وبتقليص مشكلات ازدحام حركة السير. وسيكون للبرنامج أثر ايجابي على التشغيل، حيث سيجري خلق ٤٠ ألف وحدة[٨] من فرص العمل المباشر في قطاع البناء (أي ما يعادل ١٣٠٠٠ فرصة عمل، بدوام كامل، خلال السنوات الثلاث التي يغطيها البرنامج). إن عوائد كل ما سبق ستكون كبيرة وواسعة، بحيث تطال كافة سكان المناطق المحتلة تقريباً. غير أن المستفيد الأول من هذه العوائد هي الأسر متدنية الدخل في المدن وفي المخيمات والقرى. أما النساء والشباب، وسائر الفئات المتضررة من الأوضاع غير المستقرة، فسيستفيدون من مكوّن الموارد البشرية الذي يشتمله البرنامج. وفيما سيجري توجيه جزء كبير من العوائد نحو قطاعات البلديات، والزراعة، والصحة والتعليم والمواصلات، والكهرباء، فإن هذه البرامج ستعود جميعاً بالنفع على سكان الأرياف." (١٨:١)

تضع الوثيقة إذن المنافع التي ستعود الى النساء في إطار "مكوّن الموارد البشرية"، وهو مكونٌ لا يجري تعريفه او تحديد ماهيته. الواضح هو ان النساء مستثنيات من مكوّن خلق فرص العمل، إذ تتركز هذه الفرص بالدرجة الأولى في قطاع البناء، وتخص الذكور كما نفترض. وينسحب هذا بشكل متسق على الأجزاء الأخرى للتقرير، حيث يجري استبعاد النساء عن أسواق العمل وعن مخططات خلق فرص العمل. ويبدو ان النساء مشمولات في فئة "كافة سكان المناطق المحتلة تقريباً"، وبالتالي فإنهن سيستفدن -كمايؤكد التقرير- من الإستثمار العام في قطاعات الخدمات التي تشمل الطرق، وشبكات المجاري، والكهرباء. إلاّ ان المقترحات المقدمة في التقرير بشأن هذه القطاعات تنحصر بكليتها في جوانب تقنية وإدارية، فيما يغيب عنها مكوّن المشاركة المجتمعية الى حد الإنعدام، باستثناء إشارة يتيمة الى نية تأسيس برنامج يهدف الى إثارة "الوعي العام حول موضوع الفضلات الصلبة".

وعموماً، تظل الكيفية التي ستنتفع بها النساء من "مكوّن الموارد البشرية" الوارد في البرنامج، غامضةً على امتداد التقرير. كل ما هنالك هو مجرد تقديم البرنامج مساهمة متواضعة للمنظمات غير الحكومية ولـ "برنامج النساء والشباب" (سنتطرق للأخير في الأجزاء اللاحقة من الورقة). أما فيما يخص حقل التدريب الذي يحظى بثقل في برنامج البنك، وهو مرتبطٌ قطعاً بالموارد البشرية، فتؤكد وثيقة "المساعدة الطارئة" على التالي:
"إن المردود الهام الآخر [لبرنامج المساعدة الفنية] سيكون توفر الإمكانات الواسعة أمام الفلسطينيين للحصول على فرص التدريب في مجالات متنوعة للغاية. ويتوقع ان يكون التدريب مكوناً اساسياً من مكونات كافة نشاطات المساعدة الفنية تقريباً، بما في ذلك تلك النشاطات التي لا تحمل عنوان التدريب الواضح". (٨،٢)

---

[٨] وحدة التشغيل المباشر: person-year

ومع ذلك، فإن التقرير لا يذكر شيئاً عن تشجيع النساء على المشاركة في برامج التدريب المحددة التي ينتقل الى الحديث عنها [من بينها مثلاً برنامج لتدريب كادرٍ من مدققي الحسابات الحكومية (٦،٢)]، علماً بأن مثل هذا التوجه، أي تشجيع النساء، هو ليس ممكناً وحسب، بل وعملي أيضاً. بيد ان الملاحظات الأكثر ايجابية في الوثيقة بشأن الأدوار المتحققة والممكنة للنساء في المجتمع، لا تشمل دورهن الإقتصادي:

" لقد أثرت الإنتفاضة أيضاً بعمق على أدوار النساء وعلى الفرص المتاحة لهن. فقد فرضت على الكثير من النساء أن يضطلعن بدرجة أعلى من المسؤولية وبأدوار عامة أكثر. وساهمت الإنتفاضة بذلك في عملية تطوير فرص جديدة في مجال الخدمات. وبعودة الفلسطينيين الى نمط حياة طبيعي أكثر من السابق، فإن المرجح هو أن تعود النساء الى مزاولة أدوار ومسؤوليات أكثر تقليدية. ويمكن تحسين وترسيخ وضع النساء في المجتمع من خلال توفير خيارات جديدة فيما يخص الخدمة والقيادة النسائية. [وفي هذا السياق] نقترح برنامجاً تجريبياً لتطوير النساء والشباب في إطار السنوات الثلاث لبرنامج الطوارىء، تقدّر قيمته بخمسة عشر مليون دولاراً ويكون قطاع غزة محوره." (٩٤،١)

رغم هذا المديح الخجول للنساء، فإن ما يجري هو في الجوهر حشرهن في نطاق غير مكافىء تطلق عليه الوثيقة اسم "الخدمة والقيادة". وفي ذلك، تزاوج مصالح النساء، رغم خصوصيتها، مع مصالح الشباب، و"ترجح" أيضاً أن يكون الرجوع الى "أدوار أكثر تقليدية" هو قدر النساء. وفي تغييب الوثيقة لأي برامج أخرى مخصصة للنساء، وأية مشروعات أخرى متوازنة من زاوية النوع، يظهر كم هامشي ومحدود هو الدعم المقدم الى النساء والشباب، رغم تشكيلهما للأغلبية الساحقة من السكان. وعليه، فإننا نرى فجوة قائمة بين الشعارات والمفاهيم التي يؤكد البنك عبرها على التزامه بخدمة الفئات المهمشة من المجتمع، وبين ما يفعله البنك حقيقة في غير اتجاهات تأكيداته.

في مجرد فقرة واحدة إذن، تنهض النساء أثناء الإنتفاضة، ثم يمررن بمرحلة من الإنحدار، ليشار بعد ذلك الى إمكانية إنقاذهن عبر توفير "خيارات جديدة فيما يخص الخدمة والقيادة النسائية"! أي ان الوثيقة تغيّب دفعة واحدة: رؤية التغيرات الإقتصادية الإجتماعية بعيدة المدى، والتاريخ المتواصل للنضال النسائي على الصعيدين السياسي والتعبوي (التاريخ المتواصل لا المحصور في فترة الإنتفاضة)، مثلما يغيب عنها أيضاً معارضة الإفتراضات النمطية حول "الأدوار التقليدية" للنساء. ويغيب بالمقابل الإقرار بالأدوار المتعددة التي اضطلعت وتضطلع بها النساء، ماضياً وحاضراً.

إن حصر النساء في نطاق "الأدوار التقليدية" يناقض أيضاً مفهوم التنمية المستدامة التي انما تعني مشاركة المدى الأوسع من الفئات الإجتماعية المختلفة في عملية التنمية. ويتكشف تجاهل الوثيقة لأدوار النساء المتعددة بذلك عن فهم نمطي للنساء ولما يملكن من كمون. ومثل هذا الفهم هو بحد ذاته أحد العوائق امام التنمية المستدامة. فالإستمرار بتوظيف شق واحد فقط من الموارد البشرية المتاحة، فيما يتم التغاضي عن الشق الآخر ويجري تكريس تبعيته، هو استخدام عاق للموارد البشرية المتاحة في فلسطين، علماً بأن هذه الموارد هي في الحالة الفلسطينية عنصرٌ رئيسيٌ في بقاء المجتمع وفي قدرته على الحياة. وتقر الوثيقة بهذا

الأمر مداورةً عندما تشير الى أن "تهيئة قوة عمل رفيعة المستوى وعالية المرونة بشكل استثنائي، بحيث تكون قادرة على الإستجابة السريعة للحاجات الجديدة" (٧٩،١) هي مصدر هام بالنسبة لعملية التنمية في فلسطين.

تلي الفقرة الوحيدة التي أشرنا اليها، فقرةٌ أخرى تخص النساء بـ "ذكرٍ مشرّف". وترد هذه الفقرة الثانية أيضاً في الجزء الذي يتناول المنظمات غير الحكومية. وبينما يتبنى برنامج "المساعدة الطارئة" موقفاً واضحاً باتجاه دعم النساء والمنظمات النسائية غير الحكومية، فإنه يقصر دعمه هذا ضمن إطار الدعم المخصص للمنظمات غير الحكومية. فعلى سبيل المثال:

"إن قضايا مثل إغناء الحياة الإجتماعية للشباب، وتعزيز المكانة الإجتماعية والإقتصادية للمرأة، ومثل البيئة وحقوق الإنسان والتنمية الإقتصادية، ينبغي أن تحظى باهتمامٍ أعلى من الذي حظيت به حتى الآن. ويتوجب في هذا السياق ذكر العمل فائق القيمة الذي اضطلعت به الأطر واللجان النسوية المختلفة، وهي التي نجحت في تشكيل مظلة واحدة (اتحاد) تندرج تحتها، مما وفر لها هيكلاً تعاونياً فاعلاً يعوز الكثير من القطاعات الأخرى. وفضلاً عن ذلك، فإن النشاطات المجتمعية لهذه الأطر أسهمت بشكل خاص في [خدمة] الفئات الأكثر هشاشة وإهمالاً. إن هذه الأطر تستحق بالتالي المزيد من الإهتمام والدعم من قبل الممولين الدوليين". (١: ٩٢-٩٣).

رغم ما سبق، فإن الجزء اليتيم الذي يخصصه برنامج "المساعدة الطارئة" لغرض "تطوير النساء والشباب"، لا يترافق واجراءات عملية تشجع مشاركة النساء في الأجزاء الأخرى من البرنامج، وبخاصةٍ تلك الأجزاء التي تتيح لهن المشاركة في مشروعات تطلق قدراتهن وإمكاناتهن الإبداعية وغير التقليدية. وينسحب هذا على معالجة الوثيقة للعمل الجاري في نطاق المنظمات غير الحكومية، حيث تذكر الوثيقة إجراء تقييمٍ لـ ٢٦٠٠ مقترح في مجال "الإستثمار والمساعدة الفنية" مقدمة من جانب المنظمات غير الحكومية، ووكالة الغوث، والبلديات، والإدارة المدنية الإسرائيلية (٢:٢). وتشمل معايير التقييم المعتمدة "النتائج الإيجابية المباشرة للمشروع على الظروف المعيشية وعلى التشغيل بالنسبة لفئات واسعة من السكان"، وكذلك معيار "الأثر البيئي الإيجابي" للمشروع، وكلاهما هدفان جديران وقيّمان. إلاّ ان المعايير لا تشمل معيار مساهمة المشروع في الرفع من مكانة المرأة في المجتمع وفي تحسين الأدوار التي تقوم بها، هذا علماً بأن التقرير كان قد شدّد على استحقاق النساء لـ "المزيد من الإهتمام والدعم من قبل الممولين الدوليين". ومثلما تغيّب الوثيقة المعيار الخاص بالنساء عند تقييمها للمشروعات الأخرى، فإن المعايير التي تعتمدها هي نفسها في تصميم وتحديد آليات تنفيذ برنامج "المساعدة الطارئة"، تعاني هي الأخرى بشكلٍ عام من انعدام الحساسية الإيجابية تجاه أثر البرنامج على المساواة المرتبطة بالنوع (٣:٢).

القطاع الخاص

تماشياً مع السياسات العالمية للبنك الدولي، يهدف تقرير "المساعدة الطارئة" الى تحقيق النمو الإقتصادي المستدام من خلال تطوير اقتصاد السوق. أي أن "على القطاع الخاص أن يلعب دوراً حاسماً في التنمية الشامله للمناطق المحتلة" (٩٤:١)، مثلما ان هذا القطاع يملك المفتاح لما يعتبره التقرير تنميةً مستدامة:

إن تنشيط إستثمار القطاع الخاص، وتنشيط النمو في القطاعات الإنتاجية وفي قطاع الخدمات، هو شرط جوهري للتنمية المستدامة في المناطق المحتلة، ولخلق فرص عمل بشكل خاص. (٩:١)

وبناء على ما سبق، يخصص البرنامج ربع مجموع المساعدات الموجهة الى الضفة والقطاع، الى القطاع الخاص (بواقع ٣٠٠ مليون دولار من أصل ١٢٠٠مليون دولار). وبالمقابل، يؤكد التقرير أيضاً على الحاجة قصيرة الأمد للتدخل المباشر من جانب القطاع العام، نظراً لإحتمالية أن تحدّ "الإختلالات البنيوية" للإقتصاد الفلسطيني، من الإستثمار الخاص:

" على المدى البعيد، سيكون القطاع الخاص المحرّكَ الأساس لنمو المناطق المحتلة اقتصادياً. أما في المدى القصير، فيرجح ان تكون مساهمة هذا القطاع متواضعة بسببٍ من النواقص القائمة في النظام المالي والبيئة الناظِمة المقيّدة للقطاع الخاص. وعليه، فإن الحاجة الآن لبرامج إزالة الفقر وخلق فرص العمل، لا بد وأن تضمحل تدريجياً بالتناسب مع إنطلاق وتسارع النشاط الإقتصادي." (٤:١)

ثمة حاجةٍ هنا لإخضاع الإفتراضات العديدة التي يتبناها التقرير للتفحص النقدي. فإذا ما أخذنا بالإعتبار التشوهات المتجذرة بعمق في الإقتصاد الفلسطيني، والأضرار البالغة التي لحقت بالفلسطينيين وبمؤسساتهم جراء الإحتلال المطول، وإذا ما استذكرنا أيضاً إقرار البنك الدولي نفسه بحقيقة أن ما يُقدَّم على صعيد الضمانات الإجتماعية هو "مجزوء، لا يغطي سوى مساحات قليلة، إضافة الى كونه غير مناسب وغير منصف"[٩]، فإنه لا يبدو أن "برامج إزالة الفقر وخلق فرص العمل" ستكون مؤقتة. وإذا ما كان مسلّماً بأن مشروعات الأشغال العامة التي تخلق فرص عملٍ مؤقتة ومنخفضة الأجر، هي ليست بديلا للعمل المنتج والمنتظم والذي يتلقى العامل أجراً مناسبا مقابله، فإن للإفتراض القائل بأن التدخلات والنشاطات المباشرة من جانب القطاع العام سوف تتضاءل تدريجياً "كلما تسارع النشاط الإقتصادي" للقطاع الخاص، أبعاد ومعاني فيما يخص تطوير فرص العمل وإمكانات الوصول اليها، وذلك بالنسبة للفئات المهمشة والمستثناة بشكل خاص. إن حقيقة الإنخفاض الحاصل في مشاركة النساء الفلسطينيات في سوق العمل الرسمي، مقابل إرتفاع هذه المشاركة بالنسبة للنساء في غالبية البلدان العربية، هو باعثٌ على القلق ويستدعي المعالجة والتصويب.

---

[٩] البنك الدولي (١٩٩٣)، **مصدر سبق ذكره**، المجلد السادس: الموارد البشرية، صفحة ٤٩.

وقد لاحظت عالمة الإجتماع فالنتاين مقدم، التي تعمل في المعهد الدولي للبحث الإقتصادي في التنمية[١٠]، أن "الإزدياد الأكبر" في حجم العمالة النسوية في العالم الثالث خلال العقدين ونيف الماضيين، طرأ في الشرق الأوسط:

" ... أصبحت الدولة (أو القطاع العام) في معظم البلدان العربية، مصدراً هاماً لإعتياش النساء، حيث وفّر التعليم المدعوم حكومياً الإمكانيات المسهّلة لدخول النساء الى نطاق الحياة العامة. وكان لفرص العمل التي وفرها القطاع الحكومي وقطاع الخدمات العامة الآخذان بالإتساع، نفس الأثر."[١١]

وإن كان تقرير البنك الدولي لا يدعو الى إلغاء التشغيل في القطاع الحكومي، إلاّ أنه لا يستجيب بصورة مناسبة للآثار بعيدة المدى لغياب هذا القطاع، ولا يستجيب ايضاً لحاجة المجتمع الفلسطيني الى السياسات الحكومية العامة التي تستهدف معالجة مشكلات من نوع حرمان الكثير من الفئات الإجتماعية من تكافؤ الفرص الإقتصادية، ومن الحصول على التدريب والتأهيل المناسبين من جهة، وعلى شروط العمل الملائمة من جهة أخرى.

يشاطر ممثلو الأجسام الفلسطينية الرسمية بعثة البنك الدولي في هذه النظرة الى دور القطاع الخاص. وإذا كان من الواضح تماماً أن لهذا القطاع "دوراً حاسماً" في المرحلة الراهنة وفي المستقبل أيضاً، بعد أن كان مقيّداً في ظل الإحتلال، فإن من قصر النظر أن يجري تضخيم هذا الدور الى درجة نفي واستبعاد الدور الإيجابي الذي يمكن للسياسات والتدخلات الحكومية العامة أن تلعبه. إن هذا يعود، فضلاً عن الأسباب التي أوردناها من قبل، الى الأسباب التالية:

١) إن تشجيع الرأسمال الخاص على الإستثمار ليس مرهوناً بتوفير البنى التحتية الملائمة والبيئة القانونية المساعدة وحسب، بل وبنتائج العملية السياسية الجارية أيضاً. وعليه، فإن أي تباطؤ أو تعثر في عملية السلام، سينعكس فوراً وبشكلٍ سلبي على وتائر إستثمارات القطاع الخاص، في ذات الوقت الذي يزداد فيه الضرر اللاحق بالفلسطينيين من جراء الأوضاع المتردية. ويمكن الإستنتاج مما سبق، أن القطاع الخاص يمكن أن يكون عاملاً مُخَلْخِلاً بدلاً من أن يكون عاملاً يدفع باتجاه الإستقرار.

٢) ينزع القطاع الخاص، في سعيه وراء الربح، الى الإستثمار في تلك القطاعات الإقتصادية ذات الربحية العالية والعوائد السريعة، كما قطاعي البناء والخدمات. إن مثل هذا الأمر من شأنه أن يؤدي الى زيادة التشوه البنيوي للإقتصاد الوطني الفلسطيني، والى تعميق تبعيته لإسرائيل، طالما استمر غياب الآليات التي توجه الإستثمارات نحو قطاعات إنتاجية مستهدفة، بما يضمن النمو المتوازن لمختلف القطاعات الإقتصادية. وتشمل

---

[١٠] المعهد الدولي للبحث الإقتصادي في التنمية: World Institute for Development Economic Research

[١١] أنظر:

Moghadam, Valentine, "Gender Dynamics of Restructuring in the Semiperiphery", in: Rae Blumberg et.al. (eds.) **Engendering Wealth and Well-Being: Empowerment for Global Change** (Boulder: Westview Press, 1995), p. 18.

الآليات المقصودة، توفير الإعفاءات الضريبية للإستثمارات التي تُوَظِّفُ في القطاعات الإنتاجية، وذلك في إطار سياسات ضريبية منصفة، وتوفير الحماية القانونية او التسهيلات المالية لهذه القطاعات.

٣) إن الإنتاج الرأسمالي هو اتجاه كوني، رغم أنه يقود الى النمو الإقتصادي غير المتكافىء. ولا ينفي الإنتاج الرأسمالي في معظم البلدان وجود أشكال إنتاجية أخرى الى جانبه، مثل المشروعات المشتركة بين القطاعين العام والخاص، أو حتى المشروعات التي يملكها القطاع العام. وفي فلسطين، فإن الضعف التاريخي للقطاع العام يقتضي المعالجة، كما يتوجب اتباع استراتيجيات تزاوج بين النمو الإقتصادي وتحقيق النتائج المرغوبة على المستوى الإجتماعي.

٤) إن إخضاع عجلة الإقتصاد الوطني لإرادة القطاع الخاص، يمكن له أن يقود الى زيادة معاناة الفئات المهمشة من السكان، دون أن تتوافر السياسات الإقتصادية والإجتماعية الحكومية المناسبة. وإذا ما انطلقنا من منظور الربح، فإنه ليس من المرجح أن يقوم القطاع الخاص بتحسين أو بتقوية وضعية النساء، بل وقد تؤدي حركة القطاع الخاص الى زيادة تهميشهن، او الى زيادة استغلالهن في القطاع الإقتصادي غير الرسمي. فاستثمارات القطاع الخاص، كما يبين تقرير البنك الدولي، سوف "تواصل هيمنتها على قطاعات الزراعة، والتصنيع، والبناء، والإسكان، والتجارة، والسياحة، وبقية النشاطات التي تندرج تحت قطاع الخدمات." (٩٤:١)

ومن الواضح ان النساء سيبقين خارج نطاق عدد من مجالات العمل، مثل البناء والإسكان والتجارة، نظراً لإحتكار الرجال شبه الكلي لهذه المجالات. ويبدو مستبعداً أن يخصص مستثمرو القطاع الخاص جزءاً من استثماراتهم في هذه المجالات، لتدريب وتأهيل النساء للإضطلاع بأعمالٍ وتخصصات مهنية جديدة. وفي مجال الصناعة، سيظل عمل النساء متركزاً في تلك الصناعات التي لا تتطلب مستوى متقدماً من المهارات، أي في صناعات الملابس والمنتجات الورقية، وفي المشاغل الصغيرة، وأيضاً في السوق السوداء وفي قطاع الأعمال الذي يتخذ من البيت قاعدةً له.

ويعدد برنامج "المساعدة الطارئة" متطلبات "المناخ الموفر لسياسات ملائمة" لغرض تطوير القطاع الخاص، على النحو التالي: "توفير إطار قانوني، واحترام حقوق الملكية، والتأكد من الإلتزام بالتعاقدات المبرمة، وشفافية القواعد والأحكام المتبعة، ووجود محكم حيادي للتعاقدات التي تكون محط نزاع". (٩٤:١) وبالمقابل، لا تشير الوثيقة الى الحاجة القائمة لظروف العمل المعقولة، مثلما لا تشير الى توفير حقوق أفضل للعمال، والى مساءلة القطاع الخاص من قبل المجتمع، وإلى وضع حدود قانونية لمدى استهلاك القطاع الخاص للموارد الطبيعية. إن هذه المتطلبات الأخيرة التي تتجاهلها الوثيقة موجودة بهذه الدرجة او تلك في معظم البلدان الغربية. وأما غيابها في العالم الثالث، فقد تسبب في أضرار فادحة.

القطاع الزراعي

تتميز المساعدة المقدمة الى القطاع الزراعي بصغرها الملحوظ، رغم أن مساهمة هذا القطاع في الناتج القومي الإجمالي للضفة والقطاع هي كبيرة نسبياً، ورغم الدور الذي يستطيع القطاع الزراعي أن يلعبه في خلق حالة من الإستقرار الإقتصادي، على الأقل الى حين تمكن القطاعات الأخرى من رفع مستوى مساهماتها في الناتج القومي الإجمالي. فللقطاع الزراعي أبعاد إجتماعية وثقافية خاصة فيما يتعلق بالثبات والتواصل، كما أن عمل النساء في الزراعة (إن كان هذا على شكل العمل في الأرض التي تملكها العائلة، أو على شكل العمل المأجور) يشكل نسبة عالية من العمالة في هذا القطاع. وبالتالي فإن عدم الإستثمار استراتيجياً في هذا القطاع، سيترتب علية استمرار أشكال الإنتاج التقليدية، الأمر الذي سيعيق عملية نشوء التغيرات الإيجابية التي لها أن تؤثر على أوضاع النساء العاملات في القطاع الزراعي.

إن إهمال برنامج "المساعدة الطارئة" للتنمية الريفية لا بد وأن يثبط أيضاً توجه القطاع الخاص للإستثمار في الزراعة. وهذا كله له نتائج ومضاعفات إقتصادية واجتماعية مهمة، بما في ذلك تنشيط الهجرة الداخلية من المناطق الريفية الى المدينة، فيما ان تطوير القطاع الزراعي يمكنه أن يحد من ذلك. أي أن غياب الدعم المناسب والكافي للقطاع الزراعي في فلسطين قد يؤدي الى إنتاج الظاهرة الكونية المتمثلة في هجرة قوة العمل الذكورية الى المدن، فيما تبقى النساء في الريف وينحصر دورهن في الإنتاج الزراعي التقليدي، بما لذلك من عواقب ضارة بالنسبة للنساء، وبالنسبة للوحدة العائلية ككل.

قطاع التعليم

بعد التأكيد على التدهور الحاصل في النظام التعليمي الفلسطيني، تحدد وثيقة "المساعدة الطارئة" المشكلات الرئيسية لقطاع التعليم بأنها الرفع من المستوى النوعي للتعليم وجعله على ارتباط وثيق باحتياجات المجتمع ومتطلبات تنمية الإقتصاد، حتى يصبح بإمكان الفلسطينيين "المنافسة في إقتصاد عالمي سريع الوتيرة" (٧٩:١):

"إن المشكلة الرئيسية التي تواجه نظام التعليم الفلسطيني ومؤسساته التدريبية هي مشكلة النوعية. فقد جرى تصميم هذا النظام لغرض نقل المعارف لا لغرض تطوير المقدرة على التفكير النقدي او لغرض إكساب المهارات التي تمكّن أصحابها من حل المسائل المعقدة. وقد فشل نظام التعليم الفلسطيني أيضاً في التغلّب على المعيقات الثقافية التقليدية التي تقف أمام التحاق الفتيات بالمدارس، الثانوية منها بشكلٍ خاص. ويمكن العثور على أسباب مشكلة النوعية بشكلٍ رئيسي في منهاج تجاوزه الزمن، وفي أساليب التدريس التي تخلو من الإبداع، وفي شحة المدخلات التربوية الحديثة (وبخاصةٍ الكتب المكتبية، ومعدات المختبرات، وأجهزة الكمبيوتر). وتصطدم المحاولات التي تُبْذَلُ لتحسين طرق التدريس أحياناً بازدحام الصفوف المدرسية، وخاصة في مدارس وكالة الغوث المقامة في بيوت مستأجرة، لا في بنايات معدّة للإستخدام كمدارس. وفضلاً عما سبق، فإن الإنقطاعات الطويلة والمتكررة للتعليم خلال سنوات الإنتفاضة، قد حرمت جيلاً كاملاً من الطلاب من الحصول على تعليم حقيقي." (٧٩:١)

بعد ذلك، يطالب التقرير بأن يُصار الى ربط التعليم باحتياجات سوق العمل، بحيث يخدم هدف بناء "قوة عمل فائقة المرونة وعلى مستوىً عال من التأهيل"، تملك المقدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة. وتدعو وثيقة البنك الدولي أيضاً الى التعلم مدى الحياة، والى تصحيح الإختلال القائم فيما بين التعليم الأكاديمي من جهة، والمهني من جهة ثانية، لصالح الثاني. وتشدد الوثيقة كذلك على جانب إكساب المتعلمين مهارات جديدة، ومساعدتهم في إحتراف مهنة أو حرفة. أما الصمت المطبق والمتواصل للتقرير فيما يخص الموضع الذي يحتله إدماج النساء في أسواق العمل، في الإستراتيجية الإقتصادية المقترحة لفلسطين، فيقودنا الى التشكك فيما إذا كانت الطالبات جزءاً من هذه الأولويات التعليمية التي يسوقها البنك الدولي. فالوثيقة لا تورد ذكراً لأية برامج مخصصة للفتيات وللنساء في نطاق مقترحات المساعدة الفنية الداعية الى تأسيس معهد تربوي، وإلى تتشكيل فريق عمل للنظر في موضوع التدريب المهني. وبشكل إجمالي، فإن التغييرات العاصفة التي يقترحها التقرير في كيفية مقاربة التعليم، وفي المناهج، وفي تنظيم التعليم، لا توازيها مبالغ مناسبة في بنود الميزانية الموضوعة للتعليم، والمخصصة بشكلٍ رئيسي لتوسيع وتحسين البنية التحتية للنظام التعليمي.

قطاع المنظمات غير الحكومية

ينظر تقرير البنك الدولي الى المنظمات الفلسطينية غير الحكومية بوصفها مقدمة خدمات ذات فائدة خلال المرحلة الإنتقالية، ويعبر التقرير عن هذه النظرة بشكل واضح للغاية:

" يمثل قطاع المنظمات غير الحكومية مورداً بالغ القيمة لتوفير بعض الخدمات العامة الأساسية، خاصة خلال المرحلة الإنتقالية، بينما يجري تشكيل وتطوير المؤسسات الجديدة." (١٠:١)

ويوفر برنامج "المساعدة الطارئة" الدعم لـ "نشاطات الخدمة الإجتماعية" التي تقدمها المنظمات غير الحكومية، وذلك بإفراد ما مجموعه ١١٧ مليون دولار خلال السنوات الثلاثة الأولى للبرنامج. ويبدو هذا التوجه كإجراء يستهدف سد الفراغ الناشيء عن عدم اكتمال تشكل مؤسسات السلطة، وعدم قدرة السلطة في ضوء ذلك على توفير خدمات أساسية للسكان الفلسطينيين. إن هذه النظرة المحدودة الى دور المنظمات غير الحكومية يناقض ما يقترحه التقرير نفسه بشأن إعادة رسم هذه المنظمات لتوجهاتها، في ضوء الواقع الجديد الناشيء، بحيث تتصدى لمهام وقضايا من نوع "إغناء الحياة الإجتماعية للشباب، وتعزيز المكانة الإقتصادية والإجتماعية للنساء، والبيئة، وحقوق الإنسان والتنمية الإقتصادية." (٩٣:١) وبذلك يتجاهل التقرير الصادر عن البنك الدولي كون المنظمات الفلسطينية غير الحكومية عنصراً أساسياً في تكوين المجتمع المدني، وإنجازاً هاماً حققه الفلسطينيون في ظل الإحتلال، ويتجاهل أيضاً دور هذه المنظمات كشركاء محتملين في التخطيط للتنمية المستدامة للمجتمع الفلسطيني.

وإذا أضفنا الى ما سبق أن المنظمات النسائية غير الحكومية لعبت دوراً حاسماً فيما يخص قضايا مساواة النساء وتطوير أوضاعهن، وهو ما يصفه تقرير البنك بـ "العمل بالغ الأهمية الذي أنجزته الأطر واللجان النسائية المختلفة" (٩٣:١)، وإذا ما استذكرنا حشر برنامج "المساعدة الطارئة" للنساء الفلسطينيات في

"غيتوهات" مقامة على أرض المنظمات غير الحكومية، فإن النظرة المحدودة التي يحملها البنك تجاه المنظمات غير الحكومية الفلسطينية وكأنها مجرد مؤسسات تقدم الخدمات الإجتماعية، هو أمر مزعج حقاً.

ويسلّم تقرير البنك مسبقاً بأن تحديد الدور المستقبلي للمنظمات غير الحكومية إنما يكمن في يد السلطة الفلسطينية، وذلك بدلاً من التفكير بسياق أكثر شمولية لتحديد العلاقة فيما بين هذه المنظمات من ناحية والسلطة من ناحية ثانية، ولتنظيم هذه العلاقة قانونياً:

"إن الدور المستقبلي لمنظمات الأمم المتحدة، وللمنظمات غير الحكومية الفلسطينية، ما زال ينتظر التقرير من جانب السلطة الفلسطينية."

ونظراً لأهمية حركة المنظمات غير الحكومية في فلسطين، وقدرتها على المشاركة في تخطيط وتنفيذ التنمية البشرية المستدامة (وخاصة في جانب تأسيس وتعزيز السياسات المنصفة للنساء وللمجموعات المهمشة الأخرى)، فإن هناك حاجة جلية لتقوية وتدعيم وضع المنظمات غير الحكومية بصفتها قطاعاً حيوياً في المجتمع الفلسطيني. وإذا كانت وثيقة البنك الدولي تنطلق من عدم وضوح نظرة السلطة الفلسطينية إزاء مستقبل المنظمات غير الحكومية، فإن موقفها "الحيادي" ينسجم أيضاً مع السياسة العامة التي تتبناها بعدم التدخل في شؤون البنى السياسية والإجتماعية للمجتمع الفلسطيني. غير أن هذه الحيادية لا تطال موقفها الواضح والمعلن حول مستقبل تنظيم وأولويات الإقتصاد الفلسطيني.

الإتصالات والإسكان

في وصفها التفصيلي لمختلف القطاعات الإقتصادية، يمكن ملاحظة أن الدور المركزي المعطى للقطاع الخاص كمحرك للتنمية، ينعكس على الأولويات التي تحددها وثيقة "المساعدة الطارئة" للقطاعات المختلفة. فنرى مثلاً اقتصار تناول قطاع الإتصالات على إستثمارات القطاع الخاص، رغم حاجة هذا القطاع لبنىً أساسية حُرِم منها طوال فترة الإحتلال. وأما في مجال الإسكان، فإن الهدف الرئيسي للبرنامج هو "خلق إطارٍ مؤسسي وناظم، إطار للسياسات العامة، يكون داعماً لتطور القطاع الخاص في الإسكان" (٧:١). فيما أن تركيز البرنامج هو على توسيع برامج الإقراض المختصة بالإسكان كأساس لحل المشكلة القائمة في هذا المجال، إضافة الى دعم نشاط مجلس الإسكان الفلسطيني، وتقديم المساعدة الى برنامج الإسكان الجاري في وكالة الغوث. لو كانت الظروف عادية، فإن إفتراضات وثيقة البنك الدولي لما كانت تنطوي على أية مشكلة. غير أنه في ضوء أزمة الإسكان الضاغطة، والناجمة هي الأخرى عن النتائج الإقتصادية والأمنية للإحتلال المديد، فإن نقص مساهمة القطاع العام في حل أزمة السكن، سيعني استمرار الفجوة الحالية وبالتالي، استمرارية حرمان فئات المجتمع المهمشة. أما الإستفادة من برامج قروض الإسكان المحلية، فقد كانت على الدوام مقتصرة الى حد كبير، على الرجال، باستثناء حالات قليلة. ولذلك، ينبغي الإلتفات بوضوح الى الحاجات السكنية للوحدات المنزلية التي ترأسها نساء، وهو ما لم تفعله وثيقة البنك الدولي.

الخلاصة

يقودنا لا-مرئية النساء في برنامج المساعدة الطارئة المعد من قبل البنك الدولي، عوضاً عن الإعتراف المحدود بدور المنظمات الفلسطينية غير الحكومية، الى الإستنتاج الواضح بأن الوثيقة لا تعكس في كليتها مقاربةً واعية ببعد النوع، تأخذ بالإعتبار الأدوار والمساهمات المتعددة للنساء في المجالين الإقتصادي والإجتماعي. وبذلك فإن الوثيقة لا تعمل على إدماج النساء في البنى المختلفة للمجتمع الفلسطيني، أي ان برنامج المساعدة الطارئة وما يؤسس له من مجرىً تنموي، هما بمثابة إستثمار في نصف السكان فقط، لا تلبي بسبب من ذلك، متطلبات التنمية البشرية المستدامة في فلسطين. والمؤكد أن هذا البرنامج لا يلتزم بالسياسات التي عبّر عنها البنك في وثائق ومواضع أخرى، كما في التقرير الصادر عام ١٩٩٤ بعنوان "تقوية دور النساء في التنمية الإقتصادية"، حيث يجري التشديد على دور البنك في تفحص الأدوار المرتبطة بالنوع في العملية التنموية، وفي الدفع باتجاه تحقيق الإنصاف ارتباطاً بالنوع.

وفوق ذلك كله، فإن برنامج المساعدة الطارئة هو بالدرجة الرئيسية، محاولةٌ لـ "رتق" المجتمع الفلسطيني أكثر من كونه برنامجاً لتنميته في إطار يتسم بالشمولية. وسيكون من الخطأ الفادح أن تصير الإفتراضات المحدودة والمعايير الرئيسية لهذا البرنامج، حدوداً ثابتة لإطار التنمية الإقتصادية والإجتماعية في فلسطين، لأن ذلك سيُبقي النساء وفئات إجتماعية أخرى، على الهامش.

المجتمع والنوع في فلسطين : نقد لوثائق الوكالات الدولية حول سياساتها العامة[1]

ليزا تراكي

شهدت الفترة التي أعقبت حرب الخليج، وبخاصة ما بعد التوقيع على إعلان المبادىء بين منظمة التحرير وإسرائيل في عام ١٩٩٣، إهتماماً متزايداً بفلسطين من جانب وكالات الدعم والتمويل الدولية. فالتقديرات بأن تسويةً للنزاع العربي الإسرائيلي تلوح في الأفق، دفعت الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى الى رفع مستوى جهودها الرامية الى إنتاج أبحاثٍ وصفية عن المناطق المحتلة وأبحاثٍ أخرى تقدم تحليلاتٍ في ميادين متنوعة، وذلك تحسّباً لتنفيذ برامج المساعدة الموسعة في الضفة والقطاع. وتهدف هذه الوثائق بشكلٍ عام الى وصف النواحي الأكثر أهميةً وبروزاً في المجتمع والإقتصاد الفلسطينيين، مثلما تستهدف أيضاً تقدير الإحتياجات التنموية، وتحديد السياسات العامة ذات الطابع العملي والتي تهدف الى توفير شروط "التنمية المُستدامة"، فضلاً عن تحديد أولويات التمويل بالنسبة لبرامج المساعدات الدولية.

إن العديد من هذه التقارير قد أصبحت، أو انها تتحول الى مراجعٍ اساسية معتمدة لمجمع التمويل والدعم الدولي. ويبدو مؤكداً ان الوثائق اللاحقة من هذا النوع ستستند الى المعطيات والتحليلات المضمّنة في هذه التقارير القائمة.

إن احدى الجوانب الإشكالية لهذه الوثائق جميعاً تكمن في درجة موثوقية المعطيات التي توردها وتستخدمها. فالإحصاءات والأرقام الخاصة بالسكان تعاني من نقصٍ مريع، فيما ان المعطيات حول القطاعات الإقتصادية المختلفة وحول توزّع المشاركة في القوى العاملة تتّسم بالتناقض وعدم الثبات، وبالنقص والعمومية أيضاً.[2] ويمثل التحليل جانباً إشكالياً آخراً في هذه الوثائق، حيث انه مبنيٌ على إفتراضاتٍ غير مدعّمة، او مسبقة، عن المجتمع والثقافة الفلسطينيين، وبخاصة ما يتّصل بالعلاقات والأدوار والهويات المرتبطة بالنوع. ولدى محاولة تفسير هذه النواقص والعيوب، لا بد من الإعتراف بمحدودية الباحثين والباحثات الفلسطينيات، وكذلك مراكز الأبحاث الفلسطينية، والتي يفترض أن تشكل في نهاية المطاف المصادر الرئيسية والمرجعية لمثل هذه المعطيات والتحليلات. فقد عملت مجموعة من العوامل السياسية والمؤسسية، وكذلك المفهوماتية والفكرية، باتجاه الحد من إمكانية نشوء تقليدٍ راسخ وأساس صلب للبحث في حقل العلوم الإجتماعية في فلسطين[3]، الأمر

---

[1] كان للملاحظات النقدية التي ابدتها زميلاتي في برنامج دراسات المرأة (جامعة بيرزيت)، وبالأخص كلّ من بيني حونسون وريما حمامي، دوراً مهماً في تحسين المحاججة المقدمة في هذه الورقة.

[2] يناقش سليم تماري الوضع العام للأبحاث عن وفي فلسطين، بما في ذلك غياب المعطيات الدقيقة عن السكان وعن موضوعات أخرى، في مقالته:

"Problems of Social Science Research in Palestine: An Overview" (مشكلات البحث في العلوم الإجتماعية في فلسطين: نظرة عامة) المنشورة في دورية **Current Sociology** المجلد ٤٢، العدد الثاني (صيف ١٩٩٤)، الصفحات ٦٩-٨٦.

* ستجري الإشارة من الآن فصاعداً الى النصين الإنجليزي والعربي عند الإستشهاد بهذه الوثيقة.

[3] هذه القضايا يناقشها تماري أيضاً. المصدر السابق.

الذي يبقي المجال مفتوحاً امام التحليلات شبه العلمية، المستندة الى معطيات غير موثوقة والى القبول غير النقدي للـ "حقائق" المستقاة من مصادرٍ ملتبسةٍ ومشكوك بها.

تدرس هذه الورقة وثائق مختارة تعرض لسياسات وكالات دولية، وذلك من حيث تفحّص الكيفية التي ترى بها هذه الوثائق الى المجتمع، وإلى العلاقة فيما بين المجتمع والنوع في فلسطين. وتشكل الدراسة جزءاً من مشروع بحثي أوسع يرعاه برنامج دراسات المرأة في جامعة بيرزيت، يهدف -إنطلاقاً من منظورٍ النوع- الى المراجعة والتقييم النقديين للكتابات عن فلسطين في أربعة مجالات، تشمل المجتمع والثقافة. وتهدف الدراسات النقدية للوثائق التي ترسم السياسات العامة بشكلٍ خاص، الى تحديد الفجوات في الأبحاث القائمة، واستخراج ما في الوثائق من إفتراضات وأطر تحليلية، سواء كانت هذه مبيّنة او ضمنية. وبهذا المعنى تسعى عملية النقد الى المساهمة في الجدل القائم حول التنمية في فلسطين.

إن الوثائق التي تناقشها الورقة هي[٤]:

لينا حمادة-بانيرجي وآخرون	**تحديات وخيارات المرأة الفلسطينة في الضفة الغربية وقطاع غزة*** (برنامج النوع في التنمية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، ١٩٩٤)
منظمة العمل الدولية	**بناء القدرات من أجل التنمية الإجتماعية: برنامج عمل للفترة الإنتقالية في المناطق الفلسطينية المحتلة** (منظمة العمل الدولية، جنيف، ١٩٩٤)
البنك الدولي	**تنمية المناطق المحتلة: استثمارٌ في السلام**، المجلد الأول **(نظرة عامة)** والمجلد السادس **(الموارد البشرية والسياسات الإجتماعية)** (البنك الدولي، واشنطن، ١٩٩٣)
المقر الرئيس لوكالة الغوث الدولية	**تنمية الموارد البشرية و البنية التحتية الإقتصادية والإجتماعية** (وكالة الغوث الدولية، فينا، ١٩٩٢)
الجمعية الإيطالية للنساء في التنمية	**ورقة استراتيجية للنوع في المناطق الفلسطينية المحتلة** (مسودة غير منقحة)

[٤] عناوين الوثائق بالإنجليزية (لغة إصدارها) هي على النحو التالي:

1. Lina Hamadeh Banerjee, et al., **At the Crossroads: Challenges and Choices for Palestinian Women in the West Bank and the Gaza Strip** 2. ILO, **Capacity Building for Social Development: Programme of Action for Transition in the Occupied Palestinian Territories** 3. The World Bank, **Developing the Occupied Territories: an Investment in Peace.** Vol 1 (**Overview**), Vol. 6 (**Human Resources and Social Policy**) 4. UNRWA Headquarters, **Human Resource Development and Social and Economic Infrastructure** 5. Italian Association for Women in Development (AIDoS), **Gender Strategy Paper for the Occupied Palestinian Territories**

(AIDoS) (معدة لصالح دائرة النساء في التنمية DG1، مفوضية الإتحاد الأوروبي، ١٩٩٤)

ومن المهم أن نشير منذ البداية الى اننا نتعامل مع جسمٍ من الأدبيات المُنْتَجَة لغرضٍ محدد، هو تزويد الوكالات الدولية بجملةٍ من التوصيات، او التعليلات والأسس المنطقية، او كلاهما معاً، التي تخص سياساتها العامة تجاه فلسطين. وعليه فإن الأعمال التي سنقوم بمراجعتها لم يُرَدْ لها ان تكون علمية او تحليلية بالمعنى الأكاديمي، مثلما انها لا تحدد لنفسها هدفاً هو دراسة وتحليل المجتمع الفلسطيني ككل. ومع ذلك، فإنه من الهام رؤية تلك النواحي من المجتمع الفلسطيني التي تعتبرها الوثائق **الأكثر أهمية**، نسبة للأغراض التي أُعِدَّت من أجلها، و**الأوثق ارتباطاً** بها أيضاً. ومن المهم أيضاً تبيّن كيفية الإستفادة من الأطر التحليلية المعتمدة من المصادر الأكاديمية والأدب المختص بالسياسات العامة، إضافةً الى رؤية الكيفية التي يجري فيها التذهّن المفهومي للعلاقات والأدوار والهويات المرتبطة بالنوع، وكيف يجري تحليلها. إن هذه المهمة هي ذات أهمية خاصة، نظراً لأن مثل هذه التصورات والتحليلات هي التي تحدد شكل التوصيات بشأن السياسات العامة، وتقررها في الكثير من الأحيان.

تتمفصل مناقشتنا للوثائق المذكورة حول المحاور الرئيسية التالية: (أ) كيفية تذهّن الإطار السياسي والإقتصادي والإجتماعي العام في فلسطين (بـ) تشخيص وتحديد القوى الفاعلة في التحول الإجتماعي وديناميات هذه العملية (جـ) الإطار التحليلي المعتمد لفهم العلاقات والأدوار والهويات المرتبطة بالنوع (د) المنهجية المستخدمة، بما في ذلك أنواع المعلومات والمعطيات واستخداماتها المختلفة.

تجدر الإشارة الى ان الوثائق قيد النقاش لا تتماثل في نواحٍ عدة. فقد تم إعداد ثلاثةٍ منها من قبل طواقم المؤسات الدولية بالتعاون مع مستشارين (وثائق منظمة العمل الدولية، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، بينما صيغت وثيقة وكالة الغوث من قبل عاملين فيها، وهي لا تحوي توصيات بل تقدّم وصفاً للنشاطات الجارية والمستقبلية. أما الوثيقة الخامسة فقد أعدها استشاريون (الجمعية الإيطالية للنساء في التنمية) من خارج الوكالة التي تعاقدت معهم (الإتحاد الأوروبي). وإذا كانت وثيقتين اثنتين تختصان بالمرأة الفلسطينية، فإن الوثائق الأخرى تغطّي مجالاً أوسع وأكثر عمومية.

الإطار الإجتماعي-الإقتصادي

ليس مفاجئاً ان تكون الوثائق "الإقتصادية"، المعدة من قبل البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية، هي التي تحوي الوصف والتحليل الأكثر تركيزاً للإطار الكلي من بين الوثائق المعروض لها. إن هذه الوثائق، الهادفة الى تقدير الإحتياجات التنموية للضفة والقطاع وممكنات "التنمية المستدامة" و"بناء القدرات" في فلسطين، تحدد علاقة تبعية المناطق الفلسطينية المحتلة لإسرائيل باعتبارها المعلم الأبرز في الإطار الإقتصادي الإجتماعي. فوثيقة منظمة العمل الدولية تحدد الخصائص البنيوية الرئيسية للإقتصاد الفلسطيني التابع والخاضع للسيطرة الإسرائيلية الكلية على أنها: قاعدة تصنيعية صغيرة، قطاع زراعي تقليدي يقوم على الوحدات الإنتاجية الصغيرة، و"اقتصاد يوفر احتياطي العمل" (لإسرائيل بالدرجة الأولى ولبلدان الخليج أيضاً)، الإختلالات الكبيرة

في الموازين التجارية، الإستثمار الإنتاجي المتدني، وعدم كفاية البنية التحتية (الصفحات ٤-٧). وترى الوثيقة في "الوضع الإجتماعي" انعكاساً للخيارات المحدودة المتاحة للمناطق المحتلة، فهي تحدد "الفقر" كمشكلة بالغة الصعوبة، تنتج بشكلٍ مباشر عن نقص فرص التشغيل، مقدّرةً نسبة الفقراء على انها ١٧٪ في الضفة الغربية و٣٢٪ في قطاع غزة. وتُعتبر النساء، اللواتي يضطررن في الكثير من الأحيان الى لعب دور المعيل لعائلاتهن، الفئة الأكثر تضرراً من هذه الناحية (الصفحات i-ii). أما وثيقة البنك الدولي، فتحدد مظاهر الإختلالات البنيوية في الإقتصاد الفلسطيني التابع في الإعتماد الكبير جداً على المصادر الخارجية لتشغيل القوى العاملة، وفي درجة التصنيع المتدنية للغاية، والبنية التجارية التي تهيمن فيها الروابط التجارية مع إسرائيل وتتكشف عن عجزٍ ضخم في الميزان التجاري، وفي النواقص الكبيرة في مدى توافر البنية التحتية والخدمات العامة (صفحة ٥).

وخلافاً للوثيقتين السابقتين، نجد في وثيقتي وكالة الغوث نقصاً غريباً لأية محاولةٍ لرسم الإطار العام في الضفة والقطاع، بل وأنهما تعتبران اللاجئين الفلسطينيين فئةً واحدة (وربما يكمن تفسير ذلك في طبيعة العمل الذي تقوم به الوكالة)، بما ينتج عن ذلك من غيابٍ لأي تناول ذي معنى لخصوصيات البلدان المختلفة التي يقطنها اللاجئون. وتزداد غرابة هذه المعالجة عندما تطال الضفة الغربية وقطاع غزة أيضاً، حيث يشاطر اللاجئون في هاتين المنطقتين نفس مصير الفئات الأخرى من السكان، باعتبارهم فلسطينيون يعيشون في فلسطين، رغم انهم (أي اللاجئين) قد يشكلون بمعنىً من المعاني تجمعاً له خصوصيته وفرادته (خاصة اللاجئين القاطنين في المخيمات). وبشكلٍ أكثر تحديداً، فإن العلاقة فيما بين النظام العسكري الإسرائيلي وبين اللاجئين في فلسطين لا تختلف في جوهرها عن تلك العلاقة التي تقوم بين سلطات الإحتلال والفئات الأخرى من الفلسطينيين. ففي الحالتين لا يملك الفلسطيني حقوق المواطنة (حتى بالمعنى الضيق للمواطنة كما هو مستخدمٌ في البلدان العربية التي تستضيف اللاجئين)، مما يعني ان الجميع يقفون (غير) متساوين أمام "القانون" ويُحرَمون من حقوقهم الإنسانية الأساسية. إن هذه النظرة التي نجدها في وثائق الوكالة، والتي تتعامل مع اللاجئين كـ"جوهر" ثابت وساكن، ينتج عنها تغييب الخطوط الدقيقة التي تميّز الوضع الفريد للاّجئين الفلسطينيين في المناطق المحتلة. وإذا ما أردنا التحديد، فإن هناك تجاهلٌ لحقيقة أن اللاجئين في فلسطين هم ليسوا مجموعةً من المشردين عن أرضهم والذين يقطنون "بلداً مضيفاً"، بل فلسطينيين يعيشون فوق أرضهم. إذ تقف "الدولة"، وهي في هذه الحالة السلطة العسكرية الإسرائيلية، تجاه اللاجئين في فلسطين، موقفاً مختلفاً عن ذاك الذي تقفه الدولة في الأماكن الأخرى لتواجدهم، فهي لا تميّز بين اللاجئين وبين السكان الآخرين، ولها نفس الواجبات (غير المُلبّاة على الأغلب) تجاه كل الفلسطينيين الخاضعين لسيطرتها، في توفير احتياجاتهم الأساسية.

ومن منظورٍ سياسي، تجدر ملاحظة ان وكالة الغوث تسير بعكس التيار الدولي السائد عندما تواصل التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين كفئةٍ واحدة بصرف النظر عن الأماكن التي يقيمون فيها حالياً. وكذلك فإن الفلسطينيين ما يفتأون التأكيد على ان اللاجئين يشكلون وحدةً متجانسة، لا بكونهم مقتلعين من أرضهم فقط، بل وبتشاركهم في مطلبهم الواحد أيضاً. وفي هذا الإتجاه، قاوموا المخططات التي استهدفت حل "مشكلة اللاجئين" عن طريق توطين لاجئي الشتات.

تخصّص الوثيقتان اللتان تعالجان وضع المرأة الفلسطينية (وثيقتا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وآيدوس) مساحات واسعة لعرض الخصائص الرئيسية للوضع الإقتصادي الإجتماعي العام في فلسطين. ومع ذلك، ونظراً لأن الوثيقتين ليستا عامتين وإنما تركّزان على النساء، نجد ان المعالم المجتمعية التي تُعتبر ذات أهمية في الوثيقتين، والتي يجري إبرازها تالياً، لا تطابق تلك المحددة في وثيقتي البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية. فبينما تقر الوثيقتان المختصتان بالمرأة، بأهمية علاقة التبعية بين المناطق المحتلة واسرائيل في تشخيص الوضع العام، وتأخذان بالإعتبار التشوهات والتفككات الناجمة عن السيطرة العسكرية والإقتصادية الإسرائيلية، فانهما تعطيان وزناً اكبر لبعض الخصائص والملامح المحددة في التنظيم الإجتماعي وفي الثقافة، التي تعتبرها الوثيقتان ذات أهمية خاصة لفهم وضع النساء في المجتمع.

ان الرأي القائل بوجوب اعتبار هذه الملامح والخصائص ذات أهمية استثنائية عند دراسة وضع المرأة وآفاق تحسينه، هي خاصية تشترك فيها الكثير من الأدبيات الأكاديمية ووثائق السياسات العامة، لا عن فلسطين وحدها، وإنما عن المجتمعات الشرق أوسطية ككل. ويبدو ان الإفتراض الكامن خلف هذا الرأي هو انه لا يمكن السير بشكل صحيح في وصف وتحليل مكانة وأدوار وآفاق النساء دون الرجوع الى الجوانب الثابتة في المجتمع والثقافة، الضرورية لفهم المرأة. وهذه الجوانب هي: الثقافة الإسلامية والتقاليد المحلية، تنظيم علاقات القرابة، والقيم السائدة.

إن ما ينتج عن هذا التركيز الإنتقائي هو إخضاع الكثير من القضايا التي ترتبط بمكانة وأدوار المرأة في المجتمع -إن لم يكن معظمها- للتحليل المعياري. وبدلاً من البحث في المستوى المادي عن التفسيرات لظواهر مثل تدني مشاركة المرأة في قوة العمل، او الزواج المبكر، او محدودية فرص تملّك المرأة، فإن هذه الأعمال تصر على ايجاد التفسيرات في المستوى الثقافي، أي مستوى الخطاب والأيديويوجيات التقليدية والدينية، حتى لو كانت الدلائل على الأرض تشير الى اتجاهٍ مختلف.

لقد شخّصت عالمة الإنسان التركية دنيز قانديوتي هذه الظاهرة الأعم على انها مشكلة "الإستثنائية الإستشراقية"*، وهي مشكلة قائمة منذ زمن طويل، بما ينتج عنها من "حشر [النساء المسلمات] ... في عالمٍ [يتميز] بعدم قابليتة المطلقة للقياس والمقارنة"*. إن النظرة التي تقول بأن العلاقات والأدوار والهويات المرتبطة بالنوع تخضع في أوساط "المسلمين والشرق أوسطيين" لمنطق ثقافي لا مثيل له في المجتمعات الأخرى (وبخاصة الغربية منها)، قد حالت دون دراسة العوامل والقوى الملموسة التي تشكل وضع المرأة ودورها، بما في ذلك العوامل المرتبطة بالتقاليد والقيم. وإذا كنا سنتناول هذه النقطة لاحقاً، فإنه من الهام ملاحظة ان التقاليد هي في كل مجتمعٍ نتاجات وبناءات مجتمعية، أي انها تتشكل، ويعاد تشكيلها، وتُكون

---

* "الإستثنائية الإستشراقية": orientalist exclusivity

* دنيز قانديوتي، "العلم النسوي المعاصر والدراسات الشرق أوسطية" (بالإنجليزية)، في: النوع والمجتمع: أوراق عمل، بيرزيت: برنامج دراسات المرأة، جامعة بيرزيت، ١٩٩٥، صفحة ١١

موضع صراع، ويعاد بناؤها، على أيدي افرادٍ ومجموعاتٍ على امتداد الزمن. إن التحليلات التي تُرْجِعُ كل الأمور الى "تقاليد" ثابتة وأزلية، "تحكم" بطريقة ما العلاقات والسلوكيات الإجتماعية، ينبغي التخلص منها لصالح مقاربةٍ تفحص أيضاً العوامل الفعلية والملموسة التي تفسّر هذه العلاقات والأنماط السلوكية.

الفروقات والتفاوتات الإجتماعية:

فيما تأخذ الوثائق قيد المراجعة التفاوتات في الظروف المعيشية بين المجموعات السكانية المختلفة كمعطىً، فإنها ليست سوية في معالجتها لقضايا التراتب الإجتماعي، وللتفاوتات فيما بين المناطق المختلفة وبين المدينة والريف، وبين اللاجئين وغير اللاجئين، في المجتمع الفلسطيني. وفيما يتعلق بالتفاوت الرئيسي الأكثر بروزاً من الناحية الجغرافية، اي التفاوت بين الضفة الغربية وقطاع غزة، من الملفت للإنتباه ان اياً من الوثائق لا تهتم بدراسة الأسس الإجتماعية للإختلافات من حيث الكثافة السكانية ودرجة الإعتماد على التشغيل في اسرائيل ونسبة اللاجئين بين مجموع السكان. إننا نشير هنا الى خاصيتين متداخلتين للمجتمع في هاتين المنطقتين، واللتين لهما انعكاسات على السياسات العامة الواجب اتباعها. هاتان الخاصيتان هما: حيازات الأرض (ملكيات صغيرة ومتوسطة الحجم في الضفة الغربية، ومزارع كبيرة ومتوسطة في قطاع غزة)، والتراتب الإجتماعي (التجانس الإجتماعي النسبي في الضفة مقابل التفاوتات الطبقية والإجتماعية الحادة في القطاع).[٦] إن أياً من الوثائق قيد النقاش هنا لا تواجِه موضوعة الدينامية الطبقية ومظاهر اللامساواة في المجتمع الفلسطيني (رغم ان وثيقة واحدة، هي الصادرة عن منظمة العمل الدولية، تستخدم مفاهيم العدالة الإجتماعية والإنصاف* كمبادىءٍ موجّهة للسياسة الإجتماعية)، وبالتالي فهي لا تربط العمل التنموي المباشر بإحداث تحولاتٍ في العلاقات الطبقية. وربما كان هذه الأمر متوقعاً في وثائقٍ من هذا النوع، حيث يغيب عنها التحليل الطبقي عادةً، لتقوم بذلك بتجاوز الموضوع الحساس المتمثل باللامساواة النابعة من التراتب الطبقي. فوثيقة منظمة العمل الدولية، التي تتكشف عن وعيٍ بموضوعة العدالة الإجتماعية، تعتبر –على سبيل المثال– نقص فرص الوصول الى التشغيل سبباً مباشراً للفقر (صفحة ٨)، وتفترض تالياً بأن خلق فرص العمل هو العلاج الرئيسي لتقليص الفقر (صفحة ١٣). ان المحددات الإجتماعية للبطالة والفقر لا يجري ذكرها في هذه الوثيقة، ويجري اختزال تحليل "الفقر" الى مجرد تشخيص التجليات الأكثر بروزاً للمشكلاتٍ البنيويةٍ الأكثر عمقاً.

---

* الإنصاف هي هنا الترجمة العربية لكلمة equity، والتي لا يجب خلطها مع كلمة equality، والتي تعني المساواة.

[٦] سليم تماري، "تحول المجتمع الفلسطيني: التشرذم والإحتلال"، في كتاب: ماريان هايبرغ وغاير اوفنسن (محررون) **المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس العربية: بحث في الأوضاع الحياتية**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤، الصفحتان ١٩-٢٠.

المد والجزر في حركة قوة العمل

لا يكمن الإهتمام الأول للوثائق المدروسة في إجراء تحليلاتٍ تاريخية لعملية التحول الإجتماعي في فلسطين. ومع ذلك، تُظْهِرُ المراجعة السريعة ان معظم الوثائق تعتبر (إن كان بجلاء أم بأشكالٍ أخرى) العلاقة الكولونيالية الفريدة بين اسرائيل وبين الجزء المتبقي من فلسطين الذي احتل عام ١٩٦٧، القوة المحركة الأساس للتحول الإجتماعي، بمعنى انها اطلقت سلسلة من العمليات والإتجاهات التي لمّا تزل تفعل فعلها في التأثير على المجتمع والعلاقات الإجتماعية. ومن بين هذه العمليات، تحظى حركة قوة العمل الى اسرائيل وبلدان الخليج باهتمامٍ واسع، سواء كان ذلك في فترة اوج هذه الحركة في السبعينات وبداية سنوات الثمانين، او في فترة الإتجاه المعاكس بدءاً بأواسط الثمانينات ومروراً بمفصل حرب الخليج. غير ان العواقب الإجتماعية للإتجاهات المختلفة في حركة العمل المأجور الفلسطينية – عدا عن النتائج الإقتصادية بالمعنى الصارم– لا يجري رسمها بشكلٍ كامل في هذه الوثائق. فوثيقة منظمة العمل، وإن كانت ترى بوضوح أهمية العمل المأجور وتصف إقتصاديات المناطق المحتلة بأنها "اقتصاد احتياطي العمل"، فضلاً عن ملاحظتها لكون الأجور تشكل مصدر الدخل الوحيد للكثير من الأسر (صفحة ٢١)، فإنها لا تلتفت الى آثار العمل المأجور وتحويلات العمال من الخارج على مستوى الوحدة المنزلية :اي تأثيراتها من حيث أنماط الإستهلاك وأنماط توزيع الدخل، وتقسيم العمل، والتحصيل التعليمي، من بين عواملٍ أخرى.

أما وثيقة وكالة الغوث فتختار أن تسلط الضوء على النتائج او التعبيرات السلوكية لفقدان الرجال للعمل. وتحوي الوثيقة على تأكيدٍ بأن "الأثر الإنساني" للبطالة الواسعة نتيجة فقدان العمل في اسرائيل وفي الخليج يتجاوز كثيراً المصاعب الإقتصادية الواضحة. ففي ظل وضعٍ تُضاف فيها المعيقات الموضوعة على حق او فرصة العمل، الى صعوبات ايجاد عمل في ظروف اقتصادية غير واعدة، يتحول العمل الى امتياز وعلامةٍ فارقة. ويمكن للمعيل التقليدي للعائلة (او المعيل الأنثى في حالاتٍ أقل)، إذا ما تعطّل عن العمل فترةً طويلة، ان يشعر بأن دوره –وهويته تالياً– كربٍ للأسرة بات يهتز ويتهدد. وفي وقتٍ بدأت تُثار فيه اسئلة كثيرة حول انماط السلطة التقليدية، يسهل ملاحظة ان العجز عن ايجاد عمل، يتسبب في الإنكسار المعنوي وفقدان احترام النفس.

إن النظر الى النتائج النفسية للبطالة هو أمر مهم حقاً، وما من شك في أن التقدير الذاتي للرجل ينخفض فعلاً بسبب فقدانه للعمل. ومع ذلك، فإن هذا التبني غير النقدي لنموذج الرجولة السائد محليا (او ما يُفترض انه كذلك) يتجنب، ويلامس بالكاد، القضايا الأكثر أهمية وارتباطاً بالبطالة وحركة قوة العمل. وبالتخصيص، لا ينظر تقرير وكالة الغوث الىحركة وبطالة قوة العمل الذكورية وأثرهما على استراتيجيات إدارة الوحدات المنزلية، وعلى تقسيم العمل داخلها، وعلى التحصيل التعليمي، وعلى أدوار النساء داخل الأسرة.

وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، فقد توجب على النساء (واللواتي يجري دمجهن عادةً في إطار مقولة "الوحدة المنزلية" ويجري إخفاءهن تحت هذا العنوان) أن يقمن بابتداع استراتيجيات بقاء لعوائلهن، وخاصة في

الحالات التي بدأت فيها الوحدة العائلية البطريركية، القائمة على العائلة الممتدة، بما تملكه من نظامٍ متأصلٍ للدعم الإجتماعي، تُستَبْدَلُ بوحدة العائلة النووية. ففي ظل ظروف الضغط والأزمة، أصبح العمل المأجور متدني الأجر، والنشاطات الإقتصادية المصنفة ضمن القطاع غير الرسمي (البسطات، الإنتاج المنزلي) خياراتٍ للنساء المتزوجات وغير المتزوجات (وللأطفال في الكثير من الأحيان أيضاً). ولكن آثار وانعكاسات هذه التحولات في تقسيم العمل على علاقات النوع وعلاقات السلطة داخل العائلة ليست معروفة سلفاً بالضرورة، مثلما لا يمكن استنباطها مسبقاً.[٧]

الوثيقة الأخرى التي تنظر الى أثر حركة قوة العمل المأجورة الذكورية على وضع النساء، هي الوثيقة الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (**تحديات وخيارات**). بيد ان النقاش الوارد فيها بهذا الخصوص لا يتسم بالإنسجام، مثلما انه يركز بصورةٍ مبالغ فيها على نواحٍ لا يمكن اعتبارها ذات ارتباط حقيقي بالموضوع في إطار دراسةٍ جدية. فيما يخص الإنسجام، تورد الوثيقة في الجزء المعنون "النساء في المجتمع الفلسطيني"، ان هجرة الرجال عززت أدوار صنع القرار لدى النساء (كشريكات للرجل) بتصييرهن، فعلياً، ربات الوحدات المنزلية (صفحة ١١، صفحة ٣٤ في الترجمة العربية). وفي جزء آخر (صفحة ٨٧، صفحة ١٠١ في الترجمة العربية)، تذهب الوثيقة الى القول بأن "هجرة العمال وما تبع ذلك من انخفاض عدد الرجال العاملين في الزراعة، فرض على النساء ان يحللن مكانهم، على شكل قوة عمل رخيصة في الكثير من الأحيان، وفي معظم الحالات كعمل غير مدفوع الأجر داخل المشروع العائلي، وبخاصة في الزراعة والخدمات"، ويستتبع هذا زيادة أعباء المرأة من العمل وزيادة استغلالها. ورغم ان الوثيقة تقر بأننا لا نعرف ما فيه الكفاية عن أثر هجرة وحركة قوة العمل المأجورة على العلاقات المرتبطة بالنوع في فلسطين، وتوصي في ضوء ذلك بإخضاعها للمزيد من الدراسة، فإنه لا يبدو انها قد استفادت من الأدب المتوفر عن مجتمعات أخرى في العالم الثالث (بما فيها فلسطين) حول ذات الموضوع. فالوثيقة لا تنظر مثلاً الى كيفية تأثّر العبء الكلي لمسؤوليات المرأة داخل الوحدة المنزلية من جراء استبدال الرجال بالنساء في مهام زراعية محددة. وهي لا تعالج كذلك نتيجةً أخرى لهجرة قوة العمل الذكورية وأثرها على المرأة، ونقصد توقف النساء عن العمل في الزراعة نتيجةً لارتفاع دخل العائلة المتأتي من العمل المأجور. فقد أدى هذا في حالاتٍ معينة الى تعميق تبعية النساء للرجال داخل الأسرة حيثما أصبح الدخل الوارد من العمل المأجور المصدر الأساس لثروة العائلة.

---

[٧] في حقيقة الأمر، تقدم الأبحاث الأخيرة التي أجريت في الضفة والقطاع حول مشاركة النساء في النشاطات الإقتصادية غير الرسمية (بما في ذلك بائعات البسطات، الإنتاج الغذائي وإنتاج الملبوسات) دلائلاً معاكسة لصورة الذكر الذي يشكل المعيل الوحيد للوحدة المنزلية في أوساط الشرائح الأكثر فقراً. أنظر:

١. مركز شؤون المرأة (نابلس) وآخرون، **Self-Employed Women in the Informal Economy of the Occupied Palestinian Territories** (دون ناشر، ١٩٩٤)

٢. اريكا لانج واعتماد مهنا، **دراسة عن المرأة والعمل في مخيم الشاطىء للاجئين في قطاع غزة** (القدس: الملتقى الفكري العربي، ١٩٩٢)

٣. سهى هندية وآخرون، **بائعات الأرصفة: ظاهرة البسطات في الإقتصاد الفلسطيني غير الرسمي** أبحاث متفرقة، رقم ٥، في سلسلة آفاق فلسطينية ، بيرزيت: جامعة بيرزيت، ١٩٩١.

٤. أعداد مختارة من مجلة **شؤون المرأة** التي يصدرها مركز شؤون المرأة – نابلس

لقد أظهرت دراسات انااليس مورس حول النساء الريفيات في فلسطين أن أثر هجرة قوة العمل المأجور على عمل النساء في الزراعة ليس واحداً في كل الحالات، وانه يختلف تبعاً للموقع الإجتماعي للوحدة المنزلية، وأكثر من ذلك، تبعاً لأماكن عمل الذكور. ففي الوحدات المنزلية لقوة العمل المأجور المهاجرة الى بلدان الخليج (ومداخيل هؤلاء أعلى من مداخيل العاملين في اسرائيل)، يكون عمل المرأة في الزراعة محدوداً، نظراً لأن المغتربين يستطيعون تأجير الأرض التي يملكونها، مثلما يملكون المقدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة وعلى توظيف عمل ذكوري مأجور.[٨] وفي دراسة عن الأردن لستناي شامي ولوسين تامينيان، نجد نفس التوكيد على الأثر غير المتساوي لهجرة قوة العمل المأجور الذكورية، حيث تلاحظان ان الهجرة قد تؤدي في بعض الحالات الى تحمل النساء لكافة أعباء العمل الزراعي في المزرعة العائلية، فيما ان نتيجة الهجرة – حيثما تتسبب الأجور التي يحصل عليها المغتربون في ازدياد كبير في دخل الوحدة المنزلية– تكون توقف عمل المرأة في الزراعة.[٩] إن الأبحاث عن مصر، وهي بلدٌ فيها نسبة عالية من العمالة المهاجرة، أظهرت هي الأخرى نمطاً مشابهاً: ففي اوساط الشرائح العليا من الفلاحين، تقود الثروة المتراكمة عن عوائد العمال المهاجرين العائلاتَ الى حصر عمل المرأة في البيت، نظراً لأن عزلة النساء في حقل الإنجاب يظل علامة على المكانة الإجتماعية في ريف مصر.[١٠] وتسجل انااليس مورس ملاحظةً مشابهة بأن عدم عمل النساء في الأرض ما يزال يعتبر امتيازاً ايجابياً لدى العوائل الفلاحية في فلسطين.[١١]

اما بالنسبة لوثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن الأثر الوحيد للعمل المأجور في اسرائيل على العائلة والعلاقات العائلية يُنْظر اليه من الزاوية الأخلاقية–النفسية. فالعمل في اسرائيل

> أوجد احتكاكاً بين العمال المأجورين وبين ثقافة ومجتمع غريبين. ووفر لهم أيضاً فرصة التواجد خارج النطاق المباشر لنظام الضبط الإجتماعي الذي يخضعون له. ويُرى في الحرية الإجتماعية التي تتوفر بفعل ذلك لإقامة علاقات جنسية خارج إطار الزواج، وللحصول على المشروبات الكحولية، تهديداً لوحدة العائلة. (**تحديات وخيارات**، صفحة ١٢، صفحة ٣٤ في الترجمة العربية).

---

[٨] انااليس مورس، "المرأة الريفية في الضفة الغربية: دراسة في تقسيم العمل الجنسي والإقتصاد، والقرابة"، **آفاق فلسطينية** (العدد الخامس، صيف ١٩٩٠) الصفحات ١٢٧–١٢٨. يمكن العثور على نقاش أكثر تفصيلاً لنفس المسألة في أطروحة الدكتوراة التي أعدتها انااليس مورس:

"Women and Property: A Historical-Anthropological Study of Women's Access to Property Through Inheritance, the Dower and Labor in Jabal Nablus, Palestine"

أطروحة دكتوراة، جامعة امستردام، ١٩٩٢. أنظر بخاصةً الصفحات ٢٤–٢٨.

[٩] ستناي شامي ولوسين تامينيان، "المرأة، العمل ومشاريع التنمية: حالتان دراسيتان من الأردن"، **مجلة أبحاث اليرموك**، المجلد الثامن، العدد ٣، ١٩٩٢، الصفحة ١٣.

[١٠] سهير مرسي، "Rural Women, Work and Gender Ideology: A Study in Egyptian Political Economic Transformation"

في كتاب: ستناي شامي وأخريات، Women in Arab Society: Work Patterns and Gender Relations in Egypt, Jordan and Sudan، (بيرغ/اليونسكو، ١٩٩٠) صفحة ١٤٣.

[١١] انااليس مورس، "المرأة الريفية في الضفة الغربية" ، مصدر سبق ذكره، صفحة ١٢.

يمثل خصّ الإحتلال الإسرائيلي او الإحتكاك بالإسرائيليين بصفة احد المصادر الرئيسية للتغير السلوكي لدى الفلسطينيين، موضوعاً يتكرر في عددٍ من الدراسات عن المجتمع الفلسطيني. فوثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعزي كثرة من عمليات التغيير، وبخاصةً على المستوى السلوكي، الى شكلٍ او آخر من الإحتكاك بالإسرائيليين او بالوجود العسكري الإسرائيلي. فعلى سبيل المثال، تسجل الوثيقة ملاحظةً مفادها ان انتشار العنف قد أصبح ظاهرةً عالمية، وتذهب الى القول بأن العنف الذي يمارسه الجنود الإسرائيليون بحق الرجال الفلسطينيين قد أدى الى إضعاف مكانة السلطة الذكورية داخل العائلة (وهي السلطة التي يجري تربية الأطفال على احترامها)، مما خلق أجواءً تشجع التمرد لدى الأطفال. وبالإضافة الى ما سبق، تؤكد الوثيقة ان تضعضع السلطة الذكورية قد نتج عنه ارتفاعٌ في العنف الممارس داخل الأسرة (صفحة ١٥، الصفحتان ٣٧-٣٨ في الترجمة العربية). إن هذا التحليل هو مثالٌ واحدٌ على الإدّعاءات غير المدعمة بشأن الأنماط السلوكية، وهي تمرد الأطفال والإرتفاع في منسوب العنف الأسري في المثال المذكور (الإدّعاء الذي يتكرر في وثيقة AIDoS). وهو مثالٌ ايضاً على الإفتراض الكامن والضمني بأن المجتمع الفلسطيني لا يخضع، بحكم الإحتلال، لعمليات التغيّر الإجتماعي "الطبيعية".

وبهذا الصدد يمكن تحديد مشكلتين : الأولى هي ان مثل هذه التحليلات تشكل من الناحية الفعلية إعادة إنتاجٍ غير نقدي للإنطباعات التي تحملها المصادر الفلسطينية، المعتمدة من جانب معدّي الوثائق، عن الآثار الإجتماعية للإنتفاضة، علماً بأن الدلائل الحسية التي يمكن الإستناد اليها لدعم الإحساس السائد لدى التربويين الفلسطينيين (في الفترة التي حضر خلالها فريق البحث الى فلسطين) عن السلوك غير المنضبط للأطفال، سيان في البيت أو المدرسة، هي شحيحة. وبالمثل، لا توجد مادة بحثية تدعم الإدعاء بأن ارتفاعاً قد طرأ في منسوب العنف الأسري، خاصة وأن هذا الموضوع لم يحْظَ باهتمام من جانب الحركة النسوية والباحثين خلال العقود الماضية، [مما يعني ان قاعدة المقارنة التي تسمح باستنتاج حدوث الإرتفاع غائبة]. ان ما هو قائم فعلياً هو الوعي المتزايد من قبل النسويات الفلسطينيات، المتأثرات بالخطابات النسوية العالمية، لوجود ظاهرة العنف الأسري، او لإنتشاره الطاغي كما يزعم البعض.

المشكلة الثانية هي: فيما اننا لا نحاجج ضد اعتبار الوضع الكولونيالي للمجتمع الفلسطيني ذات ارتباطٍ وثيق بفهم التغيرات السلوكية الناشئة فيه، فإننا ندعو الى وجوب ايراد جملة من العوامل المحورية، بما فيها تلك النابعة من او الناشئة عن ظروف السيطرة العسكرية والإقتصادية الإسرائيلية، لتفسير التغيرات في السلوكيات والممارسة عندما تطرأ. وإذا ما أخذنا قضية السلطة الأبوية وتضعضعها على سبيل المثال، فإن الذي يجب بحثه هو -برأينا- التداخل والعلاقات المتبادلة فيما بين مجموعة من العوامل. هذه العوامل هي هجرة الذكور وغيابهم عن بيوتهم، تهميش الزراعة وسيطرة العمل المأجور، إزدياد فرص الإستقلالية الإقتصادية للأبناء عن عائلاتهم (وللبنات بدرجةٍ أقل)، التحلل التدريجي للوحدة المنزلية القائمة على العائلة الممتدة ونشوء وحدة العائلة النووية، نشوء الولاءات والنشاطات السياسية الخارجة عن إطار العائلة في اوساط الشباب، إعتقال اعداد كبيرة من الشبان ولفترات طويلة في الكثير من الأحيان،إضافة الى عواملٍ عديدةٍ أخرى. أما دور الإحتلال الإسرائيلي في تسريع او تشكيل هذه الإتجاهات وإيجاده للإطار العام المحيط بها، فمن الواجب

دراسته وبحثه. ليس معقولاً إذن ان يجري التركيز على عاملٍ واحدٍ فقط وحصر الإهتمام به، هو العنف الذي يمارسه الجنود الإسرائيليين تجاه الرجال الفلسطينيين، لتفسير ما يُرى من تفتتٍ للسلطة البطريركية داخل العائلة.

وعلى المستوى البنيوي، فإن معظم الوثائق تعزي -كما أشرنا سابقاً- التغيرات الجذرية في قوة العمل الفلسطينية، والقطاعات الإقتصادية الرئيسة والبنية التحتية، الى الإحتلال الإسرائيلي. غير ان هذه الوثائق لا تشير جميعاً بوضوحٍ كافٍ الى نظام السيطرة والهيمنة الذي فرضته اسرائيل على الفلسطينيين، والآثار والنتائج بعيدة المدى لذلك على الشعب الفلسطيني. يتوفر مثل هذا الوضوح اكثر ما يتوفر في وثيقتي البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية، فيما ان وثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تتميز بتفاديها لموضوع يمكن الإفتراض أنه بالغ الحساسية او غير منسجمٍ مع سياسات البرنامج.

إن ديناميةً أخرى للمجتمع الفلسطيني لا تبرزها الوثائق هي الإستراتيجيات الفلسطينية في مقاومةنظام السيطرة والهيمنة المفروض اسرائيليا والتكيف معه في آن. إذ لا تحوي الوثائق على إقرارٍ بالدور النشط الذي لعبته الحركة الوطنية الفلسطينية منذ اواسط السبعينات في خلق بنيةٍ تحتية من المؤسسات والأطر الجماهيرية التي توفر خدمات في حقول التعليم والرعاية الصحية وفي مجالات اساسية أخرى. ورغم ان هذه الوثائق تشير الى ان المنظمات غير الحكومية الفلسطينية (وهو التعبير الدارج حالياً) قامت بتقديم خدمات بالغة القيمة خلال العقود الماضية في ظل غياب سلطة الدولة، والى انها ستواصل تقديم هذه الخدمات في المستقبل أيضاً نظراً للقيود المالية التي تواجهها السلطة الفلسطينية، فإنها (اي الوثائق) تفشل في التحديد التاريخي لموقع "حركة المنظمات غير الحكومية"، أي انها لا ترى انها جاءت تعبيراً عن الإستراتيجيات التي اعتمدتها الحركة الوطنية الفلسطينية بغية مقاومة الإحتلال وايجاد الأشكال الملائمة للتعامل مع وضع غياب الدولة. إن دور هذه المنظمات، وبخاصة الأطر الجماهيرية الطلابية والنسوية والشبابية، في تعبئة وتسييس قطاعات واسعة من السكان، جدير بالملاحظة، وذلك إقراراً بالدور الذي لعبته القوى السياسية والإجتماعية في تشكيل الواقع الإجتماعي-السياسي الراهن في فلسطين، إن لم يكن لأي سببٍ آخر.[١٢] ومن المهم أيضاً رؤية الدور الذي لعبته هذه المؤسسات المستقلة والمجدّدة في خلق نماذج جديدة للعمل الإجتماعي والخدمة العامة في مجتمعٍ تحكمه منذ زمن طويل نخبٌ متمترسة في مواقعها، تعارض المشاركة من "أدنى"، لا فيما يخص الحكم والسلطة السياسية وحسب، بل وفيما يخص الخدمات الإجتماعية أيضاً.

---

[١٢] حول الحركات الجماهيرية الفلسطينية في السبعينات والثمانينات، أنظر: ليزا تراكي، "Mass Organizations in the West Bank" (المنظمات الجماهيرية في الضفة الغربية)، في كتاب: نصير عاروري (المحرر)، **الإحتلال: اسرائيل فوق فلسطين** (باللغة الإنجليزية) Occupation: Israel Over Palestine، الطبعة الثانية، (بلمونت: منشورات خريجي الجامعات الأمريكية العرب AAUG Press، ١٩٨٩)، الصفحات ٤٣١-٤٤٦. أيضاً: يوست هيلترمان، Behind the Intifada: Labor and Women's Movements in the Occupied Territories (**خلف الإنتفاضة: الحركات العمالية والنسوية في المناطق المحتلة**)، (برينستون، منشورات جامعة برينستون، ١٩٩١).

وأخيرا، فإن الوثائق المدروسة تشترك جميعاً في اتخاذها نظرة متفائلة إزاء التغيرات الكبيرة التي سيجلبها الإتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل والمفاوضات الجارية. البعض من الوثائق، كما هو حال وثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مغتبطٌ بلا تحفظ، دون إعتبارٍ للنتائج الحقيقية التي قد تتمخض عنها الإتفاقات بالنسبة لحياة الفلسطينيين. تبدأ الوثيقة بالتأكيد التالي: "إن توقيع إعلان المبادىء ... في الثالث عشر من أيلول ١٩٩٣ قد فتح صفحةً جديدةً في تاريخ الشعب الفلسطيني" (صفحة i، صفحة ٧ في الترجمة العربية)، ثم تذهب الى القول بأن "الفلسطينيين في المناطق المحتلة يمرون الآن بأهم تحولٍ في حياتهم...فللمرة الأولى منذ قرون، سيشارك [الفلسطينيون] في حكم أنفسهم" (صفحة٨٩، صفحة ١٠٢ في الترجمة العربية). وينعدم في هذه الوثيقة، كما في معظم الوثائق المُخْضَعة للنقد في هذه الورقة، اي نقاشٍ لعلاقات التبعية الإقتصادية والسياسية المستمرة التي تربط فيما بين اسرائيل والكيان الفلسطيني، وهي علاقات متجسدة في الإتفاقات السياسية الموقع عليها. ومع ذلك، يمكن القول ان وثيقة منظمة العمل الدولية تتسم بلهجة أكثر حذراً، حيث تعتبر إعلان المبادىء فاتحة عهد جديد من وعود السلام (صفحة ١٥)، كما ان الوثيقة توضح انه طالما لم تنته المفاوضات، فإن الكثير من المؤثرات على العمالة والأجور والظروف الإجتماعية لا يمكن معرفتها بعد (صفحة ١٦).

تركّز وثيقتا البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية على آفاق التنمية في الفترة التالية لتوقيع الإتفاقات. ورغم ان بعض الوثائق (وبالأخص الوثيقة الصادرة عن منظمة العمل الدولية) تعنى بالتنبيه الى المشكلات المتوقع بروزها والى تحديد العقبات التي ستواجهها السلطة الفلسطينية في تنفيذها لبرنامجها التنموي (او ما تسميه وثيقة منظمة العمل بـ "الإنتقال من التبعية الى التنمية المستدامة")، فإنه لا توجد وثيقة واحدة تبحث او تحاول استكشاف، العواقب والنتائج الإجتماعية للعمليات والإتجاهات الإقتصادية، سواء كانت الجارية او التي يتوقع ان تطرأ. إذ لا يجري، على سبيل المثال، فحص الثمن الإجتماعي للإعتماد على القطاع الخاص كمحفز اساس للنمو الإقتصادي. تعالج وثيقتا البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية هذا الموضوع مداورةً، أي بصورةٍ غير مباشرة، وذلك عندما تشيران الى وجوب تحقيق التوازن بين أدوار القطاعين الخاص والعام (قطاع الدولة). فتشدد وثيقة منظمة العمل على أن دور قطاع الدولة يظل مهماً، بحكم ظروف التشوّه والتجزؤ والتقييد التي تبدأ منها عملية التحويل الإقتصادي والإجتماعي للمناطق الفلسطينية المحتلة (صفحة ٢٠)، وأخذا بالإعتبار ان التاريخ الفريد للمناطق المحتلة يحتم اهتمام الدولة وبرامجها بالمجموعات الفقيرة والمحرومة من السكان، وهي كثيرة، من خلال التوظيفات والبرامج الإجتماعية (صفحة ٢٣). أما البنك الدولي، ففيما يقر بدور قطاع الدولة في تلبية الإحتياجات الإجتماعية، فإنه يربط [فعالية] قطاع الدولة بمدى نجاح القطاع الخاص:

> بسببٍ من الإختلالات القائمة في التوازنات الإقتصادية، وبسببٍ من الحاجات الإجتماعية غير المُلَبّاة، فإنه سيقع على عاتق القطاع العام [قطاع الدولة] دوراً هاماً في عملية التطور الإقتصادي [للضفة والقطاع]، وخاصة خلال المرحلة الإنتقالية... إذ ان على هذا القطاع ان يضطلع بشكلٍ رئيسي بمهمة رفع مستوى البنية التحتية المادية والإجتماعية، باعتبارها أولوية

مفتاحية لتحسين مستوى معيشة السكان ولحفز عملية تطور القطاع الخاص، خاصةً وأن احتمالية تمويل هذه الإستثمارات من جانب القطاع الخاص تبدو محدودة.... وستكون مهمة ايجاد المناخ الداعم لقطاع الأعمال الخاصة وظيفةً أكثر ضرورة وحسماً لقطاع الدولة، بحيث يزدهر القطاع الخاص في هذا المناخ، على أن يترافق ذلك مع حماية المصلحة العامة في مجالات كالصحة والأمن والبيئة. (المجلد الأول، **نظرة عامة**، صفحة ٣١)

إنه من الهام فعلاً ان يجري التأمل في العواقب الإجتماعية المحتملة، والكلفة البشرية بخاصةً، لتوفير المناخ الداعم لقطاع الأعمال الخاصة وللتدفق المتوقع للرساميل الى المناطق الفلسطينية المحتلة. وبهذا الصدد، فإن غياب الحركة العمالية القوية، وغياب الصياغة الواضحة لسياسة إجتماعية من جانب السلطة الفلسطينية الناشئة (كما غياب التزامها بمبدأ العدالة الإجتماعية الذي لم يعد له رواج)، هما مؤشران اثنان فقط على اتجاه الإزدياد المحتمل لإستغلال وإفقار جزءٍ كبيرٍ من السكان إذا ما جرت عملية تطور القطاع الخاص دون ضوابط.

إشكالية العلاقات المرتبطة بالنوع

قد يكون من الأفضل البدء بالجهة التي لا تنظر وثائقها الى النوع بشكل يستحق الذكر، سواء كان ذلك في تحليلاتها او فيما تتوصل اليه من توصيات حول السياسات العامة، ونقصد البنك الدولي. يغيب عن الجزئين الخاضعين للمراجعة من وثيقة البنك الإهتمام ببعد النوع. وهذا مفاجئٌ أخذاً بالإعتبار ما شهده العقد الماضي من إثارة الوعي بقضية النوع والحساسية الإيجابية تجاهها في مختلف الوكالات الدولية الكبيرة. فالجزء الأول من سلسلة البنك الدولي، والذي يحوي نظرة ملخّصة للإستنتاجات والتوصيات الرئيسية التي توصلت اليها الدراسة، لا ذكر فيه إطلاقاً لـ "النوع"، ولا حتى لما يعتبر تصنيفا إلزامياً الآن عند الحديث عن المجموعات الإجتماعية الأكثر حاجة للحماية، أي الوحدات المنزلية التي تترأسها وتديرها نساء، ذلك ان وثيقة البنك الدولي لا تعدد تحت هذا العنوان سوى المجموعات التالية: المعاقين/ات، المسنين/ات، والأيتام والأرامل (المجلد الأول، صفحة ٢٠). وهذا هو حال المجلد السادس (المعنون: **الموارد البشرية والسياسة الإجتماعية**)، حيث يتميز هو الآخر بـ "العمى" فيما يخص النوع، فلا يتضمن الملخص الوارد في مقدمة هذا الجزء أي نقاشٍ لمشكلاتٍ أو توصياتٍ خاصة بالنوع. وحتى النقاشات الموجودة في متن التقرير لقضايا السكان، والصحة، والتعليم، والتدريب المهني، لا تتطرق بأي شكلٍ من الأشكال لمشكلات النوع، بل ولا يجري تفصيل المعطيات والإحصاءات حول هذه العناوين حسب الجنس. وإذ يلاحظ التقرير عند مناقشته لموضوع قوة العمل، تدني مشاركة النساء في قوة العمل (صفحة ١٢)، فإنه يصمت عن أسباب هذا التدني، ولا يجهد نفسه عناء معالجة المشكلة التي باتت تحظى بمعرفة واسعة، أي مشكلة قياس مساهمة المرأة في العملية الإنتاجية، وبخاصة عملها الزراعي. إن الذكر الوحيد للمشكلات الخاصة بالنوع هي ملاحظة عابرة يسجلها التقرير حول الأمية في اوساط النساء (صفحة ٣٦)، وأخرى حول الأسر التي تديرها نساء. وبنظرالوثيقة فإن قضية الأسر التي تديرها النساء، تعالجها وكالة الغوث عبر برنامجيها في الإغاثة والخدمة الإجتماعية (صفحة ٤٧). ويوصي التقرير بأن يجري توجيه العوائد المتأتية عن نظامٍ موحد وأكثر مساواة للحماية، نحو الفئات الأكثر هشاشة وضعفاً في المجتمع، اي المسنين الذين لا عائلات لهم، والوحدات المنزلية التي تديرها النساء، وبخاصة تلك التي لا تملك مواردا ذات قيمة تذكر (صفحة ٤٩).

أما وثيقتي وكالة الغوث الدولية، فتتضمنان معالجات واضحة للقضايا والمشكلات الخاصة بالنوع، وتخصصان مساحة لمناقشة الإجراءات اللازمة لمواجهة التمييز السلبي الذي تتعرض له المرأة. وأكثر من ذلك، فإن استراتيجية الوكالة تأتي في إطار تقليد التخطيط المتصل بالنوع، وذلك من خلال تبنيها لهدفٍ ثلاثيٍ في عملها مع النساء: تمكينهن من اكتساب المهارات والفرص اللازمة للإعتياش، مساعدتهن في التعامل بشكلٍ أفضل مع ما يواجهن من مشكلات إجتماعية ومشكلات داخل الأسرة، وتسهيل عملية تطوير أدوارهن في المجتمعات المحلية التي يعشن فيها (**تنمية الموارد البشرية**، صفحة ٨؛ وأيضاً: **البنية التحتية الإجتماعية والإقتصادية**، صفحة ٢٠). تستند هذه المقاربة التي تعتمدها وكالة الغوث على أعمال كارولاين موزر وكارين ليفي، اللتين حددتا موازنة الأدوار المشتقة من الأدوار المرتبطة بالنوع كمبدأ من مبادىء التخطيط المتصل بالنوع. وينطوي هذا المبدأ بالنسبة للنساء على تنسيق دورهن الثلاثي، حيث تتعرضن للتطلبات والإستحقاقات المتنافسة لمسؤولياتهن في مجالات الإنجاب، الإنتاج، والعائلة والمجتمع.[١٣] ووفقاً للوثيقتين، فإن هذا المنظور يأتي في الوقت الذي قامت فيه الوكالة بـ "إعادة تحديد أغراض خدماتها الإغاثية عموماً، بحيث أصبح التركيز منصباً على الرفاهية الإجتماعية التنموية بدلاً من الإغاثة المباشرة. وقد جرى استهداف النساء بشكلٍ خاص، إقراراً بأنهن يشكلن النسبة الأعلى منبينفئات اللاجئين الأكثر حرماناً" (صفحة ٨).

وتستطرد وثيقة الوكالة فتورد نتائج وآثار مراكز التدريب النسائية "الجديدة" التي أقامتها في مختلف مناطق عملها عام ١٩٩٠ ، على المهارات النسوية، حيث تشير الوثيقة الى عدم جواز تقييم وتقدير آثار البرنامج من زاوية واحدة هي المهارات المحددة المكتسبة من جانب المشاركات في التدريب، وتؤكد على ان "القيمة التربوية لنشاطات مراكز برامج المرأة تؤدي الى تدعيم دور المرأة داخل البيت. ويمكن أن نلمس تأثير البرامج، في الحجم الأكبر والإنفاق الأعلى لدخل الوحدة المنزلية، وفي درجة الإلتزام الأعلى تجاه تعليم الأطفال، وفي تحسّن الوضع الصحي للعائلة ككل. وعلى نطاق اوسع، فإن النساء المشاركات في البرنامج، ويبلغ عددهن ٩١ ألفاً، أثبتن تأثيرهن في نشر وإشاعة مواقف ومكتسبات شبيهة [للتي اكتسبنها عبر البرنامج] على العائلات الأخرى كلٌ في محيطها" (صفحة ٩). ورغم عدم الإنصاف الذي قد يترتب على محاكمة هذه الوثيقة "الدعائية" بالمعايير الأكاديمية وبمقاييس السياسات العامة، فإنه من المناسب تماماً الإشارة الى انها تبدو غير واعية بالجدل الدائر في الأدب المتعلق بالنوع والتنمية، بما في ذلك تقليد التخطيط المتصل بالنوع الذي تستوحيه الوثيقة نفسها في رسم الإستراتيجية الجديدة لوكالة الغوث. فالإدعاءات التي تسوقها الوثيقة أعلاه تتجاهل على سبيل المثال، معالجة مسألة ما إذا كانت النساء المتزوجات قادرات على الإنتفاع من البرنامج في ضوء ما يتحملنه من عبء المسؤوليات الإنجابية والمنزلية. ويعوز الوضوح أيضاً كيفية توزع الدخل الذي تحصله النساء عبر المراكز، فيما بين الإنفاق على الوحدة المنزلية وعلى تعليم الأطفال، وبين ضمان وتعزيز وضع النساء أنفسهن، سواء كن متزوجات او لا. ويلف الغموض أيضاً مسألة ما إذا كانت هناك متنفسات وفرصٌ خارج مراكز وكالة الغوث، تستطيع النساء توظيف مهاراتهن المكتسبة حديثاً فيها، وقد تشمل هذه الفرص مشروعات مدرّة للدخل، تعاونيةً كانت ام فردية، فضلاً عن العمل في قطاع الأعمال المحلي او في المؤسسات. وهو ما ينقلنا الى المشكلات الدائمة التي تواجه المشروعات المدرّة للدخل التي تقيمها النساء

---

[١٣] كارولاين او. موزر، **Gender Planning and Development: Theory, Practice and Training** (تخطيط النوع والتنمية: النظرية، الممارسة والتدريب)، (منشورات روتليج، ١٩٩٣)، صفحة ٩٥.

الفقيرات ومتدنيات التحصيل التعليمي، او التي تقام لصالحهن. وتطال هذه المشكلات الجوانب المتعلقة بالقروض والتمويل وبالخبرة التسويقية. إجمالاً، يتبين ان العوائد الملموسة لتدريب النساء الفقيرات وغير المتعلمات على مهارات محددة، ليست بالوضوح القاطع الذي تدّعيه الوكالة، هذا إذا ما تعدّينا قيمته التربوية المزعومة.

تقف وثيقة منظمة العمل الدولية، **بناء القدرات للتنمية الإجتماعية**، في تغاير صارخ لوثائق البنك الدولي، خاصة وأنها تنتمي الى نفس النوع من الأدب. في مناقشتها للعقبات التي تقف في وجه التنمية البشرية والإجتماعية، تشخّص وثيقة منظمة العمل الفقر كإحدى المشكلات الأكثر صعوبة، مضيفةً ان النساء يتحملن أزر هذا الوضع، بما انهن يضطررن في الكثير من الحالات الى كسب قوت الوحدة المنزلية من خلال التعاقدات الفرعية ذات الشروط القاسية او من خلال العمل الذي يكون البيت قاعدته (صفحة ٨). يتميز وضع النساء عموماً بالمشاركة المتدنية في قوة العمل، وبامكان الوصول الى مجموعة محدودة جداً من المهن ما يميزها هو تدني الإنتاجية وانخفاض عوائد العمل فيها، وبالتمييز الكبير في الأجور وظروف العمل، وفي نسب الخصوبة العالية (الصفحات ٨ – ١٠). تجدر ملاحظة ان وثيقة منظمة العمل تتعامل بنقدية مع المعطيات عن مشاركة المرأة في قوة العمل، حيث تشير الى أن المعطيات المتوافرة لا تأخذ بالحسبان مدى مشاركة المرأة في النشاطات الزراعية وفي القطاع غير الرسمي، وأنها تعكس الفرص المحدودة والشروط اللامتكافئة لمشاركة النساء في سوق العمل المحلي (صفحة ١٠). وتلاحظ الوثيقة أيضاً ان النساء هن اللواتي يجب ان يكن مقصودات عند الحديث عن الحماية الإجتماعية، وذلك نظراً لمكانتهن [المتدنية والمقهورة] إجتماعيا، وعدم امتلاكهن لقوة التفاوض التي تمكنهن من تحسين شروطهن (صفحة ١٠).

من المناسب تسجيل ملاحظتين هنا. أولاً، فيما يتعلّق بالعقبات امام التنمية البشرية والإجتماعية، وبخاصةً ما يتصل بتحسين ظروف النساء، فإنه من المشجع والمنعش رؤية ان وثيقة منظمة العمل الدولية تبتعد عن الأطر التحليلية المعيارية عند النظر الى هذه العقبات والمعيقات. وسوف نبين ان الكثير من الأعمال الأكاديمية والخاصة بالسياسات العامة عن المرأة، تفعل عكس هذا، وذلك عندما تتناول وثيقتي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و AIDoS.

ثانياً، إذا كان متوقعاً ان يكون تركيز وثيقة من هذا النوع منصبّاً على العمالة وفرص العمل، فإنه مهم مع ذلك رؤية قضية العمالة في الإطار الإجتماعي–الإقتصادي الأوسع، حيث لا تشكل التفاوتات الطبقية والتعليمية والمناطقية أنماط عمالة المرأة وحسب، بل وتحدد الى أي مدى يكون عمل المرأة مصدراً لـ "تمكينها"[١٤] داخل العائلة والمجتمع ككل. فالإقرار بأن النساء لا يشكلن مجموعةً متجانسة، وبأن نتائج عملهن المأجور خارج البيت متباينة، قد حث على إجراء عددٍ من الدراسات خلال السنوات الماضية. ورغم تناقض التحليلات

[١٤] "التمكين" هنا هو بمعنى Empowerment

والإستنتاجات الواردة في هذه الدراسات، فإن من شأنها ان تغني فهمنا لمردود ولأعباء العمل المأجور بالنسبة للمرأة.[١٠]

وبالنسبة للإطار العام الذي تقترحه وثيقة منظمة العمل للسياسة العامة، فإنها تحدد ثلاثة مجموعات كأهدافٍ لها الأولوية في التوظيف الحكومي والبرامج الإجتماعية. وهذه المجموعات هي الشباب، والنساء، والمعتقلين المحررين حديثاً. ويعلل التقرير شمل النساء كمجموعة لها الأولوية بالإشارة الى نصيبهن العالي من أعباء الإحتلال والإنتفاضة (الصفحات ٢٣ - ٢٤).

كما ان الجزء الثاني من الوثيقة، والذي يعرض لبرنامج عمل مفصّل، يخصص فصلاً لـ "العمالة والإنصاف للمرأة"[١١]، حيث يرد ان:

> التحدي الرئيس في المستقبل هو ضمان أن يُرى الى قضية مساواة المرأة وتوفير الفرص لها كعنصر جوهري في عملية التنمية أثناء الإنتقال الى الحكم الذاتي، وأن لا يجري التعامل مع هذه القضية وكأنها في مقام الأولويات الثانوية. **إن الضغط الإجتماعي المتزايد لقصر دور المرأة على الحيز الخاص سوف يشكل تراجعاً جديا في النضال الطويل والمشاركة النشطة للنساء الفلسطينيات**، وسوف يعيق الإستغلال الكامل والناجع للموارد البشرية في المجتمع الفلسطيني الجديد (صفحة ١٠٠، التشديد في الأصل).

وإذا ما نحّينا جانباً القبول غير النقدي للإحساس السائد راهناً لدى بعض الأوساط في فلسطين بأن ردة ذكورية قد ابتدأت في المجتمع الفلسطيني، وكذلك القبول غير النقدي للتوكيد (الذي يتكرر في الكثير من الكتابات عن فلسطين) بأننا على اعتاب ميلاد **مجتمع** جديد (ربما بدلاً من القول بولادة نظام سياسي واقتصادي جديد)، فإنه من المهم ملاحظة ان وثيقةً كوثيقة منظمة العمل الدولية، تعرض للسياسة العامة،، قد دمجت مقولة النوع في تحليلها وفي توصياتها بشأن السياسة العامة. ويبدو ان الوثيقة جادة وأنها لا تقوم بمجرد التأكيد اللفظي على فكرة توفير الفرص الأفضل للنساء.

---

[١٠] من المناسب ايراد ملاحظة هنا حول المطلب العام بفتح فرص العمل امام النساء، وهو مطلب تتقدم به عادة المتعلمات والعاملات من النساء. فقد وجدت انالیس مورس في بحثها الذي أجرته في فلسطين ان "التغاير واضحٌ فيما بين آراء النساء الناشطات لصالح المرأة من جهة، وهن متعلمات ويعملن في وظائف تحظى بالإحترام، وبين النساء الأكثر فقراً والعاطلات عن العمل من جهة أخرى. فالناشطات يملن الى تأييد مطالبة المرأة بحقها من الإرث، وينتقدن مبدأ "المهر"، ويؤيدن بقوة دخول المرأة حقل العمل مقابل أجر. إن هذه الآراء لا تتناسب والتجارب [الحياتية] الملموسة للنساء الفقيرات والريفيات، والذي يعني العمل بأجر بالنسبة لهن عبء عمل ثقيل جداً، واللواتي لا يستطعن الإستغناء عن الدعم العائلي والحمائلي لصالح المطالبة بحصتهن من الإرث، واللواتي يرين المهر كمصدر هام للملكية...." (*النساء والملكية*، **مصدر سبق ذكره**، صفحة ٢٧٢).

[١١] "Employment and Equity for Women"

ننتقل الآن الى الوثيقتين اللتين تعالجان موضوع النساء تحديداً: **تحديات وخيارات المرأة الفلسطينية** الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووثيقة آيدوس المعنونة **ورقة استراتيجية النوع**. ان المتوقّع في مثل هذه الوثائق هو ان توظّف الأطر التحليلية التي تم تطويرها خلال العقود الماضية من قبل المتخصصات النسويات والعاملات في حقل "النساء في التنمية" و "الجندر والتنمية" (WID / GAD)، وذلك عند وصف وتحليل وضع ومكانة المرأة في المجتمع واقتراح الإستراتيجيات الملائمة لتقديم هذا الوضع وللرفع من مكانة المرأة. إن الأمر المذهل في هاتين الوثيقتين هو انعدام أي إطار تحليلي من النوع المذكور أعلاه في وثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فيما يتعايش في وثيقة آيدوس إطار " كهذا (بصورة غير مريحة) مع إطار آخر يتسم بالتقليدية.

نبدأ بوثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث يرزح وصف وتحليل العلاقات والتراتب المرتبطين بالنوع، تحت ثقل مقاربةٍ معيارية، تحجب في مواقع عدّة الديناميات الفعلية والقوى الإجتماعية العاملة في المجتمع الفلسطيني. فعلى سبيل المثال، يشخص الجزء الحامل لعنوان "النساء في المجتمع الفلسطيني" المشكلات التنموية الأكثر أهمية بالنسبة للنساء على النحو التالي: الحقوق القانونية المحدودة في ظل الشريعة الإسلامية، الإمكانات المقيدة للحصول على المشورة القانونية وعلى القروض او التمويل، الإرتفاع النسبي لمعدلات التسرب من المدارس، الزواج المبكر، الإمكانات المحدودة للوصول الى المصادر الإقتصادية، القيود المفروضة على حركة النساء، العبء الثقيل للأعمال المنزلية، تفضيل المواليد الذكور على الإناث، وأخيراً العنف الأسري. ولدى تفحص كيفية معالجة هذه العناوين، نجد ان غالبيتها العظمى تُخضع للتحليل المعياري في وثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونقصد بذلك ان التفسير يتم عبر الرجوع الى العادات والتقاليد والمواقف السائدة، فيما يُهْمَلُ النظر الى العوامل المادية الأخرى، والتي تقدم -عندما تُؤخَذُ في مجموعها- تفسيراً أقرب الى الصحة للممارسات والظواهر التي تعددها الوثيقة.

ولغرض التوضيح، نورد مثالين فقط: تسوق الوثيقة قواعد الحياء والحشمة الأخلاقية لتفسير ظواهر تسرب الفتيات من الدراسة، والصعوبة التي تواجهها النساء إن لم يرافقهن أحد أقربائهن الذكور في الإلتقاء بالمحامين لشرح مطالبهن واحتياجاتهن إليهم، أو للتوجه الى المحكمة سعياً للحصول على قروض، وأخيراً لتفسير الحركة المقيّدة للنساء. أما تفضيل الأطفال الذكور، فتفسره الوثيقة من خلال الرجوع الى القيمة العالية التي يعطيها الفلسطينيون للمحافظة على اسم العائلة: "ينتقل اسم العائلة من خلال الذكور، ولهذا السبب يجري تفضيلهم على الإناث. وفي هذا السياق، فإن المحافظة على استمراريةخطالنسب عبر إنجاب الأطفال الذكور هو الطموح الأعلى للرجال والنساءعلى حدٍ سواء" (صفحة ٩، صفحة ٣٢ في الترجمة العربية). ليس القصد من جانبنا هو إنكار أهمية المواقف والعادات التقليدية، وإنما التشديد على وجوب وضعها في الإطار الكلي للظروف المادية والعلاقات الإجتماعية التي يعيشها الرجال والنساء.[١٧]

[١٧] تثير عالمة الإنسان الأردنية ستناي شامي نقطةً مشابهة تستحق التوقف أمامها: "إن القيم المجتمعية وايديولوجيات النوع .... تلعب دوراً هاماً لا يجوز التقليل من شأنه، غير أنها تعبر عن نفسها بأشكالٍ مختلفة انسجاماً واتفاقاً مع عواملٍ أخرى. ويتوضح [في الكتاب]

وإذا ما اخذنا مثال تفضيل الأطفال الذكور، فإنه ليس من الصعب رؤية السبب الذي يجعل مجتمعاً فقيراً، لا وجود فيه لنظام حماية إجتماعية مؤسس ورسمي (نظام من صنع الدولة)، يعتمد على الأبناء فيعطيهم هذه الأهمية العالية. لا يكمن الأمر إذن في الهوس الغريزي بالمحافظة على اسم العائلة، بل في الضرورة النابعة من الظروف المادية ومن وقائع التنظيم الإجتماعي. فالأبناء مهمون بالنسبة للرجال والنساء بقدر ما يشكل هؤلاء مصدراً للدعم المالي وللرعاية في الكبر، وعليه يكون ضمان انجاب عدد كاف من الأبناء القادرين على توفير متطلبات الأبوين في سن الشيخوخة، أمراً رئيسياً بالنسبة للرجال والنساء. إن هذا النمط من تفضيل الذكور يوجد في مجتمعات فلاحية أخرى في العالم الثالث، وخاصة في الهند والصين غير المسلمتين.

تبرز هنا مسألة تتعلق بالتوتر والنزاع القائمين بين الإطار المعياري الموظف لوصف وفهم البنية والعلاقات الإجتماعية في فلسطين، وبين التغيرات الفعلية التي نراها في نفس المجتمع. إذ ان وثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعرض الممارسات الإجتماعية في المجتمع الفلسطيني، شأنها في ذلك شأن أي مجتمع عربي آخر، على انها نتاجٌ لـ "التقاليد الإجتماعية": فـ "السلوك الإجتماعي التقليدي" يساعد في تحديد دور المرأة في المجتمع (صفحة ٩، صفحة ٣٢ في الترجمة العربية)، كما ان "التقاليد الإجتماعية لها أهميتها الخاصة في المجتمع العربي نظراً لكونها وريثة التراث الذي يفصل بين عالمي المرأة والرجل، بما يترتب على ذلك من تقسيمٍ واضح للعمل وللمسؤوليات" (صفحة xiii، صفحة ١٦ في الترجمة العربية). كيف يمكن للوثيقة بعد هذا المصالحة والتوفيق بين التغيرات الفعلية والمرئية، وبين التقاليد الثابتة والعصية على التغيير؟ إزاء هذا السؤال تتبنى الوثيقة موقفاً غريباً، فلا تُعرض البنى والممارسات الفعلية كما هي عليه حقيقة، أي كوقائعٍ توجب التعامل معها على الأرض، بل يجري عرضها داخل الإطار المعياري المعتمد. ويبدو الأمر وكأن المجتمع الفلسطيني الحالي، وبخاصة ما في داخله من علاقات مرتبطة بالنوع، يتعذّر وصفها وفهمها دون الرجوع الى "جوهر" أزلي موروث! بكلمات أخرى، يغدو المجتمع الفلسطيني، كما هو حال المجتمعات العربية الأخرى، عصياً على الفهم على شكل واقعه الراهن، ولا يمكن فهمه بالتالي إلاّ على صورة قربه او بعده عن جوهره الحقيقي المفترض.إن ما يجري في هذه الحالة هو معارضة الوقائع القائمة بالتقاليد الموروثة، دون إعطاء تقدير للحقيقة القائلة بأن "التقاليد" هي نفسها بناء تاريخي، وكونها كذلك، فإنها تخضع للتبدل الدائم. ويمكن هنا ايراد ملاحظةٍ جانبية مفادها ان مثل هذه الصياغة لمفهوم "التقاليد" ومثل هذا الوزن المُعطى لها في تفسير الممارسات الإجتماعية يتقاطع ويلتقي مع التصورات اليومية الشائعة لدى الفلسطينيين عن التقاليد وعن أهميتها. ويشتبه المرء في ضوء ذلك بأن المحادثين المحلين لمن كتب الوثيقة، قد عززوا الإفتراضات المسبقة التي جاء كاتبوا الوثيقة الى الميدان وهم يحملونها، بدلاً من دفعهم الى إعادة النظر في تلك الإفتراضات، الأمر الذي يعني أن المحادثين المحليين قد أثّروا بدورهم على الطريقة التي تم فيها تأطير القضايا المعالجة في الوثيقة.[١٨] ويكفي مثالٌ واحد من الوثيقة لتبيان هذا النزاع بين الحقيقي والمثالي المُتخَيَّل:

أن مفهوم التقاليد لا يمكن استخدامه او تطبيقة بصورةٍ تبسيطية. ويتوجب ان يتوافر الوضوح الكافي بشأن ما يشمله هذا المفهوم: جملةً من القيم والتوقعات الإجتماعية، وأيضاً تقسيماً محدداً للعمل واستراتيجياتٍ للبقاء في إطارٍ دائم التغير".

("المقدمة" لكتاب **Women in Arab Society**، مصدر سبق ذكره، صفحة xiii)

[١٨] تنبهت ريما حمامي أيضاً للنزوع القائم في الكتابات عن المرأة الفلسطينية، سواء من جانب الفلسطينيين او الكتاب غير الفلسطينيين، لتحديد مصادر اضطهاد المرأة في التقاليد السائدة. وتشير حمامي الى ان مفهوم "التقاليد" ومفاهيم أخرى لا يجري إعادة تعريفها علمياً، وإنما تستخدم وفق معناها اليومي الشائع، دون التدقيق في والإلتفات الى ثنائية التقليدية والحداثة المتعارضة، ودون وعي حقيقة ان

يجري التقديم لمناقشة موضوعي الزواج والعائلة في الوثيقة بالتأكيد على ان النساء الفلسطينيات تزوّجن تقليدياً داخل بنى القرابة اللواتي ينتمين اليها، وأن هذا النمط بدأ يتغير مع تشريد الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨ (صفحة ١١، صفحة ٣٤ في الترجمة العربية). ثم تورد الوثيقة نتائج دراسةٍ توصلت الى ان الزواج من غير الأقارب قد وصل نسبة ٥٣٪، فيما بلغت نسبة الزواج داخل نفس العائلة ١٧٪ فقط.[١٩] وطالما ان هذا هو الواقع، ليس واضحاً إطلاقاً لماذا يكون ضرورياً إستحضار "التقاليد" عند وصف الإتجاهات الراهنة في المجتمع، هذا إلاّ إذا كان هناك إفتراضاً مبطناً بأن هذا المجتمع الذي تحركه التقاليد لم يتغير في الجوهر، وإن كانت بعض نواحي الممارسة الإجتماعية تظهر وكأنها تتغير.[٢٠]

يمكن تسجيل نفس الملاحظة فيما يخص مستوى العلاقة فيما بين الدين وبين العلاقات المرتبطة بالنوع. وربما أوضح المقتطف التالي نقطتين مترابطتين:

> يشتمل المجتمع الفلسطيني سكاناً مسلمين ومسيحيين. وفي ظل الحكم العثماني، حكمت الأعراف الدينية التقليدية العلاقات العائلية، وحكمت بالتالي النساء أيضاً. ورغم ان الديانتان تعتبران المؤمنين من كلا الجنسين متساوين أمام الله، فإنهما لا يسحبان هذه المساواة على وضع الرجال والنساء في المجتمع. وتشدد الديانتان أيضاً على إطاعة النساء للأزواج. قبل حرب عام ١٩٦٧.... تبعت الأنظمة القانونية في [كل من الضفة الغربية وقطاع غزة] النظامين القانونيين الساريين في الأردن ومصر. وقد استمر العمل بهذه القوانين وتطبيقها بعد الإحتلال، بما في ذلك قانون الأحوال الشخصية الذي يحكم كافة الحقوق والواجبات الهامة للرجال والنساء في المجتمع. تتبع هذه القوانين الشريعة المستمدة من القرآن ومن التفسير التقليدي له. (صفحة ٨، صفحة ٣١ في الترجمة العربية)

أولاً: إن الإلتفات الى البعد التاريخي يغيب في العادة عن الدراسات المشابهة لدراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالتالي فإن ما يتضمنه الإستشهاد السابق من اهتمام بالتاريخ هومنعش. بيد ان أسباب إستحضار الفترة العثمانية تحديداً كخلفية ضرورية لفهم النظام القانوني الذي يحكم العلاقات الراهنة بين الرجال والنساء،

الممارسات والخطابات التقليدية تتشكّل في سياق الحياة اليومية على أيدي مجموعةٍ متنوعة من المجموعات الإجتماعية النشطة والتي تمثل رؤىً متصارعة للهوية الجمعية.

أنظر: ريما حمامي، "Contemporary Feminist Scholarship and the Literature on Palestinian Women" (العلم النسوي المعاصر والأدب المكتوب عن المرأة الفلسطينية)، في: **Gender and Society: Working Papers**، مصدر سبق ذكره، الصفحات (٢٠-٢١).

[١٩] المصدر المستشهد به لهذه النسب هو:

هند قطان سلمان، "Palestinian Women and Economic and Social Development in the West Bank and Gaza Strip"

صادر عن UNCTAD (DSD / SEU / Misc. 4)، ١٩٩٣

[٢٠] قد يكون مصحّياً النظر في هذا الموقع الى ما كانت توصلت إليه هيلما جرانكفيست في سنوات العشرين، أي قبل سبعين عاماً، بأن ٦٧٪ من حالات الزواج في قرية إرطاس الفلسطينية كانت بين غير الأقارب (٢٤٪ بين الحمائل المختلفة داخل القرية، و٤٣٪ من خارج القرية)، فيما ان ٣٣٪ فقط من حالات الزواج تمت بين الأقارب (أي داخل نفس الحمولة). أنظر:

Hilma Granqvist, **Marriage Conditions in a Palestinian Village**, vol. 1, Helsinki: Societas Scientiarum Fennica, 1931, p. 66.

ليس واضحاً على الإطلاق. إن السبب الوحيد الذي نستطيع تقديمه هو ان الرجوع الى الفترة العثمانية يؤكد التواصل والإستمرارية الثقافية / الحضارية، ويوحي بالتالي ببيئة إجتماعية وثقافية لم تخضع لأي تغيير. ثانيا: علينا ان نتفحص نقدياً الإفتراض الكامن في الإستشهاد السابق بأننا إنما نتعامل في حالة الضفة والقطاع مع مجتمعٍ تظل الأعراف الدينية "تحكمه" بشكلٍ او بآخر. ونحتاج كذلك لأن نميز بين "المجتمع المسلم" وبين المجتمع الذي تكون فيه القوانين الخاصة بالعائلة مستمدة من الدين. يسهل احتجاب هذا التمييز في الوقت الذي تتحدّث فيه الخطابات الغربية والمحلية عن قبضة "الإسلام" المحكمة على المجتمع، الأمر الذي يعني ان المسألة لا تكمن في الدمج المركب للقوانين والممارسات الفعلية في المجتمع وحسب، بل وأيضاً في الإفتراض القائل أن الإسلام "يحكم" العلاقات الإجتماعية. إن ما ينبغي بحثه هو إستخدامات الدين والتديّن والممارسة الدينية، والمعنى والأهمية التي تُعطى لها، من جانب الفئات الإجتماعية المختلفة، ومن جانب الرجال والنساء. يضاف الى ذلك بحث مدى احترام الشريعة الإسلامية نفسها ومدى التقيد بها في الحياة العملية من قبل الفئات المختلفة في المجتمع، إذ معروفٌ جيداً ان بعضاً من الحقوق التي تضمنها الشريعة، وبالأخص تلك التي تمنح النساء حق الميراث، يجري تجاوزها في معظم المجتمعات الإسلامية، على يد مسلمين يعدّون أنفسهم مؤمنين يؤدون الفرائض الدينية.

إنه من المفاجيء، في ظل التوافر الحالي لعددٍ كبيرٍ من الأدبيات التي تتناول موضوعي النوع والتنمية، ان لا تستعين وثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمفاهيم والأطر التحليلية الأكثر فائدة في هذه الأدبيات. فلا يرد مثلاً أي ذكرٍ لتقليد التخطيط المتصل بالنوع الذي ذكرناه سابقاً، كما ان مفاهيم المصالح والحاجات الإستراتيجية والعملية المرتبطة بالنوع كان بمقدورها ان تكون ذات فائدة من أجل بلورة التوصيات في مجال السياسة العامة، خاصةً لدى التمييز بين تخطيط تلك التدخلات التي من شأنها أن تحسّن وضعية النساء ضمن التقسيم القائم للعمل بين الجنسين، وبين التدخلات اللازمة للتحويل الأعمق لعلاقات اللاتكافؤ القائمة بين الرجال والنساء. وأخيراً، فإن الدور الثلاثي للنساء هو مفهومٌ آخر كان يمكن ان يكون مفيداً في تحديد العوائق والإمكانات التي تتضمنها عملية التنمية.

اما **الورقة الإستراتيجية للنوع**، التي أعدتها المنظمة التنموية الإيطالية آيدوس لصالح السوق الأوروبية المشتركة، فيمكن وصفها بأنها تعاني من إنفصامٍ على المستوى المفهوماتي، حيث تتصارع في داخلها أطرٌ لا يمكن التوفيق بينها حتى تتعايش معاً كأدوات لدراسة وتحليل العلاقات المرتبطة بالنوع. هنا تكمن مشكلتان، الأولى: هناك قدرٌ من عدم الإنسجام فيما بين تبني الوثيقة الواضح لخطاب الـ WID/GAD الراهن، (بما في ذلك مفاهيم الإحتياجات والمصالح العملية والإستراتيجية المرتبطة بالنوع، ومفهوم دور المرأة الثلاثي)، وبين التبني الضمني لإطارٍ معياري في وصف وتفسير الممارسات الإجتماعية وخصائص التنظيم الإجتماعي. ثانياً، نتيجةً لتبني الإطار المعياري، تجد الوثيقة نفسها مشربكة في تناقضات وتعارضات عندما تحاول تفسير الممارسات الإجتماعية الفعلية والملموسة. وبتحديدٍ أكثر، تصطدم الإفتراضات الموجودة في الوثيقة عن المجتمع والثقافة الفلسطينيين مع الحقائق الموثقة والملامح الملموسة للمجتمع.

لقد تطرقنا فيما سبق الى مشكلة الإفتراضات الثقافية المسبقة، وهي مشكلةٌ توبيء الكثير من الكتابات عن المجتمعين العربي والفلسطيني فيما يخص النوع. ومن هذه الزاوية، تفوق وثيقة آيدوس وثيقة برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي في نظرتها الى المجتمع والثقافة الفلسطينيين، باعتبارهما "الآخر" المطلق. ولدى مناقشة الوثيقة لعلاقات النوع، وللإتجاهات الإقتصادية الإجتماعية، والمؤسسات والممارسات الإجتماعية، يظهر مدى تأثرها بدرجة بالإطار المعياري. تتضمن الأمثلة على مثل هذه الإفتراضات المسبقة ما يلي:تنظّم الأعراف والقيم الدينية والتقليدية العلاقات المرتبطة بالنوع بين العائلات، وبين أفراد العائلة الواحدة (صفحة ١٨)؛ عاشت النساء الريفيات في عالم منفصل (صفحة ١٩)؛ في المجتمعات الشرق أوسطية (ومن ضمنها فلسطين طالما انها تنتمي الى الشرق الأوسط) تخفي النساء اللواتي يرأسن وحدات منزلية هذه الحقيقة من أجل حماية أنفسهن من القانون ومن الممارسات التقليدية، لأن التورط مع النظام القانوني والإضطرار للتعامل مع المحكمة، هو عار بالنسبة للمرأة ويمس بشرف العائلة كلها (صفحة٢٢)؛ إن الموانع الدينية والثقافية هي العوامل الأساس في تفسير نسب المشاركة المتدنية للمرأة في النشاط الإقتصادي (صفحة ٣٣)؛ تعتبر الخصوبة العالية أمراً ايجابياً بما انها تضمن بقاء الأمة، وهي السبب الأساس لتشجيع الأبوين للزواج المبكر لبناتهم (صفحة ٨٤).

إن مثالاً إضافياً من حقل الإنتاج سيوضح التوتر الذي يلازم تبني المفاهيم والمقاربات المشتقة من أدبيات الـ WID / GAD من جهة (مفهوم الدور الثلاثي للمرأة مثلاً)، والإصرار على أهمية وضرورة التفسير المعياري من جهةٍ أخرى، علماً بأنه مشتق من الكتابات الإستشراقية حول المجتمع العربي.

تبدأ الورقة بعرض الأهداف المحددة للدراسة، وهي تشمل من بين أشياءٍ أخرى، هدف إعطاء "صورةٍ كاملةٍ ومتماسكة لظروف النساء الفلسطينيات في الضفة الغربية وقطاع غزة، أي أدوارهن الإنتاجية والإنجابية والمجتمعية بغية تحقيق التنمية البشرية المستدامة، وحاجاتهن العملية والإستراتيجية المرتبطة بالنوع، وقدرتهن على الوصول الى المصادر والتحكم بها" (صفحة٥).

في الجزء المكرس للنشاط الإقتصادي، تتناول الورقة مسألة العوائق التي تحد من مشاركة النساء في النشاطات الإقتصادية خارج المنزل، وذلك بعد ان كانت قد أوردت ملاحظة بشأن لا-مرئية عمل المرأة المنزلي (والذي يشمل في المناطق الريفية نشاطات زراعية مهمة، وأخرى بنفس القدر من الأهمية في تربية الحيوانات). إن المفاجيء هنا هو التأطير المعياري للإجابة المعطاة على هذا السؤال الهام. ولا يقف الأمر عند هذا الحد، حيث يظهر ان كاتبات الوثيقة لسن متنبهات للمزاوجة الصعبة والمزعجة بين هذا التفسير المعياري وبين التفسيرات الأخرى المقدمة، والتي يجري الإستشهاد ببعضها من الأدب المتوفر. تبدأ الورقة إذن بهذا التأكيد الجازم:

> يبدو ان الموانع الدينية والثقافية حيال عمل المرأة هي الأسباب الرئيسية الكامنة وراء نسب المشاركة المتدنية من جانب النساء في النشاطات الإقتصادية خارج المنزل. فوفقاً لتقرير UNCTAD حول النساء الفلسطينيات، ترفض الكثير من العائلات تشغيل بناتها في اسرائيل...لأنها تعتبر هذا العمل غير جدير بالإحترام... وبالإضافة الى ذلك، يرى الكثير من الرجال الفلسطينيين أن واجبهم يتمثل في إعالة نسائهم، وبالتالي فإن عمل المرأة "يكون مصدراً للإحساس بالعار من جانب كل المرتبطين بها".... تشترك الكثير من النساء في هذه النظرة،

حيث يربطن علائقياً بين العمل خارج المنزل، وبين المكانة الإجتماعية المتدنية، وينظرن الى هذا العمل على انه يفتقد للإحترام طالما انه ينطوي على الإحتكاك المباشر مع الرجال (صفحة ٣٣).

ثم تستطرد الورقة فتقدم أسباباً ووقائع أخرى، تأخذ بعضها من الدراسات المتوفرة، بما في ذلك تقرير الـ UNCTAD (الأونستاد)[٢١] ، وهي حقائق ذات معنىً ومعقولة، خاصةً من زاوية الدور الثلاثي للمرأة. وعند النظر في هذه الأسباب والوقائع "الأخرى" مجتمعة، فإنها تبدو أكثر أهمية من العامل "الثقافي" او بنفس درجة أهميته على الأقل. تشمل هذه الأسباب والوقائع ما يلي: النقص في مراكز رعاية الأطفال وبيوت العجزة والمسنين مما يبقي النساء مسؤولاتٍ عن العمل المنزلي؛ التفضيل الواضح لمهنتي التدريس والتمريض اللتين تسمحان بالدمج بين العمل والإهتمام بالمنزل وبرعاية الأطفال؛ وزيادة مشاركة النساء الغزّيات في قوة العمل بعد وصولهن سن انقطاع الحيض الأمر الذي يعني تقلص الوقت المطلوب منهن لرعاية الأطفال. ويجري ذكر التالي كعوامل إضافية: الصعوبات الكامنة في الوصول الى اماكن العمل البعيدة عن القرى والمنازل، الطبيعة الوضيعة للكثير من الأشغال الموجودة، وانتشار البطالة بين الذكور (صفحة ٣٣-٣٤).

وينسحب عدم الإنسجام على العلاقة بين الإطار المعياري وبين الممارسات والإتجاهات الإجتماعية الفعلية. ويظهر وكأن الوثيقة لا تعي هذا التفارق، الى الحد الذي يجعل المرء يميل الى الإستنتاج بأن الجاذبية التي يمارسها الإطار المعياري (أي صوغ التفسيرات بالرجوع الى مجموعةٍ أزليةٍ من التقاليد والقيم) هي قوية الى الدرجة التي تجعلها تفوق وتطغى على البيّنات التي تقدمها الحياة والتي يرد ذكرها في الوثيقة نفسها. وكما أسلفنا، فإن الورقة تتقدم بمجموعةٍ من الأطروحات والنقاط الأساسية حول المجتمع والثقافة الفلسطينيين، يمكن إجمالها من خلال التأكيد الذي تسوقه الورقة بأن "الأعراف والقيم الدينية والتقليدية التي يجري تناقلها من جيلٍ الى آخر، هي التي تنظّم العلاقات المرتبطة بالنوع فيما بين العائلات، وفيما بين أفراد العائلة الواحدة" (صفحة ١٨). لنأخذ مثالاً على ذلك هو الزواج، حيث تقول الورقة بهذا الصدد: "في معظم العائلات التقليدية، يتمتع الأبناء (الذكور) منذ طفولتهم بقدرٍ أكبر من الحرية ومن سلطة إتخاذ القرار، فيما ان البنات يُنْتَظَرُ منهن ان يكن مطيعات وأن يخضعن لسيطرة العائلة." (صفحة ١٨). هنا، وفضلاً عن الإدعاء الإشكالي بشأن القبضة المحكمة بإطلاق من جانب "جوهر" تقليدي أزلي، تبرز مشكلة التوفيق بين فكرة الإبن/الذكر كليّ الجبروت، وبين الإستنتاج الذي تستشهد به الوثيقة من أحد الأبحاث، حول الشكل السائد للزواج، حيث يكمن إختيار الزوجة في يد والدي الرجل الشاب، والذان يحاولان بهذه الطريقة تدعيم قيم التبعية والسلطة الأبوية التقليديتين (صفحة ٢١). إذ تنقل الوثيقة عن تقرير UNCTAD ان قرار إختيار الزوجة يُتّخذ في ٦٪ من الحالات من قبل الأبوين فقط، وفي ١٧٪ من الحالات يكون القرار مشتركاً بين الأبوين وبين الإبن، فيما ان الإبن هو الذي يختار زوجته في ٦٣٪ من الحالات ويطلب بعد ذلك موافقة أبويه. أما نسبة ٢٪ فقط هي التي تقرر لوحدها إختيار الزوجة دون الحصول على موافقة الأهل. ومع ذلك، لا يمكن إعتبار هذه المعطيات مساوية للقول بوجود حريات واسعة وسلطة لآتخاذ القرارات لدى الأبناء الشباب.

---

٢١ هند قطان سلمان، مصدر سبق ذكره.

تتضح سطوة الإفتراضات الثقافية المسبقة أيضاً في التوصيات التي تقدمها ورقة آيدوس حول السياسات العامة، رغم ان هذا الأمر يطال الجانب النظري أكثر مما هو عليه حقيقة (وهو شيء يثير التساؤلات). يبدأ الجزء المخصص للتوصيات حول الخطوات العملية بالتأكيد على ان:

> " [طريقة] مقاربة قضايا "النساء في التنمية" (WID issues) ...في البلدان المتوسطية التي توجد فيها ثقافة إسلامية قوية، هي بكل تأكيد مسالة حساسة للغاية (صفحة ١١١)؛ فـ "التنمية لا تتأسس على النجاعة الإقتصادية وحسب، بل وعلى الديناميات الإجتماعية-الثقافية أيضاً. إن منهج "الجندر (النوع) في التنمية" هو مقاربة مرهفة تتحسس النواحي الثقافية؛ فبعيداً عن فرض الأفكار "المتغربنة" أو المتجانسة مع ما هو سائد، تشدد هذه المقاربة على الحاجة لتوفير تفسيراتٍ دقيقة ومتأنية للعلاقات الإجتماعية-الثقافية بين الرجال والنساء في مجال التدخّل العملي المحدد.... وفي هذا الإطار، فإن المقاربات لكيفية إدماج الجندر (النوع) في بيئةٍ إسلامية لا بد وأن تكون متنبهة لأشكال التعبير الملموس عنها في كل منطقة" (الصفحتان ١١١-١١٢).

إن النظرة التي يلقيها المرء على التوصيتين الرئيسيتين اللتين تخلص اليهما الوثيقة "في ضوء ما سبق، وأخذاً بالإعتبار الخصائص المحددة للمناطق الفلسطينية المحتلة"، تدفعه الى التساؤل عما إذا كانت هناك جوانب تجعل هاتين التوصيتين ذات إرتباطٍ حقيقي بالظروف الإجتماعية الثقافية الفريدة لفلسطين. فالتوصيتان تنصان على دعم تنفيذ "الأعمال الإيجابية التوكيدية بهدف جسر الهوة في الفرص المتوفرة للرجال والنساء؛ وتخصيص (كوتات) للنساء كأساسٍ يحكم تنفيذ المشروعات بغية التغلب على الفجوة القائمة ارتباطاً بالنوع (صفحة ١١٢). ولما تبقى من التوصيات التي تقدمها الوثيقة ضمن الإطار الذي حددته، ذات الطبيعة الشاملة والعمومية، القابلة للتطبيق في أية بيئةٍ ثقافية كانت.

حول: المعطيات، المصادر والمنهجية

تتركز المشكلات المنهجية والعملية التي ناقشناها حتى الآن في ثلاث قضايا هي المعطيات والمصادر والتحليل. ففي ظل غياب المعطيات الأولية الموثوقة حول النواحي المختلفة للمجتمع الفلسطيني، اعتمد كتّاب الوثائق قيد النقاش وغيرها من الوثائق المشابهة، على أفرادٍ كانوا مصادر معلومات محلية أو "شركاء" للجهة التي تعد الوثيقة، لينتج عن ذلك عملية نسخٍ وإعادة إنتاجٍ غير نقدية لرؤى وتفسيرات هذه المصادر لـ "الوقائع". وقد ضاعف من هذه المشكلة، ان من كتب الوثائق ينقصه التآلف مع الأدب النقدي الصادر حديثاً حول النوع والمجتمع في الشرق الأوسط، وبالأخص ذلك الجزء الذي يتناول قضية العلاقات المرتبطة بالنوع. فالوعي بالمجادلات والنقاشات الأخيرة في الأدب العلمي عن أشكال تمثيل النساء والرجال في الشرق الأوسط، وعن العلاقات المرتبطة بالنوع في هذه المنطقة، لا بد وأنه كان سيجعل كتّاب الوثائق أكثر انتباهاً وحذراً إزاء قبول وإعادة إنتاج ما يحملونه، وما تحمله مصادر معلوماتهم المحلية، من تصورات وتفسيرات حول العلاقات المرتبطة بالنوع.

وفيما يخص المعطيات والمراجع، تدرك الوثائق قيد الدراسة وبقدر متفاوت مشكلة المعطيات المتوفرة عن المجتمع الفلسطيني. ومن هذه الناحية، فإن وثيقتي البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية هي الأكثر وعياً للنواقص القائمة في المعطيات وللتناقضات فيما بين المتوفر منها. فبعدأن تسجل وثيقة البنك الدولي ملاحظة مفادها ان الأدب المنشور عن الظروف الإجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة واسع، تؤكد ان الكثير من المعطيات التي تتضمنها هذه الأدبيات تثير جدلاً واسعاً ولا يمكن الإطمئنان الى دقتها وموثوقيتها (**الموارد البشرية والسياسة الإجتماعية**، صفحة x). وتذكر الوثيقة غياب الإحصاء الشامل للضفة الغربية وقطاع غزة طوال أكثر من خمس وعشرين عاماً، وتورد أيضاً ان مصدر الكثير من المعطيات عن المناطق المحتلة هي الجهات الإسرائيلية الرسمية، وأن المعطيات عن القدس الشرقية وعن المستوطنات ليست متوفرة، كما تشير الى الطبيعة المحددة جداً للإحصاءات الفلسطينية، مما يمنع إخضاعها للمقارنات المقطعية او الطولية، والى الإختلافات بين المعطيات التي تقدمها مصادر متنوعة، والى قضايا أخرى في ذات السياق (**نظرة عامة**، صفحة ١).

وأما وثيقة منظمة العمل الدولية، فتناقش هي أيضاً التفارقات القائمة بين المعطيات المتوفرة حول مؤشراتٍ عديدة، وتقر بندرة وعدم موثوقية الإحصاءات الموجودة، مشيرة الى انها تعتمد أساساً على إحصاءات دائرة الإحصاءات المركزية الإسرائيلية، فيما ان الإحصاءات الأخرى تأتي من المسح الذي أجرته منظمة فافو[٢٢] ومن الدراسات والمسوح التي قام بها فلسطينيون وفلسطينيات (الصفحتان ١٠-١١).

تأتي المعطيات التي يتضمنها تقريري وكالة الغوث الدولية من مصادر جمع المعطيات الموجودة في الوكالة نفسها، وهي تعنى باللاجئين أساساً. إن إحصائية محددة، هي التي تخص أسر اللاجئين التي ترأسها نساء (**تنمية المورد البشري**، صفحة ٨) يتكرر ذكرها في الكثير من التقارير الأخرى، بحيث يكون الإيحاء بأن النسب التي تخص اللاجئين من هذه الناحية (٤٢٪ من الأسر التي تعيش أوضاعاً صعبة بشكلٍ خاص، و٢٢٪ من أسر اللاجئين ككل تُدار من قبل نساء) يمكن تعميمها على الفلسطينيين ككل.

أما الوثيقتان اللتين تشكل المرأة موضوعهما، فمن الصعب فهم سبب تكشفهما عن نقصٍ غريب في وعي ما أشرنا اليه من مشكلات تتعلق بالمعطيات. ولا تقف الأمور عند هذا الحد، بل ان الوثيقتين توردان أرقاماً ونسباً مشكوك في صحتها، وهي التي كان يمكن إهمالها لو جرت مقارنتها بالإحصاءات التي توفرها مصادر أكثر موثوقية. وإجمالاً، تتميز الوثيقتان بنقصٍ في القدرة على الحكم الصحيح فيما يخص المصادر التي تُنسخ منها "الحقائق". هاكم بعض الأمثلة على الإدعاءات الخاطئة او المثيرة للشك في وثيقة آيدوس: إن المرأة التي تتعدى سن ٢٢ تفقد حقها في رفض من يطلب الزواج اليها وتصبح مرغمة على قبول الرجل الذي يختاره لها أهلها (صفحة ٢١)، تتبع كلٌ من مصر والأردن الشريعة في نظمها القانونية (صفحة ٢٧)، لا يُتاح للنساء أن يكن قاضيات (صفحة ٢٧)، تكتسب النساء القدرة على عقد إتفاقات قانونية تعاقدية فقط بعد زواجهن وبشرط ان يكنّ ذوات أهلية عقلية وقدرة على إدارة ميراثها (صفحة ٢٨، علماً بأن المصدر الذي يجري الإستشهاد به هو دراسة ايطالية عن النظم القانونية الإسلامية منشورة سنة ١٩٢٥)، ان مشكلة العنف الأسري حادة جداً فبي

---

٢٢ ماريان هايبيرغ وجيير اوفنسن وآخرون، مصدر سبق ذكره.

الوقت الحالي، ويعود السبب في ذلك جزئياً الى الأشكال المختلفة من العنف والتي تعرض لها المدنيون الفلسطينيون خلال الإحتلال العسكري [الإسرائيلي] (صفحة ١١٦)، وأن المرأة التي تتعرض للإعتداء لا يمكن لها ان تأخذ خطوات قانونية مباشرة، بل على الرجل الذي يعتبر وليّ أمرها أن يفعل ذلك نيابةً عنها (صفحة ٢٩).

إن التآلف مع المجتمع الفلسطيني بالحدود الدنيا، والقدرة على الحكم بشكلٍ أفضل على المصادر، كان من شأنهما ان يجنّبا وثيقة آيدوس الأخطاء الفاضحة التالية التي وقعت فيها: انه لا يوجد قانون او تقليد يقضي بفقدان المرأة حالما يتجاوز سنها الـ٢٢ عاماً حق رفضها لمن يطلب يدها، وأن الأردن ومصر لا يتبعان **الشريعة في أنظمتهما** القانونية، وأن ذلك صحيح فقط فيما يخص مجال الأحوال الشخصية، أن النساء بمقدورهن ان يصبحن قضاة في فلسطين كما يتبين من وجود قاضية واحدة على الأقل في محكمة السير في رام الله، وأن النساء يملكن الصفة التعاقدية القانونية بصرف النظر عن حالتهن الإجتماعية، وأنه لا يوجد دليلٌ على حدّة مشكلة العنف الأسري في الوقت الحالي، وأن المرأة "المتعرضة للإعتداء" تستطيع أخذ خطوات *قانونية بمفردها، إذا كان المقصود هنا القدرة القانونية لا ما هو متبعٌ تقليدياً في بعض التجمعات السكانية*.

تَصمُتُ وثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن قضية نوعية وموثوقية المعطيات عن المجتمع الفلسطيني. وكما هو حال ورقة آيدوس، تملأ الإدعاءات غير المدعمة، والإستشهادات بالمصادر غير الموثوقة، والأخطاء البينة، وثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مما يشوهها ويهدد صدقيتها، فنجد مثلاً اطروحات من نوع: الإرتفاع في منسوب العنف الأسري نتيجةً لتآكل السلطة الذكورية (ذُكر سابقاً)، عدم قدرة النساء على ممارسة العمل في الجوانب القانونية المتعلقة بالأسرة (صفحة ٨، صفحة ٣١ في الترجمة العربية)، النسبة العالية للأسر *التي تديرها نساء في الضفة الغربية* (حوالي ٣٧٪) (صفحة ٦، صفحة ٢٩ في الترجمة العربية)، نشوء ظاهرة الأمهات كبيرات السن اللواتي يرعين ابنائهن في غياب المساعدة من جانب البنات (صفحة ١٦، صفحة ٣٩ في الترجمة العربية)، الحالات العصبية (anorexia nervosa) [٢٣] كحالة منتشرة في اوساط الفتيات المراهقات (صفحة ٢٨، صفحة ٤٩ في الترجمة العربية) وهلم جراً.

وإذا كانت تقارير فرق البحث من النوع الذي انتج هذه الوثائق قد تتضمن أخطاءً وعرضاً غير صحيح للحقائق، دون ان تفقد مع ذلك قيمتها كوثائق توجه السياسات العامة، فإن الوضع في حالتنا يزداد تعقداً نتيجةً لشحة وندرة المسوح او الدراسات الشاملة التي يمكن الإعتماد عليها للخصائص الرئيسية للمجتمع الفلسطيني. وعليه، فإن واحدة من العواقب الجدية للمشكلات المعروض لها أعلاه تتمثل في ان كافة الوثائق المذكورة قد تتحول بدورها الى مراجع أساسية معتمدة عن فلسطين، تقوم مؤسسات فلسطينية وأجنبية أخرى باستخدامها. وفعلاً، فإن تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد بدأ يصير مرجعاً له سلطة معرفية، ومن المرجح ان بعض ما يتضمنه التقرير من "حقائق" وتفسيرات مستقاة من مصادر ملتبسة، سيجري نسخها والإستشهاد بها الى ما لا نهاية في تقارير أخرى من ذات الطراز.

---

[٢٣] هذه الحالة العصبية هي عبارة عن حالة هستيرية ترتبط بالعادة بالفتيات المراهقات، حيث يفقدن شهيتهن للطعام ويبدأن بفقدان الوزن وصولاً الى الموت في بعض الأحيان

إن ايجاد العلاج لمثل هذا الوضع ليس سهلاً، إذ ان القدرات البحثية في في فلسطين، كما المصادر، تبقى محدودة، فيما ستتواصل (على المدى القريب) البعثات الميدانية المكونة من مستشارين يمكثون فترات قصيرة لغرض إعداد دراسات عن المجتمع والإقتصاد الفلسطينيين، وذلك بهدف توفير القاعدة المعلوماتية التي يحتاجها صانعو السياسات في المنظمات الدولية. إن الحاجة الأكثر ملحاحية هي إجراء تعداد سكاني ومسح إحصائي عام وشامل لفلسطين، وقد بدأت دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية بالإعداد لمثل هذا الإحصاء، وشرعت أيضاً في القيام بالعديد من المسوح التي يتوقع ان تزيد نتائجها من معارفنا عن الحقائق الأكثر اساسية فيما يخص المجتمع والإقتصاد الفلسطينيين. إن التعداد السكاني الشامل، إذا ما اقترن بالدراسات القطاعية والفردية المعمقة لنواحٍ مختارة من المجتمع والتي يجب ان تقوم بها المؤسسات البحثية الفلسطينية، هي الحد الأدنى المطلق المطلوب لرسم سياسات سليمة. إننا بحاجةٍ الى معطيات موثوقة عن المشاركة في قوة العمل، المأجور منه وغير المأجور، إضافة الى المعطيات عن حجم وحدود وملامح ودور الإقتصاد غير الرسمي، وعن فرص الحصول على الملكية والموارد، واستراتيجيات إدارة الوحدات المنزلية، من ضمن موضوعات أخرى.

ومع ذلك لا يمكن إختزال المشكلة الى مجرد مصداقية المعطيات ومدى توافرها. إذ تبقى مسألة المقاربة التي يجري اعتمادها، ونعني بذلك الإطار المفهوماتي المحدد الذي يجري استخدامه، وتبقى ايضاً الإفتراضات عن المجتمع (وبخاصة عن العلاقات المرتبطة بالنوع)، كما التفسيرات والتحليلات المقدمة. ومن هذه الناحية يبدو ان من كتبن الوثيقتين الخاصتين بالمرأة الفلسطينية قد جئن الى الميدان بإعاقةٍ مزدوجة، أي بحملهن مجموعة من الإفتراضات المسبقة عن المجتمع والثقافة الفلسطينيين، وبعدم معرفتهن بالأدب العلمي النقدي عن المجتمعات الشرق أوسطية. إن نقص المعرفة بهذا النوع من الأدب قد سهّل قبول الكاتبات ونسخهن لما زودتهم به مصادر المعلومات المحلية التي اعتمدنها من معلومات وتفسيرات، وقد تم أخذ كل ذلك على عواهنه دونما تمحيص ولم يجر إخضاعه للفحص النقدي الجدي.

وكتعليق نهائي، من المهم الإشارة الى ان البعثات التي توكل اليها مهمة تقدير الإحتياجات وبلورة التوصيات حول السياسات العامة تضم في صفوفها، الى حد كبير، مهنيين من ذوي الكفاءة. بيد ان ذلك لا ينفي حقيقة ان الغالبية العظمى من البعثات لا تنتفع بشكلٍ مناسب وبدرجةٍ كافية من خبرات ومعارف الأكاديميين والمهنيين الفلسطينيين. وباستثناء قلةٍ من الحالات، فإن معظم المؤسسات الدولية توظّف المهنيين الفلسطينيين بصفة مرجعيات ميدانية ومصادر للمعلومات فقط، دون تجاوز هذه الحدود نحو رؤية النتائج الإيجابية التي تترتب على إشراكهم في مراحل التحليل وصياغة التوصيات حول السياسات العامة.

ورغم اننا تناولنا في الأجزاء الأولى من هذه الورقة قضية مقاربة العلاقات المرتبطة بالنوع في المجتمع شرق الأوسطي، فإنه حري التأكيد مجدداً على ان المشكلة الرئيسية هنا إنما تكمن في هيمنة التصورات الإستشراقية والإستشراقية الجديدة حول المجتمع وحول العلاقات المرتبطة بالنوع، على الأوساط الأكاديمية والصحفية والصانعة للقرار. حتى العلم النسوي لم ينج هو الآخر من تأثيرات الخطابات الإستشراقية حول الشرق الأوسط، رغم ان هذا العلم باستجوابه للإفتراضات والتصورات الجاهزة، يفترض ان يكون محصناً امامها. إن ملاحظة قانديوتي التي استشهدنا بها قبلاً، فيما يتعلق بحشر حياة النساء المسلمات في قوقعة "عالم يتميز بعدم

قابليته المطلقة للقياس والمقارنة"، يطبع أيضاً بعض الكتابات النسوية العلمية عن الشرق الأوسط. وقد لاحظت مارنيا الازرق، في سياق كتابتها عن القضايا النظرية والمنهجية التي تبرز لدى دراسة نساء "أخريات" (وفي حالتها النساء الجزائريات)، ان العلم النسوي يميل، باستثناءات قليلةٍ جداً، الى الإستمرارفي موضعة النساء "المختلفات" في صفة "الآخر" بدون توسطات، باعتبارهن تجسيدات لثقافات تُرى على انها دونية وتُصنَّف بـ "التقليدية" او "البطريركية". إن هذا، تضيف الازرق، يتعمق من خلال الإنحياز السياسي في تمثيلات الإختلاف، والذي يتوضّح بأفضل شكل من خلال البحث عما هو "مثير" وغريب وزري: ختان الإناث، تعدد الزوجات، الحجاب، وما شابه، وكل ذلك منزوع عن سياقه ومثبت كمطلقاتٍ معيارية[24] .

ورغم القساوة التي تظهر في هذا الحكم، فإنه يستهدف جوهر المشكلة المتمثل في النظرة الى النساء المسلمات/او العربيات/ او شرقالأوسطيات وكأنهن يعشن في مجتمعات مختلفة بشكل كبير جداً ولها فرادتها، بحيث يتطلب فهمها وقف إجراءات البحث والدراسة المعتادة. بذلك، لا تُطرح الأسئلة الإعتيادية، ولا يجري التعامل مع القوى الإقتصادية والإجتماعية وكانها ذات أهمية (خلافاً لأهميتها في المجتمعات الأخرى).

إن التحدي يتمثل في تغيير المسار الذي تندفع عليه حتى الآن الكثرة من الأعمال عن النساء وعن العلاقات المرتبطة بالنوع في الشرق الأوسط.

---

[24] Marnia Lazreg, **The Eloquence of Silence: Algerian Women in Question,** New York and London: Routledge, 1994

برنامج دراسات المرأة
في جامعة بيرزيت

تدريس * أبحاث * برامج مجتمعية

يأتي تأسيس برنامج دراسات المرأة في جامعة بيرزيت في وقت بالغ الحساسية، تخوض فيه النساء الفلسطينيات، ويخوض فيه المجتمع الفلسطيني ككل، محاولة معالجة مجموعة كبيرة ومعقدة من القضايا الإجتماعية والإقتصادية والسياسية. ويتطلب فهم العلاقات المرتبطة بالنوع في المجتمع الفلسطيني، وتحليل القضايا الإجتماعية المفصلية والجدل حولها، وكذلك تطوير سياسات عامة ناجعة تكون واعية لإعتبارات النوع، يتطلب كل هذا مبادرة شاملة ومتواصلة. إن برنامج دراسات المرأة في جامعة بيرزيت يهدف الى الإسهام في هذا المجهود الجماعي من خلال استحداث برنامج تدريسي خلاّق، ومن خلال الأبحاث المنهجية والمُوجّهة حول العلاقات المرتبطة بالنوع في المجتمعين العربي والفلسطيني. كما يسعى البرنامج الى أداء هذا الدور عن طريق برنامجٍ نشط للعمل المجتمعي.

البرنامج الأكاديمي – التدريس:

"دراسات المرأة" هو برنامج اكاديمي يندرج في اطار كلية الآداب في جامعة بيرزيت ويقدم حالياً وإبتداء من السنة الدراسية ١٩٩٤-١٩٩٥ تخصصاً فرعياً في دراسات المرأة. ولهذا الغرض تم تطوير منهاج أساسي من أحد عشر مساقاً من حقول علمية متنوعة ويتضمن المساقات التالية: مقدمة في دراسات المرأة، المرأة والتنمية، المرأة والقانون، المرأة في المجتمع العربي، تاريخ الحركات النسوية، النوع الاجتماعي والخطاب، ومساق المرأة والعائلة.

الأبحاث:

يهدف برنامج دراسات المرأة الى تشجيع وتسهيل عملية البحث حول المرأة الفلسطينية على صعيدين: الأول هو تأسيس مشاريع بحثية خاصة به، والثاني جمع المصادر والوثائق وتقديم الخدمات الى الباحثات والباحثين الآخرين. وقد شرع البرنامج في أيلول ١٩٩٤ بمشروع بحث واسع، بالتعاون مع باحثات وباحثين آخرين، حول موضوعة "المرأة الفلسطينية في المجتمع". ويستهدف المشروع تقييم الوضع الحالي للأبحاث التي صدرت في هذا المجال في أربع قطاعات محددة في المجتمع الفلسطيني وفي السياسات الإجتماعية العامة ذات إرتباط بالمرأة هي: التعليم، وسياسة الإستحقاقات والدعم الإجتماعي، والإقتصاد، ومجال الثقافة والمجتمع. وبذلك، يطمح البرنامج الى تطوير استراتيجيات بحثية وعملية تعكس احتياجات ومصالح وحقوق النساء، وتعمل على إثارتها وكسب التأييد لها في إطار النقاشات الدائرة على المستوى العام حول مستقبل المجتمع الفلسطيني.

العمل المجتمعي:

إضافة الى أهدافه العلمية والأكاديمية، يهدف برنامج دراسات المرأة الى تطوير مسارب لتقوية وتمكين النساء الفلسطينيات من كافة النواحي، وذلك عبر برنامج التنمية المجتمعيّة حيث يلتقي ويتقاطع هذا البرنامج مع شبكة المؤسسات النسائية الفلسطينية النامية باستمرار. كما يسعى البرنامج الى التأثير والإسهام في بلورة سياسات عامة ومؤسساتية، تتحسس القضايا المرتبطة بالنوع الإجتماعي، وتقر بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والسياسية لسائر المواطنين. ويندرج ضمن المخططات الجارية في برنامج دراسات المرأة، إجراء دراسة لبرامج التدريب المنفّذة في فلسطين، وذلك من منظور النوع الاجتماعي، من اجل التعرف على احتياجات المجتمع من التدريب إضافة الى تهيئة الأرضية لتنفيذ برامج تدريبية في مجال التخطيط المرتبط بالنوع في مؤسسات ومواقع أساسية منتقاة.

للمزيد من المعلومات، يُرجى الإتصال بـ:

برنامج دراسات المرأة
جامعة بيرزيت، ص.ب. ١٤، بيرزيت، الضفة الغربية، فلسطين.
تلفون: ٩٩٨٢٠٠٠ - ٢ - (٩٧٢) أو ٩٩٨٢٩٥٩ - ٢ - (٩٧٢)
فاكس: ٩٩٥٧٦٥٦ - ٢ - (٩٧٢) أو ٩٩٨٢٩٥٩ - ٢ - (٩٧٢)

البريد الألكتروني: pjohnson@ws.birzeit.edu